سعر النسخة 10,000 ليرة سورية

العدد 724 – الأحد 4 كانون الثاني/ يناير 2026 – السنة الخامسة عشرة www.enabbaladi.net

عنب بلدي

enab baladi

من كرْم الثورة

جريدة أسبوعية
تأسست في داريا

الحكومة تخطط لمضاعفة إنتاج الغاز في 2026

17

أوراق نقدية جديدة تحمل الأوراق التي تحمل صورة الرئيس المخلوع بشار الأسد – 3 كانون الثاني 2026 (بكر القاسم / AFP)

الرواتب في القطاع العام تفاوت يزعزع الثقة

ملف خاص

أخبار سوريا 02

الحكومة تواجه استحقاقات "الأمن" وتحسين الأوضاع في الساحل

أخبار سوريا 04

لبنان يتحول إلى مركز عمليات لـ"فلول" النظام

شؤون محلية 06

"سامز" تقدم رؤيتها لمستقبل القطاع الصحي في سوريا

شؤون محلية 08

"الفروغ" في حماة.. عقود تاريخية تتحول إلى أزمة اجتماعية وقانونية

ثقافة وفن 20

فنانون إلى "تيك توك" وصناع محتوى إلى التمثيل

رياضة 22

دوري السلة ينطلق بـ"ديربي" دمشق بين الوحدة والجيش

آباء يبحثون عن لغة مشتركة مع أبناء "العالم الرقمي"

لم تكن الفجوة بين جيل الآباء والأبناء يومًا بهذا الاتساع كما اليوم، أهالٍ تشكلت تجاربهم الحياتية في تسعينيات القرن الماضي، ضمن إيقاع اجتماعي أبطأ، وعلاقات مباشرة، ومساحات واضحة بين الحياة الخاصة والعامة، ليجدوا أنفسهم اليوم أمام واقع مختلف كليًا في تربية أبنائهم.

جيل جديد نشأ في بيئة رقمية مفتوحة، لا تعترف بالحدود الجغرافية أو الزمنية، وتفرض أنماطًا جديدة من التفكير والتواصل والتفاعل مع العالم، فلم تعد الخلافات في بيوت كثيرة محصورة في السلوك أو الدراسة أو الخيارات اليومية، بل امتدت إلى اختلافات أعمق تتعلق بطريقة فهم الحياة نفسها...

18

رأيان في مقاربة الدولة السورية للملف

الحكومة تواجه استحقاقات "الأمن" وتحسين الأوضاع في الساحل

عنب بلدي – مارينا مرهج

خلال الشهر الأخير من عام 2025، شهد الساحل السوري تصاعدًا في التوترات الميدانية والسياسية، أعاد هذه المنطقة إلى واجهة المشهد السوري بوصفها إحدى أكثر الساحات حساسية وتعقيدًا.

وجاءت هذه التطورات في سياق احتجاجات شعبية طالبت بتحسين الأوضاع السياسية والاجتماعية، ترافقت مع شعارات تتعلق بالعدالة والمساءلة والفيدرالية، عقب دعوة أطلقها رئيس "المجلس الإسلامي العلوي الأعلى"، الشيخ غزال غزال، قبل أن تنزلق إلى مواجهات وأعمال عنف، أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى من المدنيين وعناصر الأمن، دفع السلطات إلى حظر تجول في اللاذقية وسط تعزيزات أمنية وانتشار للقوات الحكومية في الشوارع الرئيسة.

تأتي هذه الأحداث في ظل خلفية معقدة طالت مناطق الساحل ذات الأغلبية "العلوية" في أشهر سابقة، بما فيها عمليات عسكرية واسعة في آذار 2025، أعقبت تحرك مجموعات تنتمي للنظام السابق، بحسب ما ذكرته تقارير، وقتل فيها المئات من المدنيين ورجال الأمن العام، في سياق يشهد تحولات سياسية وأمنية عميقة على امتداد سوريا.

تصعيد محسوب واختبار السيطرة

يرى الصحفي في جريدة "النهار" عبد الله سليمان علي، أن ما جرى في الساحل السوري يمكن فهمه بوصفه تصعيدًا محسوبًا من حيث الشكل، لكنه يبقى قابلًا للانفلات في أي لحظة، في ظل سياق سياسي وأمني عام يتسم بتراكم التوترات وعجز السلطة عن تحقيق اختراقات حقيقية في ملفات أساسية، ويشير إلى أن ملف الساحل، شأنه شأن بقية الملفات السورية المفتوحة، لم يشهد تقدمًا ملموسًا سواء على المستوى السياسي أو الأمني.

وقال علي، في حديث إلى عنب بلدي، إن اللقاءات التي أُعلن عنها، بما فيها لقاء الرئيس السوري، أحمد الشرع، مع وفد من الساحل، لم تُترجم إلى إجراءات عملية أو نتائج واضحة على الأرض، بحسب رأيه، ما أسهم في بقاء منسوب التوتر مرتفعًا، منوهًا إلى أن ما يجري في الساحل لا يمكن فصله عن بقية الملفات العالقة في البلاد، ولا سيما شرق الفرات والسويداء، حيث تزامن تصعيد الاحتجاجات مع دخول الشهر الأخير من المهلة الممددة لتنفيذ الاتفاق بين "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) ودمشق، ما يمنح توقيت الأحداث بعدًا سياسيًا يتجاوز المطالب المحلية المباشرة، ويضعها في سياق أوسع مرتبط بإعادة ترتيب المشهد السوري.

إلى جانب ذلك، تراقب التطورات الداخلية مع تقارير إعلامية دولية تحدثت عن استعدادات محتملة لعمل عسكري في الساحل، إضافة إلى تسريبات عن لقاءات واتصالات إقليمية ودولية، وهو ما يشير، بحسب علي، إلى وجود مستوى ثالث من التصعيد يتجاوز العلاقة بين الساحل والمركز، ويرتبط مباشرة بالصراع الإقليمي والدولي على سوريا.

وعلى عكس القراءة التي قدمها علي، يقدم الباحث في "المركز السوري لدراسات الأمن والدفاع" معتز السيد، مقاربة مختلفة للأحداث الأخيرة في الساحل السوري، تنطلق من وصفها كمواجهة مع تحديات محدودة من حيث الحجم، لكنها عالية الحساسية من حيث الموقع والرمزية.

ويرى السيد أن المظاهرات والاحتجاجات التي شهدتها المنطقة، وما لحقها من أعمال عنف وتخريب، جاءت نتيجة محاولة بعض المجموعات استغلال الوضعين المعيشي والأمني لإثارة اضطرابات أوسع.

وبحسب السيد، تعاملت الدولة مع هذه التطورات باعتبارها تهديدًا يجب احتواؤه سريعًا قبل توسعه، فجاء الرد عبر تعزيز الانتشار الأمني وضبط الشارع، مع رسائل واضحة بأن الاستقرار يعد خطًا أحمر لا يمكن المساس به، مؤكدًا أن هذا التدخل السريع عكس قناعة رسمية بضرورة الحسم المبكر، تفاديًا لتحول الاحتجاجات إلى مسار يصعب السيطرة عليه.

تأثير محدود واختبار لإدارة الأزمات

تركت هذه الأحداث تأثيرات واضحة على الواقع السوري، وفقًا للصحفي عبد الله سليمان علي، إذ أعادت تثبيت الساحل بوصفه ملفًا قيد التسخين السياسي والأمني، لا مجرد ساحة احتجاج عابر أو مؤقت، تجلى ذلك في تزامن التطورات مع إطلاق حملات ملاحقة ضباط سابقين، يقال إنهم فارون في لبنان وروسيا، في إشارة إلى إعادة فتح هذا الملف ضمن سياق أوسع وأكثر تعقيدًا.

وأشار علي إلى أن ردود الفعل على الاحتجاجات الشعبية جاءت بسقف مرتفع، شعبيًا ورسميًا، خاصة بعد ما شهدته أحياء في اللاذقية من أعمال شغب، بالتوازي مع صدور تصريحات حادة عن وزارة الداخلية السورية، ركزت على استهداف ما سمي بـ"الفلول"، غير أن الإشكالية الأساسية، بحسب علي، تمثلت في غياب أي تعريف واضح لهذا المصطلح، ما جعله توصيفًا فضفاضًا قابلًا للتوسع والتأويل.

هذا الغموض انعكس، بحسب علي، في نمط الاعتقالات التي تلت ذلك، والتي شملت رجال دين وناشطين وكتّابًا ومثقفين، باتهامات متشابهة تتعلق بـ"الفلول" أو بحيازة السلاح، ما أعطى انطباعًا بأن الرسالة لم تكن موجهة إلى أفراد بعينهم بقدر ما طالت شريحة اجتماعية أوسع، وأسهم في تعميق منسوب القلق بدل احتوائه.

وفي تقييمه لتداعيات ما جرى على الواقع السوري عمومًا، يرى الباحث معتز السيد، أن التأثير لم يكن جوهريًا أو بنيويًا، إذ بقيت مؤسسات الدولة متماسكة، ولم تظهر مؤشرات على تراجع قدرتها على السيطرة، معتبرًا أن الحكومة تعاملت مع الأحداث بوصفها اختبارًا لقدرتها على إدارة الأزمات في مناطق حساسة، ونجحت في تجاوزها نسبيًا حتى الآن، وأن ما حدث لم يغير موازين السيطرة، ولم يفتح مسارات تصعيد خارجة عن التحكم، بل شكّل فرصة لإعادة تأكيد حضور الدولة وقدرتها على التدخل السريع عند الضرورة.

مركز ثقل وحساسية مضاعفة

لا تقتصر خصوصية الساحل على البعد الجغرافي، بحسب علي، بل تنبع من حساسية مركبة تجمع بين الهوية والذاكرة والموقع، فالساحل يُقرأ داخل سوريا وخارجها، من خلال عدسة الجماعة "العلوية" بوصفها مرتبطة تاريخيًا بمركز السلطة السابق، وهو ما يولد وضعًا مزدوجًا وخطيرًا في آن واحد، أو "جماعة تُعامل أحيانًا باعتبارها متهمة جماعيًا بجرائم المرحلة السابقة، وفي الوقت نفسه تعيش خوفًا جماعيًا من الانتقام أو الإقصاء".

لذلك، فإن أي حادثة أمنية في الساحل لا تبقى في إطارها الأمني، بل تتحول سريعًا إلى سؤال وجودي يتعلق "بمن يُستهدف ولماذا؟".

كما يمنح الثقل السكاني والرمزي للعلويين في الساحل وزنًا خاصًا، إذ يقرأ أي احتجاج أو قمع أو توتر فيه باعتقاده، لم تكن في التحذير بحد ذاته، بل في غموض المصطلح واتساع دلالاته، ما أسهم في إعادة إنتاج منطق الاشتباه الجماعي.

وفي توصيفه لطريقة تعامل الدولة مع الأحداث، أشار الباحث معتز السيد، إلى أنها اتسمت بمزيج من الصرامة والمرونة واللاذقية، وفقًا للصحفي علي، بوابة سوريا البحرية، حيث تتقاطع ملفات شديدة الحساسية تتعلق بالموانئ وخطوط الإمداد والتجارة، وأي ترتيبات سيادية مرتبطة بالبحر، ما يجعل الاستقرار في الساحل جزءًا من صورة "قابلية الدولة للحياة" اقتصاديًا وأمنيًا.

ويتقاطع هذا التحليل مع قراءة الباحث السيد، الذي يرى أن الساحل السوري يتميز بتركيبته الاجتماعية والدينية، ويعد مركز ثقل أساسيًا للطائفة العلوية، ما يجعل أي اضطراب فيه يُقرأ تلقائيًا كتهديد مباشر لوحدة البلاد واستقرارها، ويفسر سرعة التدخل الأمني والسياسي من قبل السلطة.

مزيج من الحزم والاحتواء

في تقييمه لطريقة تعامل الدولة وخطابها، يرى الصحفي عبد الله سليمان علي، أن المقاربة المعتمدة تقوم على إدارة الملف أكثر من السعي إلى حله جذريًا، فالساحل لا يزال يُنظر إليه بوصفه ملفًا أمنيًا- سياسيًا ينبغي ضبطه والتحكم بإيقاعه، لا أزمة تتطلب معالجة سياسية واجتماعية أعمق تعيد بناء الثقة مع المجتمع المحلي.

فعلى المستوى الأمني، بدا الأداء متفاوتًا، بحسب الصحفي في جريدة "النهار"، إذ جرى احتواء الاعتصام الأول دون سقوط قتلى، لكن هذا النموذج لم يُستكمل لاحقًا، مع اعتماد منطق "شارع مقابل شارع".

أما على مستوى الخطاب، فقد اعتبر علي أن تصريحات وزارة الداخلية شكلت نقطة إشكالية محورية، إذ جرى رفع سقف الخطاب بشكل مفاجئ مع التركيز على وجود مسلحين من "الفلول" بين المتظاهرين، والمشكلة، ذاته، بل في غموض المصطلح واتساع دلالاته، ما أسهم في إعادة إنتاج منطق الاشتباه الجماعي بدل التهدئة.

وفي توصيفه لطريقة تعامل الدولة مع الأحداث، أشار الباحث معتز السيد، إلى أنها اتسمت بمزيج من الصرامة والمرونة في آن واحد، أمنيًا، حيث جرى انتشار الجيش وقوى الأمن لضبط الوضع ومنع تفاقم الاضطرابات، بالتوازي مع التشديد على وحدة السوريين ورفض أي خطاب طائفي قد يستثمر في التوترات القائمة، كما أُطلقت وعود بتحسين الخدمات وتخفيف الأعباء المعيشية، والإفراج عن بعض المعتقلين، في محاولة لامتصاص الغضب واحتواء الاحتقان.

سيناريوهات مفتوحة لإدارة التوترات المستقبلية

وبالنظر إلى المستقبل، يرى الصحفي عبد الله سليمان علي، أن مسار التطورات في الساحل، وكذلك طبيعة العلاقة مع هذه الفئة من السوريين عمومًا، سيتحددان وفق الخيار الذي ستتخذه الدولة في المرحلة المقبلة.

فإما أن يتمثل في الاستمرار في التعامل مع الساحل بوصفه ملفًا أمنيًا قابلًا للضبط المؤقت، عبر الردع والخطاب المرتفع السقف، من دون الذهاب إلى معالجة سياسية حقيقية، وهو ما قد ينجح في خفض التوتر على المدى القصير، لكنه يحمل في داخله عوامل انفجار مؤجلة.

وإما الانتقال من منطق الإدارة الأمنية إلى منطق الحل السياسي والاجتماعي، عبر ضبط الخطاب الرسمي، وتحديد المسؤوليات الفردية بدل التعميم، وفتح قنوات تواصل شفافة مع ممثلي المجتمع المحلي، وتقديم ضمانات عملية تتعلق بالحقوق والأمن والمشاركة في المستقبل السياسي.

الباحث معتز السيد، أشار إلى أن الدولة تراهن على أن الدمج بين الأمن وتحسين الخدمات لإعادة بناء الثقة تدريجيًا، وأن أبناء الساحل، ولا سيما من الطائفة "العلوية"، سيبقون جزءًا أساسيًا من المشروع الوطني، بالتزامن مع إدراك رسمي بأن التوترات قد تتكرر، لكن مع استعداد دائم لاحتوائها بسرعة، في إطار مقاربة ترى فيها الضامن الأساسي للاستقرار في واحدة من أكثر مناطق البلاد حساسية.

عناصر من الأمن الداخلي خلال مظاهرة في طرطوس – 28 كانون الأول 2025 (محافظة طرطوس)

فريقان يقودان تمرد فلول الأسد

عنب بلدي – خاص

كشفت تسريبات نشرتها وسائل إعلام دولية بينها "رويترز" و"نيويورك تايمز" و"الجزيرة" عن تحركات يقودها قادة سابقون في نظام بشار الأسد للإعداد لتمرد مسلح ضد الحكومة السورية الجديدة، عبر تشكيل شبكات مسلحة تضم عشرات آلاف المقاتلين المحتملين داخل سوريا وخارجها.

وتشير التسريبات إلى وجود فريقين رئيسين يعملان باتجاه واحد، لكن بتنافس شديد:

الأول يقوده رامي مخلوف من ناحية التمويل، مع قيادة عسكرية مرتبطة بسهيل الحسن، والثاني يقوده اللواء كمال حسن الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية.

يقف سهيل الحسن (يمين) ورامي مخلوف (وسط) وكمال حسن وراء تجنيد فلول الأسد في الساحل (التعديل عنب بلدي)

الفريق الأول: رامي مخلوف يمول.. وسهيل الحسن يقود عسكريًا

بحسب "نيويورك تايمز"، يتحرك سهيل الحسن، المعروف بلقب "النمر"، بين موسكو ولبنان والعراق وداخل سوريا، رغم خضوعه لعقوبات دولية، ويعمل على تجميع شبكات عسكرية في الساحل وغربي سوريا.

وتُظهر رسائل ووثائق مسرّبة، أن الحسن أرسل بيانات تفصيلية عن عدد المقاتلين والأسلحة المتوفرة، مدعيًا التحقق من وجود168 ألف مقاتل محتمل موزعين في قرى غربي سوريا، بينهم20 ألفًا قادرون على استخدام رشاشات، ومئات يمتلكون أسلحة مضادة للطائرات والدروع، إضافة إلى قناصة.

ووفق "نيويورك تايمز"، فإن "القائد العام" الذي يتواصل معه الحسن هو رامي مخلوف (ابن خال الأسد)، الذي يقيم أيضًا في موسكو.

رامي مخلوف يتقمص دور "المخلِّص"

وفق "رويترز"، يستخدم مخلوف خطابًا دينيًا في رسائل ومنشورات عبر "فيسبوك" و"واتساب"، ويقدّم نفسه بوصفه "المنقذ" الذي سيقود "المعركة الكبرى"، ويربط الأحداث بنبوءات شيعية عن نهاية الزمان.

كما يصف مخلوف الرئيس السوري الحالي، أحمد الشرع، بأنه "السفياني"، في إطار خطاب تعبوي موجّه لأنصاره.

قادة عسكريون ينضمون.. وتمويل بملايين الدولارات

تضم شبكة مخلوف والحسن أسماء عسكرية أبرزها:

- العميد غياث دلا (من الفرقة الرابعة سابقًا).
- اللواء قحطان خليل الذي يتولى جانبًا من تحويل الأموال.
- الطيار محمد يوسف حاصوري المتهم بالمشاركة في هجمات كيماوية عام 2017.

وتشير وثائق اطلعت عليها "رويترز" إلى تشكيل قوة موالية لمخلوف قوامها54,053 شخصًا موزعين على80 كتيبة في مناطق حمص وحماة وطرطوس واللاذقية.

ماليًا، قال مدير مالي لمخلوف لـ"رويترز"، إن مخلوف أنفق ستة ملايين دولار على الأقل كرواتب، مع كشوف تثبت دفع قرابة مليون دولار في أيار 2025، وتقديم 150 ألف دولار لمجموعة من خمسة آلاف مقاتل في آب 2025.

كما أظهرت رسائل أن غياث دلا كان يوزّع 300 ألف دولار شهريًا على المقاتلين والقادة، وطلب شراء أجهزة اتصالات عبر الأقمار الصناعية بنحو 136 ألف دولار.

الفريق الثاني: اللواء كمال حسن.. مشروع حكم الساحل

بالتوازي، يقود كمال حسن، رئيس "المخابرات العسكرية" سابقًا، مشروعًا منفصلًا لتشكيل قوات موالية له، ويظهر في تسجيلات صوتية غاضبة يوجهها لأنصاره عبر "واتساب"، متحدثًا عن إعادة "كرامة العلويين" ومطالبًا بعدم تسليم السلاح.

وقال منسق عملياته في لبنان لـ"رويترز"، إن حسن أنفق1.5 مليون دولار منذ آذار لتأمين دعم 12 ألف مقاتل في سوريا ولبنان.

وتقول مصادر مطلعة، إن حسن يقيم في فيلا بضاحية موسكو ويحافظ على علاقات وثيقة مع الروس، وقد التقى ماهر الأسد مرة واحدة منذ سقوط النظام.

تنافس بين مخلوف وكمال حسن.. ودور للحكومة الجديدة

تؤكد "رويترز" أن مخلوف وحسن على خلاف شديد، وأن كليهما يحاول استقطاب العلويين عبر المال والسلاح، لكن فرصهما في الحصول على دعم روسي تتراجع.

وفي المقابل، استعانت الحكومة السورية الجديدة بشخصية كانت موالية للأسد سابقًا، هو خالد الأحمد، الذي كُلّف بمحاولة إقناع المجتمع العلوي بأن مستقبله مع "سوريا الجديدة".

وتقول الباحثة أنصار شحود، إن ما يحدث هو امتداد لصراع النفوذ داخل نظام الأسد، لكن بأهداف جديدة تتمثل في محاولة خلق بديل يقود المجتمع العلوي بعد سقوط الأسد.

مسؤولون ميدانيون تحدثوا لـ"رويترز" قالوا إن المقاتلين يتلقون أموالًا من الطرفين، بينما قدّر محافظ طرطوس، أحمد الشامي، عدد المقاتلين المحتملين بأنه "في حدود عشرات الآلاف"، وسط مخاوف من تصعيد مسلح جديد في مناطق الساحل وغربي سوريا.

الحكومة تستميل العلويين

تقدم الحكومة السورية العفو والمساعدات للعلويين لإصلاحة العلاقات، رغم أن بعض جهود المصالحة تتضمن "شخصيات مثيرة للجدل". وذكرت وكالة "رويترز" في تقرير، نشر في 30 من كانون الأول 2025، أنها رافقت أشخاصًا يعملون مع اللجنة الحكومية المُشكّلة للإشراف على هذه العملية في محافظتي اللاذقية وطرطوس الساحليتين، والتي تُعرف رسميًا باسم اللجنة العليا لحفظ السلم الأهلي، وتحدثت إلى عشرات العلويين الذين تلقوا دعمها، وإلى 15 مسؤولًا أمنيًا علويًا سابقًا يعملون حاليًا مع الحكومة السورية.

وتحدث كل من اللجنة والمستفيدين منها عن "محاولة ناشئة ومثيرة للجدل تقودها الحكومة السورية لكسب ولاء العلويين في سوريا".

وتهدف المبادرة الحكومية لضمان مساعدة العلويين للحكومة الجديدة على بسط سيطرتها على المنطقة وإظهار تقدم في وعد الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، بالحكم لمصلحة جميع السوريين.

وتُدار هذه المبادرة من قبل قادة سابقين من فصائل الحرب في سوريا التي استمرت 14 عامًا، وتقدم المساعدة المالية والوظائف والخدمات الطبية لمئات العلويين، بمن فيهم عشرات الرجال الذين حصلوا على عفو مقابل تعهدهم بعدم القتال مرة أخرى أو المساعدة في تسريح مقاتلين آخرين.

وقال عضو لجنة السلم الأهلي، حسن صوفان، إن الحكومة تعمل على موازنة جهودها تجاه العلويين مع الاحتياجات الهائلة للسكان السوريين عمومًا، بمن فيهم السنة المتضررون من حكومة الأسد.

لبنان قلق من تحركات الفلول على أراضيه

أبدى نائب رئيس الوزراء اللبناني، طارق متري، قلقه حيال ما يتم تداوله إعلاميًا وشعبيًا عن تحركات لأنصار النظام السوري السابق داخل الأراضي اللبنانية، داعيًا الأجهزة الأمنية إلى التحقق من صحة هذه المعطيات واتخاذ التدابير اللازمة.

وقال متري في تصريح عبر حسابه في منصة "إكس"، في 2 من كانون الثاني الحالي، إن واجب الأجهزة الأمنية اللبنانية يفرض عليها التعامل الجدي مع هذه المعلومات، محذرًا من مخاطر أي أعمال قد تسيء إلى وحدة سوريا أو تهدد أمنها واستقرارها، سواء جرت داخل لبنان أو انطلقت منه .

وشدد على ضرورة درء هذه المخاطر عبر تعزيز التعاون مع السلطات السورية، على أساس "الثقة والاحترام المتبادل لسيادة البلدين والمصلحة المشتركة".

ويأتي هذا التصريح في وقت تكشف فيه قناة "الجزيرة" القطرية، استنادًا إلى وثائق وتسجيلات وصفتها بالحصرية، عن تحركات لعناصر من فلول النظام السوري السابق في مناطق لبنانية حدودية، ولا سيما في بلدة الحيصة بسهل عكار.

وبحسب ما أوردته القناة، فإن نحو 20 طيارًا سابقًا في قوات النظام يقيمون حاليًا في لبنان مع عائلاتهم، بعد أن نُقلوا سابقًا عبر جهات إيرانية قبل التخلي عنهم، وهم يسعون للانضمام إلى مجموعات يجري تنظيمها تحضيرًا لتحركات عسكرية محتملة.

وتشير إحدى الوثائق، وفق "الجزيرة"، إلى أن هؤلاء الطيارين يقيمون في أحد الفنادق ويطالبون بالالتحاق بقوات قيد التشكيل، فيما كشفت وثائق أخرى عن تجهيز قائد "قوات النخبة" سابقًا، اللواء سهيل الحسن، مكتبًا "ضخمًا" في منطقة الحيصة القريبة من الحدود السورية، ليكون مقرًا لإدارة عمليات عسكرية مخططة ضد سوريا، في إطار مساع لإعادة تنظيم الصفوف واستهداف الحكومة السورية الجديدة.

كما تحدثت التسريبات عن أحد قادة فلول النظام، ويدعى محمود السلمان، يحمل الجنسية اللبنانية ويتمركز في منطقة ضهر بشير، وسبق أن شارك في القتال داخل سوريا، ويجري الإعداد لدوره ضمن ما وُصف بحراك مسلح جديد.

دمشق زودت بيروت بأسماء الضباط لتسليمهم

لبنان يتحول إلى مركز عمليات لـ"فلول" النظام

عنب بلدي – محمد كاخي

كشفت قناة "الجزيرة" القطرية عن تحركات لعناصر من "فلول" النظام السوري السابق في مناطق لبنانية حدودية، ولا سيما في بلدة الحيصة بسهل عكار، وذلك استنادًا إلى وثائق وتسجيلات حصلت عليها من مخترق قام باستدراج كل من قائد "اللواء 42" سابقًا غياث دلا، وقائد "قوات النخبة" سابقًا سهيل الحسن، بعد إقناعهما بأنه ضابط إسرائيلي مسؤول عن الملف السوري.

وتظهر الوثائق دورًا محوريًا لكل من الحسن ودلا في هذه التحركات، التي شملت نقاشات حول ترتيب عمليات عسكرية وتنشيط خلايا موالية للنظام السابق، سعيًا لإعادة ترتيب المشهد العسكري ضد الحكومة السورية الحالية.

وتأتي هذه الوثائق بعد أسبوع من نشر صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية تحقيقًا استقصائيًا، كشفت فيه أن ضباطًا سابقين في نظام الأسد يعملون من منافيهم في روسيا ولبنان على التخطيط لتمرد مسلح ضد الحكومة السورية.

وذكرت الصحيفة الأمريكية أن سقوط نظام الأسد لم يقضِ على نفوذ نخبة من قادته العسكريين والأمنيين، بل دفع بعضهم إلى إعادة تنظيم صفوفهم من المنفى، في محاولة لزعزعة الحكومة السورية الجديدة وربما اقتطاع مناطق نفوذ داخل البلاد.

إعادة إنتاج الفوضى

أظهرت الوثائق التي بثتها قناة "الجزيرة" أن عدد المقاتلين التابعين لـ"فلول" النظام يصل إلى نحو 168 ألف عنصر موزعين على قطاعات في حمص وحماة ودمشق والساحل، مع خرائط انتشار وتسليح متنوع يشمل صواريخ مضادة للدروع ومدافع وأسلحة متوسطة وخفيفة.

إلا أن هذه الأرقام قد تكون غير دقيقة، ولا تمثل الأعداد الفعلية لـ"فلول" النظام، إذ تظهر الوثائق والمعلومات المسربة خلافًا بين سهيل الحسن ورامي مخلوف، الذي يعتقد أن الحسن قام بمضاعفة أعداد المقاتلين للحصول على أموال فائضة عن الحاجة.

يرى الباحث في "المركز السوري لدراسات الأمن والدفاع" معتز السيد، أن ما يجري لا يتجاوز محاولات متعثرة لإعادة تشكيل جماعات ما دون الدولة، تفتقر للخبرة والتنظيم والدعم، بعدما شكّل سقوط النظام صدمة بنيوية أضعفت قدرة "الفلول" على إعادة التموضع، وجرّدها من أي حاضنة إقليمية أو دولية فاعلة.

وقال السيد، في حديث إلى عنب بلدي، إن هذه المرحلة لا تحمل جديدًا نوعيًا بقدر ما تعكس تراجع الزخم وفقدان الغطاء الاجتماعي، لا سيما في الساحل، حيث بدأت شرائح دينية واجتماعية، من بينها من المكوّن العلوي، بالابتعاد عن هذه المشاريع والاقتراب من الدولة بحثًا عن الاستقرار وضمان شروط معيشية أفضل، في مؤشر على تآكل الفكرة التنظيمية نفسها.

ويذهب الباحث والمحلل السياسي نادر الخليل، إلى أن ما يميز المحاولات الراهنة هو أن انكسار الجماعات المرتبطة بالنظام السابق ليس عسكريًا فحسب، بل سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا، ما دفع "الفلول" للاعتماد على شبكات مالية وعسكرية مرنة بدل العسكرة الثقيلة، مستندة إلى دعم مالي ضخم من رامي مخلوف ومحاولات فاشلة لاستخدام لبنان كمنصة تجنيد وتدريب.

غير أن السياق العام في لبنان والمنطقة منذ سنة إلى الآن مختلف تمامًا، وفق الخليل، إذ جعل السقوط الكامل للنظام السابق هذه المحاولات أكثر يأسًا، وأقل دعمًا دوليًا، ما يعرضها للفشل السريع رغم الضجيج والتضخيم الإعلامي الذي يرافقها.

لبنان غرفة العمليات

نقلت وكالة "رويترز"، في 28 من كانون الأول 2024، أن العديد من ضباط ورجال نظام الأسد المخلوع هربوا إلى لبنان، وأبرز هذه الأسماء كان مرتكب مجزرة حماة رفعت الأسد، ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية كمال الحسن، و"الصندوق الأسود" لآل الأسد علي مملوك.

وتشير إحدى الوثائق التي حصلت عليها قناة "الجزيرة" إلى أن قائد "قوات النخبة" السابق، اللواء سهيل الحسن، جهز مكتبًا "ضخمًا" في منطقة الحيصة القريبة من الحدود السورية، ليكون مقرًا لإدارة عمليات عسكرية مخططة ضد سوريا، في إطار مساع لإعادة تنظيم الصفوف واستهداف الحكومة السورية الجديدة.

كما تحدثت التسريبات عن أحد قادة "فلول" النظام، ويدعى محمود السلمان، يحمل الجنسية اللبنانية ويتمركز في منطقة ضهر بشير، وسبق أن شارك في القتال داخل سوريا، ويجري الإعداد لدوره ضمن ما وُصف بحراك مسلح جديد.

يرى محللون تحدثوا إلى عنب بلدي، أن تحوّل لبنان إلى ساحة نشاط لـ"فلول" النظام السوري السابق لا ينفصل عن اختلالات بنيوية عميقة في المشهد الأمني اللبناني نفسه.

ويعتبر الباحث في "المركز السوري لدراسات الأمن والدفاع" معتز السيد، أن تحوّل "حزب الله" في مؤسسات الدولة، وفّر بيئة حاضنة يمكن لـ"الفلول" استثمارها لاحقًا ضد الحكومة السورية الجديدة، ما يقيّد قدرة الدولة اللبنانية على التحرك منفردة، ويجعل التنسيق مع دمشق خيارًا استراتيجيًا لا مفر منه لضبط التهديدات المشتركة.

ويذهب الباحث والمحلل السياسي نادر الخليل، إلى أن أي تحرك لبناني أحادي في هذا الملف يبقى محفوفًا بالمخاطر، في ظل الارتباط الأمني الوثيق بين البلدين وتعقيدات النفوذ الإيراني وأذرعه داخل لبنان، وطالما أن الدولة اللبنانية على علم بهذه النشاطات، من دون امتلاكها أدوات الحسم، سيبقى التعامل معها في إطار المراقبة السلبية ما لم يقترن بتنسيق مباشر مع سوريا أو بدعم دولي يغيّر موازين القدرة على المواجهة.

> تواجه الحكومتان السورية واللبنانية تحديات في معالجة مسألة "فلول" النظام السابق، ترتبط بمدى مأسسة المؤسستين الأمنية والعسكرية في كلا البلدين، وجاهزيتهما للانخراط في تنسيق أمني متبادل، وعدم القدرة على فصل أي تنسيق أمني بين البلدين عن المعادلات الإقليمية التي لا تزال غير مستقرة، ووجود ملفات إشكالية لا تزال عالقة أبرزها ملف ترسيم الحدود وانعكاس ذلك على أي صيغة للتنسيق الأمني.
>
> أيمن الدسوقي
> باحث ومحلل سياسي

موقف دمشق..
"الاحتواء الذكي" بدل الانفجار الأمني

عقد وفد أمني سوري سلسلة لقاءات مع مدير المخابرات في الجيش اللبناني، العميد طوني قهوجي، إضافة إلى مسؤولين أمنيين لبنانيين، في 19 من كانون الأول 2025.

وتمحور اللقاء، بحسب ما نشرته جريدة "الأخبار" اللبنانية، حول شخصيات محسوبة على النظام السوري السابق يعتقد بوجودها داخل الأراضي اللبنانية.

وأوضح المسؤولون السوريون خلال الزيارة، أن هذا يأتي ضمن إطار "ملاحقة فلول النظام السابق داخل وخارج البلاد".

كما نقلت صحيفة "المدن" اللبنانية، في 22 من كانون الأول 2025، أن الوفد الأمني السوري الذي زار لبنان سلّم الدولة اللبنانية لائحة بأسماء ضباط محسوبين على نظام الرئيس المخلوع بشار الأسد، وطالب بتسليمهم إلى سوريا.

تميل مقاربة دمشق، وفق الباحثين، إلى اعتماد ما يمكن وصفه بـ"الاحتواء الذكي" بدل الذهاب نحو مواجهة أمنية مفتوحة قد تعيد إنتاج دوامات عنف أوسع.

الباحث في "المركز السوري لدراسات الأمن والدفاع" معتز السيد، يرى أن السلطات السورية تمتلك حزمة أدوات تتيح احتواء "فلول" النظام داخليًا من دون توسيع رقعة الصدام، تبدأ بتعزيز الحوار وضخ مشاريع تنموية، ولا تستبعد التعاون مع جهات أمنية في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، بالتوازي مع تشديد القبضة الأمنية في مناطق حساسة كالساحل وتعزيز العمل الاستخباراتي لرصد أي تحركات ناشئة، إذ قد ينفجر الوضع إذا قررت جهة خارجية تبني هذه التحركات، وتوفير الدعم المالي أو العسكري لها.

وأشار الباحث والمحلل السياسي أيمن الدسوقي، إلى أن انفتاح دمشق على تصويب علاقتها مع لبنان، عبر تبادل السفراء وفتح ملفات خلافية، لا يعني أن التنسيق الأمني بات مسلّمًا به، بل لا يزال في طور الاختبار لكلتا الحكومتين، فضلًا عما يواجهه من تحديات.

فمن جهة، اختبار لمدى قدرة واستقلالية الحكومة اللبنانية على الخوض في ترتيبات أمنية، قد يراها مكون لبناني بأنها موجهة ضده، وانعكاسات ذلك سلبًا على المعادلة اللبنانية الداخلية، وتداعيات ذلك على سوريا، ومن جهة أخرى، هو اختبار لمدى قدرة الحكومة السورية على التعامل مع تعقيد الملف اللبناني وتشابكاته الإقليمية.

وقال الدسوقي، في حديث إلى عنب بلدي، إن غياب مقاربة سورية متكاملة للتعامل مع الملف قد يزيد التكلفة على الحكومة السورية لجهة تحملها موجات من عدم الاستقرار مصدرها لبنان، لا سيما مع أي تغير في المعادلات الإقليمية أو الداخلية اللبنانية.

ويرى الباحث والمحلل السياسي نادر الخليل، أن الدعم الإقليمي والدولي الذي تحظى به دمشق يتيح لها اعتماد مقاربة مركبة لا تقوم على القمع، بل على تسريع مسارات العدالة الانتقالية، والإدماج المشروط بعد تدقيق أمني، وتجفيف الشبكات المالية واللوجستية، إلى جانب خطاب جامع وعفو مدروس وبرامج إعادة دمج ودعم للمجتمعات المحلية، خصوصًا في الساحل، بهدف قطع الولاءات القديمة وبناء ثقة تمنع إعادة إنتاج العنف.

كما تمثل التسريبات الأخيرة، بحسب الخليل، فرصة لإغلاق ملف "الفلول" نهائيًا، إلا أن التعامل الخاطئ معها قد يحوّل الإنذار إلى كارثة إنسانية جديدة.

سهيل الحسن يرفقة أفراد من القوات الخاصة الروسية على متن طائرة خلال تدريب عسكري للنظام السوري السابق مع القوات الروسية أثناء هبوط بالمظلات - 30 آذار 2022 (Zvezda)

بانتظار الاتفاق القضائي بين سوريا ولبنان

سجن "رومية".. "اكتظاظ قاتل وإهمال فاضح"

مبنى سجن رومية في لبنان. 1 كانون الثاني 2026 (عنب بلدي)

عنب بلدي – ركان الخضر

يشهد سجن "رومية" في لبنان أزمة إنسانية متفاقمة، وسط تردٍ في الخدمات، وغياب لأدنى مقومات الحياة، في ظل تحذير من كارثة إنسانية وشيكة داخل السجن، بسبب تسجيل عدة وفيات ناجمة عن انتشار واسع لمرض السل، بحسب ما نشرته صفحة "معتقلو الرأي السوريين في لبنان" على "فيسبوك".

وأعلنت الصفحة، في 27 من كانون الأول 2025، عن وفاة السجينين محمود الحكيم وحمزة بلبيسي، بالإضافة إلى تسجيل 20 إصابة بأعراض متشابهة، ونقل أربعة سجناء بحالة حرجة.

ووصفت الوضع داخل السجن بما حدث خلال جائحة "كورونا"، لكن الأزمة الصحية الحالية تأتي "وسط اكتظاظ قاتل وإهمال فاضح".

وأكدت "معتقلو الرأي السوريين في لبنان" أن الخطر يتضاعف نتيجة نقل السجناء في سيارات مغلقة بشكل جماعي، واختلاطهم عبر الحراس المتنقلين بين المباني دون أي إجراءات وقاية.

وقالت إن الوضع بالسجن أشبه بالقنبلة الصحية الموقوتة، محذرة من أن أي تأخير يعني ضحايا جددًا، محملة الجهات المعنية المسؤولية كاملة.

"تعذيب وقرارات مسيّسة"

قال المعتقل السوري في سجن "رومية"، "عمر" (اسم مستعار) لعنب بلدي، إن المعتقلين في السجن "يتعرضون لأبشع أنواع التعذيب، نتيجة تهم ملفقة بأعمال لم يرتكبوها".

وأضاف أن المحكمة العسكرية اللبنانية تصدر قرارات مسيّسة لصلحة "حزب الله" اللبناني، وبتقدير "عمر"، فإن أغلب اعترافات المتهمين تم انتزاعها تحت التعذيب.

وقال إن عدد معتقلي الرأي السياسيين في لبنان يبلغ قرابة 230 معتقلًا، بينما يبلغ عدد المعتقلين اللبنانيين 200، أغلبهم اعتقلوا بين عامي 2014 و2017، بحسب تقديراته.

وأضاف أن سجن "رومية" خلال عام 2025 شهد 44 حالة وفاة نتيجة الإهمال الطبي، ويوجد فيه 130 سجينًا يعانون من أمراض جلدية، بالإضافة إلى 40 حالة إصابة بمرض السل، و30 مصابًا بمرض مزمن.

وأكد "عمر" أن السجن يعاني من غياب الدواء والعلاج وكل مستلزمات الطبابة، مبينًا أن المعتقل الذي يصرخ من ألمه يتم نقله إلى السجن الانفرادي كعقوبة له.

حالات "مأساوية" والدولة عاجزة

قال مدير مركز "سيدرا للدراسات القانونية وشؤون المهاجرين"، محمد صبلوح، لعنب بلدي، إن المعتقلين السوريين في لبنان يعيشون حالات مأساوية، مشيرًا إلى أن الوضع الذي يعيشه المعتقل السوري كان صعبًا جدًا قبل الأزمة الاقتصادية في لبنان 2019، وازدادت سوءًا بعد الأزمة.

وأوضح صبلوح أن الدولة اللبنانية غير قادرة على تأمين الغذاء ومتطلبات الاستشفاء للسجناء، وهذا ما يفسر وفاة أكثر من 44 معتقلًا في 2025، مضيفًا أن معدل الوفيات وصل إلى حالتين أو ثلاث حالات في الأسبوع خلال الفترة الأخيرة.

وبيّن أن هذا الأمر لم يحدث في أكثر الدول تخلفًا بالعالم، لأجبر الحكومة على التحرك، لكن المعتقلين السوريين يعيشون برفقة المعتقلين اللبنانيين في هذه الظروف المأساوية، في ظل غياب أي نية جدية لدى الحكومة أو المشرّع اللبناني لمعالجة أزمة السجون والمعتقلين السوريين داخلها.

ونوه صبلوح إلى أن المنظمات الحقوقية تقوم بتوثيق هذه الانتهاكات وسوء المعاملة التي يتعرض لها المعتقلون، وتبلغ المجتمع الدولي لتشكيل ضغط على الحكومة اللبنانية لتقديم أبسط مقومات العيش الكريم للسجناء، واحترام حقوقهم على أقل تقدير.

ومن أبرز أعمال التوثيق التي قامت بها المنظمات الحقوقية، بحسب صبلوح، إنتاج تقرير "كم تمنيت أن أموت"، مع منظمة العفو الدولية، بالإضافة إلى مواجهة الدولة اللبنانية العميقة التي عملت مع نظام الأسد بمستندات ووثائق تؤكد الانتهاكات والتعذيب في السجون اللبنانية.

وتسعى المنظمات الحقوقية، وفق صبلوح، بكل الوسائل لمعالجة هذه المآسي، من بينها تقديم مشاريع قانونية متعددة بالتعاون مع نواب لبنانيين لمعالجة هذه المشكلات، شملت تخفيض مدة العقوبة سنة سجنية لمرة واحدة، وإخلاء سبيل من مضى على اعتقاله عشر سنوات ممن لم تتم محاكمتهم، بالإضافة إلى ترحيل المعتقلين غير اللبنانيين بمشروع قانوني.

وأفاد المحامي اللبناني أن جميع هذه المشاريع تم تجاهلها، نتيجة عدم اهتمام المسؤولين اللبنانيين الذين يتعاملون مع السجناء "كمجرد أرقام للمتاجرة بهم مع المجتمع الدولي"، وتحصيل مساعدات من الاتحاد الأوروبي وغيره، دون صرفها على المعتقلين.

وأبدى صبلوح استعداد منظمته الحقوقية للقيام بأي إجراء للضغط على الحكومة اللبنانية في حال تم توكيلهم من قبل أهالي المعتقلين بذلك.

وأضاف أن لبنان بانتظار مراجعة دولية شاملة في 16 من كانون الثاني الحالي، مشيرًا إلى أن منظمة "سيدرا" الحقوقية قامت بتوضيح الانتهاكات في السجون اللبنانية للمجتمع الدولي.

وطالب صبلوح المجتمع الدولي بالاستفسار حول كيفية تعامل الحكومة اللبنانية مع المعتقلين، وممارسة الضغوط عليها من خلال التهديد بوقف المساعدات الدولية إلى حين قيام لبنان باحترام الإنسان والسجين الموجود داخل السجون وعدم المتاجرة به.

"شيطنة" المعتقلين

أكد مدير مركز "سيدرا للدراسات القانونية وشؤون المهاجرين"، محمد صبلوح، أن الأجهزة الأمنية اللبنانية والقضاء العسكري كانت تتعامل مع المعارضين لنظام الأسد على أنهم "إرهابيون"، الأمر الذي دفع هذه الأجهزة إلى فبركة مئات الملفات، و"شيطنة" المعتقلين بناء على موقفهم السياسي.

وأشار إلى أن لبنان ما زال يحاول معالجة الملف باتفاق قضائي "بطريقة غير سليمة"، مضيفًا أن المنظمات الحقوقية طالبت الدولة اللبنانية منذ تعيين الرئيس جوزيف عون، بتطبيق عدالة انتقالية حقيقية.

فالدولة اللبنانية مطالبة، وفق صبلوح، بالاعتراف بأخطاء المرحلة الماضية وجبر الضرر الذي لحق بالمعتقلين "المظلومين" من خلال عملية انتقالية حقيقية.

وعبّر مدير مركز "سيدرا" الحقوقي عن استغرابه من تغيير السياسة اللبنانية التي كانت تطالب قبل سقوط نظام الأسد بضرورة ترحيل المعتقلين السوريين، كونهم يشكلون 35% من السجناء في لبنان ولا تملك الحكومة اللبنانية القدرة على إطعامهم، مؤكدًا أن لبنان قام بترحيل بعضهم وتسليمهم إلى نظام الأسد الذي قام بإعدامهم.

واتهم صبلوح الحكومة اللبنانية باتباع معايير مزدوجة، مشيرًا إلى أن المنظمات الحقوقية تطالب الدولة اللبنانية بالأدلة التي تثبت حقيقة ادعاءاتها من أن المعتقلين السوريين متهمين بقتل جنود لبنانيين.

القضية تحتاج، وفق صبلوح، إلى حلين، يشملان تفعيل اتفاقية القضاء مع الدولة السورية، ومشروع قانون يحل مشكلة اكتظاظ السجون بالنسبة للمعتقلين السوريين واللبنانيين.

معتقلو الرأي نقطة الخلاف

قال الكاتب الصحفي والمحلل السياسي اللبناني الدكتور زياد علوش، لعنب بلدي، إن عدد الموقوفين السوريين في لبنان يقدّر بين 2200 و2600 بينهم حوالي 200 إلى 220 من معتقلي الرأي.

وأشار إلى أن معتقلي الرأي هم السبب الأساسي المعرقل للاتفاق بين سوريا ولبنان، مضيفًا أن زيارة الوفد القضائي اللبناني إلى دمشق، في 10 من كانون الأول 2025، لم تُحقق النتائج المرجوة فيما يتعلق بالتوصل إلى معاهدة قضائية جديدة تنظّم آلية تسليم السجناء السوريين الموقوفين في لبنان.

وأضاف علوش أن هناك تباينًا واسعًا في مقاربة الطرفين لبنود مشروع الاتفاقية، موضحًا أن هناك وجود رغبة سورية في استكمال محاكمة الموقوفين لديها، أو تنفيذ المحكومين لعقوباتهم داخل أراضيها.

وذكر نقطة اختلاف أخرى بين الطرفين تتمثل باقتصار مشروع الاتفاقية على المحكومين، دون من لا يزالون يخضعون للمحاكمة، لأن تسليم الموقوفين يحتاج إلى قانون يصدر عن مجلس النواب اللبناني، وهو غير متاح حاليًا.

وتتركز أبرز التحفظات السورية، بحسب علوش، على البند الأول من مشروع الاتفاقية الذي ينصّ على السماح للدولة المسلَّمة (لبنان) أن ترفض تسليم أي محكوم أو موقوف دون أن تقدّم تبريرًا وذلك لأسباب خاصة بها، الأمر الذي يعطي الدولة اللبنانية الحق بعدم تسليم أي سجين سوري، من دون أن يسألها أحد عن المسوغات القانونية لذ لك .

ونوه علوش إلى أن البند الآخر الأكثر حساسية بالنسبة للسوريين، يتمحور حول المادة العاشرة، التي أرادها لبنان مطابقة للاتفاقية الموقعة بينه وبين باكستان.

وتنص هذه المادة، وفق علوش، على عدم أحقية الدولة المسلَّم إليها (سوريا) أن تمنح عفوًا لأي محكوم أو موقوف تتسلّمه من لبنان، في حين أن الاتفاقية مع باكستان لا تحرم الأخيرة حق منح العفو لمواطنيها الذين تستعيدهم من لبنان .

وأفاد علوش أن دمشق أبلغت الوفد اللبناني أنها لن تطلب استرداد أي شخص يثبت تورّطه في قتل جنود لبنانيين أو تنفيذ تفجيرات تسببت في سقوط مدنيين.

ووفق رأي المحلل السياسي اللبناني، فإن دمشق تعتبر أن المدخل الإلزامي لعلاقات سليمة وقوية بين البلدين تبدأ بحل نهائي لملف السجناء السوريين في لبنان، خصوصًا أن أغلب السوريين المحكومين أو الموقوفين بجرائم إرهابية كانوا في صفوف الثورة السورية، ويعود سبب اعتقالهم ومحاكمتهم في لبنان لخياراتهم السياسية.

من الاستجابة الطارئة إلى إعادة البناء

"سامز" تقدم رؤيتها لمستقبل القطاع الصحي في سوريا

عنب بلدي – كريستينا الشماس

لا يزال القطاع الطبي في سوريا يعاني من آثار سنوات طويلة من الإهمال والتحديات التي خلفها النظام السابق، إذ شهدت هذه المرحلة نقصًا في الموارد الطبية الأساسية، وضعفًا في البنية التحتية، وغياب استراتيجيات فعالة لتطوير الكوادر الصحية، ما ترك وزارة الصحة السورية الحالية أمام تحديات عدة من تقديم الرعاية الصحية للمواطنين، وإعادة بناء المستشفيات والمراكز الصحية المدمرة، وبالتالي برزت الحاجة الملحّة لتدخل منظمات ومبادرات داعمة تساعد الوزارة على النهوض بالقطاع الطبي وتعزيز قدراته.

وفي هذا السياق، برزت الجمعية الطبية السورية الأمريكية (سامز)، كمنظمة إغاثة طبية عالمية تعمل في الخطوط الأمامية للاستجابة للأزمات في سوريا وخارجها، تأسست بمبادرة من مجموعة من الأطباء السوريين المقيمين في الولايات المتحدة.

في بداياتها، لم تكن الجمعية ذات طابع إنساني أو إغاثي، بل قامت على فكرة ربط الأطباء السوريين في المهجر بوطنهم الأم، من خلال تنظيم مؤتمرات طبية صيفية في سوريا، وتقديم دورات تدريبية وتعليمية، إضافة إلى بعض المشاريع الصغيرة محدودة النطاق، إذ كان نشاط الجمعية آنذاك أكاديميًا بحتًا، دون أي مشاريع كبيرة أو تدخلات ميدانية، حيث كان التركيز منصبًا على عقد مؤتمر سنوي يستفيد منه الأطباء داخل سوريا، ممهدًا الطريق لاحقًا لتحويل الجمعية إلى مؤسسة إنسانية كبيرة تسهم في تعزيز القطاع الصحي السوري على نطاق أوسع.

طبيعة عمل "سامز" في سوريا

تحدث رئيس مجلس إدارة الجمعية الطبية السورية الأمريكية (سامز)، الدكتور عبد الفتاح الشعّار، لعنب بلدي، عن أن الجمعية تقدم اليوم خدمات طبية منقذة للحياة في مختلف أنحاء سوريا، تشمل الرعاية الإسعافية ورعاية الإصابات، وخدمات الأمومة، ووحدات العناية المركزة، وغسل الكلى، والصحة النفسية، وإدارة الأمراض المزمنة.

كما تنفذ الجمعية برامج طبية عالية التخصص، مثل علاج الأورام، وأمراض القلب، وزراعة القوقعة، والجراحات المتقدمة.

وأوضح الشعّار أنه خلال المرحلة الانتقالية، انتقلت أولويات الجمعية من الاستجابة الطارئة، إلى إعادة بناء القطاع الصحي في سوريا، وشملت ما يلي:

- تطوير مراكز تميّز في المدن الرئيسة.
- توسيع التعليم الطبي وبرامج الإقامة وتدريب الكوادر الصحية.
- تحديث المستشفيات وتعزيز البنية التحتية.
- بناء نماذج مستدامة لتقديم الرعاية الصحية تخدم السوريين على المدى الطويل بعد انتهاء النزاع.

المشاريع المنجزة

دعمت "سامز" خلال العقد الماضي مئات المنشآت الطبية، وكان التركيز الأكبر في إدلب وريف حلب الشمالي، حيث كانت الاحتياجات الإنسانية في ذروتها، بحسب الدكتور عبد الفتاح الشعّار رئيس مجلس إدارة الجمعية الطبية السورية الأمريكية (سامز).

وقال الشعّار، إن الجمعية استطاعت أن تسهم بإنجاز مستشفيات كبرى، مثل مستشفى "باب الهوى" وغيره، وتقديم خدمات الجراحة والعناية المركزة، والتوليد والطوارئ، وأقامت خمسة مراكز وعيادات لعلاج الأورام في شمالي سوريا، إضافة إلى العمل على برامج زراعة القوقعة للأطفال المصابين بفقدان السمع في المنطقة، وإقامة عدة وحدات لغسل الكلى، وفرق طبية متنقلة، ودعم حملات التلقيح، وبرامج للصحة النفسية، فضلًا عن وجود مبادرات صحة مجتمعية وصلت إلى العائلات النازحة والقرى النائية.

ونوه الشعّار إلى أنه بعد تحرير سوريا، وسعت "سامز" عملياتها لتشمل جميع المحافظات السورية، عبر دعم شبكة واسعة من المنشآت الصحية على مستوى البلاد، وذلك بالتعاون مع وزارة الصحة، لتعزيز المستشفيات الحكومية وتمكينها من الاستمرار في خدمة الشعب السوري.

وتحدث الرئيس السابق للجمعية الطبية السورية الأمريكية (سامز)، الدكتور مفضل حمادة، لعنب بلدي، عن عمل الجمعية مع انطلاق الثورة السورية، إذ اتُخذ قرار استراتيجي بالتحول إلى العمل الإنساني، والتركيز على تقديم المساعدات الطبية للسوريين المتضررين في الغوطة، وحلب، وحمص، ومناطق الحصار.

هذا التحول مثّل، بحسب حمادة، نقطة تاريخية فاصلة في مسار "سامز"، حيث انتقلت من جمعية مجتمعية محدودة التأثير إلى مؤسسة إنسانية كبرى تعمل في ظروف الحرب.

وأوضح حمادة أن ميزانية الجمعية قبل الثورة لم تكن تتجاوز 750 ألف دولار سنويًا، لكنها ارتفعت خلال أربع سنوات فقط إلى أكثر من 60 مليون دولارًا سنويًا، نتيجة اتساع حجم العمل الإنساني، والدعم الشعبي الكبير.

وأشار إلى أن الجمعية فقدت 86 من كوادرها الطبية، بينهم أطباء قضوا نتيجة القصف المباشر أو الهجمات الكيماوية.

واقع طبي "متهالك"

قيّم الدكتور عبد الفتاح الشعّار، رئيس مجلس إدارة "سامز"، واقع القطاع الطبي في سوريا بعد سنوات من الحرب، إذ تعرضت المستشفيات والعيادات الطبية للقصف ولدمار شديد وواسع النطاق، كما فُقدت معدات طبية أساسية، وقتل أو اعتقل أو نزح آلاف العاملين في القطاع الصحي، وبالتالي أصبح النظام الصحي مجزأ ومشغّلًا بالأعباء، ويعاني نقصًا مزمنًا في الموارد.

ونتيجة لذلك، بحسب الشعّار، يواجه السوريون اليوم فترات انتظار طويلة للجراحات والرعاية التخصصية، ووصولًا محدودًا لعلاج أمراض القلب والسرطان، وفجوات في إدارة الأمراض المزمنة، ووفيات يمكن تفاديها بين الأمهات والأطفال.

انطلاق برنامج الأشعة التداخلية الذي نظمته هيئة سامز للتعليم الطبي - 21 كانون الأول 2025 (سامز)

ما التحديات

أوضح الشعّار أن فرق "سامز" الطبية تعمل في سوريا ضمن بيئة شديدة التعقيد، تتسم بمخاطر أمنية نظرًا إلى الانتشار الجغرافي الواسع لبرامج المنظمة، ودورات تمويل غير مستقرة تؤثر على الخدمات الأساسية، ونقص في الأدوية والمستلزمات الطبية بسبب قيود الحدود وعدم الاستقرار الاقتصادي، ونقص الكوادر الصحية والإرهاق الشديد بين مقدمي الرعاية المحليين، وبنى تحتية قديمة أو متضررة تعوق تقديم الخدمات.

وتتعامل "سامز" مع هذه التحديات، بحسب الشعّار، من خلال:

- تخطيط طوارئ قوي وتعدد مسارات الإمداد.
- تمكين القيادات المحلية واعتماد اللامركزية في اتخاذ القرار.
- بناء القدرات والتدريب المستمر.
- شراكات تؤمّن الأدوية الأساسية والمعدات والتكنولوجيا.

وبعد سقوط النظام السابق، يرى الدكتور مفضل حمادة، الرئيس السابق لـ"سامز"، أن أبرز تحديين أمام الجمعية هما: الحاجة الهائلة في القطاع الصحي، حيث البنية التحتية شبه منهارة، وشح الموارد واستدامتها، في ظل تراجع التمويل الدولي والاعتماد التاريخي على التبرعات الفردية.

ونوه حمادة إلى أن أولوية "سامز" الأساسية اليوم هي التعليم والتدريب الطبي، معتبرًا أن ما يمكن أن تقدمه الجمعية للشعب السوري يتجسد في خبرة أطبائها، الذين يصفهم بأنهم من الأفضل عالميًا علميًا وأخلاقيًا وإنسانيًا.

عمل "سامز" في المناطق المدمرة

تعتمد "سامز" نماذج رعاية مرنة وقابلة للتكيف للوصول إلى المجتمعات المتضررة، وفقًا لرئيس مجلس إدارتها من خلال:

- عيادات متنقلة تصل إلى القرى النائية ومخيمات النزوح.
- منصات للعلاج عن بُعد تربط الأطباء السوريين باختصاصيين حول العالم.
- منشآت مؤقتة ومكوّنة من وحدات جاهزة لإعادة تقديم الخدمات الأساسية.
- مسارات إحالة إلى أقرب منشأة طبية عاملة.
- تدريب عاملين صحيين مجتمعيين لدعم العائلات حتى في حال تدمير العيادات.

الدكتور مفضل حمادة، الرئيس السابق لـ"سامز"، نوه إلى أنه رغم أن العمل الإغاثي ليس ضمن صلب رؤية الجمعية طويلة الأمد، فإن شدة الحاجة دفعت "سامز" لتوجيه جزء كبير من جهودها نحو المناطق المدمرة والمخيمات.

وأعطى مثالًا محافظة دير الزور التي كانت تفتقر لأي مؤسسة طبية، ما دفع الجمعية لافتتاح ثلاثة مستشفيات، بينها مستشفى للأمومة والطفولة، إضافة إلى إنشاء أول مركز لعلاج السرطان في المحافظة، كما افتتحت الجمعية مراكز لأمراض القلب والسرطان في درعا، ومستشفى جديدًا في حلب.

دور المنظمات في إعادة بناء النظام الطبي

يرى الدكتور عبد الفتاح الشعّار، رئيس مجلس إدارة "سامز"، أن إعادة بناء الرعاية الصحية في سوريا يجب أن تكون جهدًا تعاونيًا متعدد المستويات:

- تتولى المؤسسات السورية قيادة الرؤية وإعادة البناء على المدى الطويل.
- يقدم الشركاء الدوليون التمويل والخبرة التقنية والدعم والمناصرة الدولية.
- تضمن المنظمات المحلية غير الحكومية ثقة المجتمع، وسهولة الوصول، والتنفيذ الميداني.

واعتبر الشعّار أن "سامز" تلعب دورًا فريدًا كحلقة وصل، من خلال ربط الخبرات الطبية العالمية بالاحتياجات المحلية، وتقديم تجارب نماذج رعاية قابلة للتوسع في عدة محافظات، إضافة إلى المناصرة دوليًا لحماية وإعادة بناء النظام الصحي في سوريا، وقيادة مبادرات طبية وتعليمية مستدامة وذات أثر عالٍ على مستوى سوريا.

ووصف الدكتور مفضل حمادة، الرئيس السابق لـ"سامز"، العلاقة مع وزارة الصحة بأنها "جيدة لكن مختلفة الرؤية"، موضحًا أن الوزارة تركز على تقديم خدمات مجانية، بينما تنظر "سامز" إلى بناء بنية تحتية مستدامة، وتطوير التعليم.

واعتبر حمادة أن وزارة الصحة، بمفردها، لم تُحدث تأثيرًا ملموسًا خلال عام، بسبب محدودية الموارد وغياب الدعم الخارجي المباشر، مشيرًا إلى أن معظم التحسينات جاءت عبر المنظمات الإنسانية.

وحدد حمادة أولويات "عاجلة" يجب على وزارة الصحة العمل بها، أبرزها تأمين الأدوية، خاصة أدوية السرطان، وإعادة تأهيل المنشآت الطبية، والتركيز على الرعاية الصحية الأولية، وإعادة بناء المستشفيات والمدارس في المناطق المدمرة كخطوة أولى لعودة السكان.

مشاريع مستقبلية

تستثمر "سامز" في خططها المستقبلية، بحسب رئيس مجلس إدارتها عبد الفتاح الشعّار، حلولًا طويلة الأمد وتحويلية، لبناء نظام صحي مرن، ومتاح للجميع، وعالي الجودة، تشمل:

- إنشاء مراكز تميّز مستدامة في المدن الكبرى، تركز على علاج الأورام، وأمراض القلب، والعناية المركزة، ورعاية الأم والوليد، وطب الأنف والأذن والحنجرة وزراعة القوقعة، وأمراض الجهاز الهضمي والتنظير المتقدم.
- إعادة بناء وتحديث مستشفيات رئيسة، بما فيها منشآت محورية في دمشق.
- تطوير الطب عن بُعد، والسجلات الصحية الرقمية، والابتكارات التشخيصية منخفضة التكلفة.
- توسيع معهد "سامز" لتدريب الجيل القادم من الأطباء والممرضين والكفاءات الصحية المساندة في سوريا.

حلب.. الأمطار تفاقم أزمة شوارع صلاح الدين

حلب – محمد ديب بطت

"الحشكل"، تشهد تجمعًا لمياه الأمطار وانتشارًا للوحل، الأمر الذي يعوق حركة المشاة والسيارات ويزيد من معاناة السكان خلال الأيام الماطرة.

مشكلة سنوية

قالت هدى مصري، التي تقطن في شارع جامع الخضر، إن مياه الأمطار تبدأ بالتجمع في الشوارع منذ أول هطول مطري.

وأضافت لعنب بلدي أن غياب الصيانة الدورية لمصارف المياه يؤدي إلى بقاء البرك المائية لأيام، حتى بعد توقف المطر، ما يتسبب بتآكل الطرق وتحول الحفر إلى مصدر خطر على المارة والمركبات.

أما محمد بكري، سائق "تاكسي" يقطن بشارع الشرعية، فقال إن المرور في معظم شوارع صلاح الدين أصبح بالغ الصعوبة خلال فصل الشتاء، ما يدفعه أحيانًا إلى تغيير مساره لتفادي المرور بالمياه وتجنب الأضرار الميكانيكية، وهو ما ينعكس ازدحامًا إضافيًا على شوارع مجاورة.

ويجمع الأهالي على أن هذه المشكلة ليست طارئة، بل تتكرر سنويًا، في ظل غياب حلول جذرية تعالج تداخل سوء البنية التحتية مع واقع الأمطار الموسمية.

ويبقى سكان حي صلاح الدين عالقين بين شوارع غارقة، وشتاء يكشف عامًا بعد عام عمق أزمة مؤجلة.

منطقة عانت من الإهمال

قال مدير قطاع الأنصاري، عبد الله دندل، لعنب بلدي، إن الدراسة الفنية والجدول الزمني لمعالجة مشكلة تجمع مياه الأمطار في حي صلاح الدين تعود إلى الشركة العامة للصرف الصحي، لأنها الجهة التي تسلمت هذه المهمة من مجلس مدينة حلب منذ عام 2010.

وحول تقييم واقع الشوارع، أشار دندل إلى أن المنطقة تعد من المناطق التي عانت من الإهمال خلال فترة النظام السابق، وهي بحاجة إلى تكثيف مشاريع الصيانة الزفتية بشكل متواصل، وبطرق تنفيذ فنية تعتمد على خبرات ماهرة.

وبيّن دندل أن الإجراءات المقترحة لمعالجة المشكلة تشمل تكثيف أعمال الصيانة الدورية للمصافي المطرية، وعدم استخدام أي مواد غير مادة الزفت في ردم وتسوية الحفر، حرصًا على عدم انسداد المصافي المطرية.

كما أشار إلى ضرورة تشكيل فرق طوارئ للتدخل السريع، مجهزة بكامل المعدات اللازمة، للاستجابة الفورية خلال الهطولات المطرية

شبكة تصريف سيئة

فيما يتعلق بأسباب تجمع المياه، أوضح دندل أن المشكلة تعود إلى عدة عوامل، من بينها سوء تنفيذ المصارف المطرية الجانبية وعدم صيانتها وتنظيفها بشكل دوري ما يؤدي إلى انسدادها، خاصة أن أعمال المعالجة غالبًا ما تجرى فقط قبيل موسم هطول الأمطار، بحسب دندل.

كما أشار إلى أن سرقة فوهات المصافي المطرية وأغطية "الريفارات" (فتحات الصرف الصحي) المصنعة من مادة "الفونط"، إلى جانب سوء التصنيع الفني، تعد من الأسباب المؤثرة في تفاقم المشكلة.

ولفت أيضًا إلى سوء دراسة شبكة التصريف بما يتناسب مع خصوصية كل شارع على حدة، إضافة إلى ضعف أقطار شبكة الصرف الصحي، نتيجة الكثافة السكانية وعدم مراعاة طبيعة المنطقة من حيث عدد السكان عند تنفيذ الشبكة.

تجمع المياه والوحل في شارع بأحد الأحياء الفرعية بمنطقة صلاح الدين في مدينة حلب - 3 كانون الثاني 2026 (عنب بلدي)

أهالٍ يشتكون و"المحافظة" تدعو للصبر

الشتاء يكشف عيوب الطرق بريف دمشق الجنوبي

عنب بلدي – ركان الخضر

يشتكي أهالي في ريف دمشق الجنوبي من أوضاع الطرق في مناطقهم، إذ تعاني مشكلات عديدة، بدت أوضح وأشد وطأة مع هطول الأمطار في فصل الشتاء.

أدت العمليات العسكرية في هذه المناطق خلال السنوات الماضية إلى تهالك عدد من طرقها، إذ باتت بحاجة إلى إعادة تأهيل، فيما غابت عمليات الصيانة عن المناطق التي لم تشهد عمليات عسكرية لقرابة 14 عامًا.

تنتشر الحفريات بشكل واضح في شوارع المدن والبلدات، مثل الكسوة وسبينة وحجيرة، بالإضافة إلى مشهد الشوارع الممتلئة بالوحل والطين، الأمر الذي شوّه المنظر العام للمناطق وسبّب مشكلات عديدة في تنقل المواطنين.

مستنقعات طينية

أوضاع الطرق في منطقة سبينة بريف دمشق باتت مزرية نتيجة انتشار الحفر، وما زاد المشكلة تعقيدًا هطول المطر بعد بداية فصل الشتاء، حيث تحولت هذه الحفر إلى مستنقعات وبرك مائية، بحسب أحمد الفارس، أحد سكان المنطقة.

وقال أحمد لعنب بلدي، إن انتشار الأتربة على الطرق حوّل هذه الحفر إلى مستنقعات من الطين، الأمر الذي سبب إربكًا كبيرًا في المسير، و"أوقع الناس في حيرة عند اختيار الطريق، أيهما الأقل اتساخًا".

وأضاف أن سوق الخضار في المنطقة يبدو الأكثر سوءًا، حيث يعاني السكان كثيرًا عند شراء حاجاتهم اليومية من الخضار نتيجة انتشار الحفريات والمستنقعات الطينية بشكل كبير، مشيرًا إلى أن هذا السوق يشكّل متنفسًا للأهالي نتيجة انخفاض الأسعار فيه مقارنة بالمحال التجارية.

وطالب أحمد الجهات المعنية بإيجاد حلول سريعة لهذه المشكلة التي باتت تشكل كابوسًا للأهالي، إذ تتسبب بمشكلة يومية لهم عند الخروج من المنزل والعودة إليه.

من جهته، مراد العوض من سكان منطقة حجيرة، قال إن طرق المنطقة تعرضت لأضرار بالغة جراء العمليات العسكرية التي شهدتها خلال السنوات الماضية.

وأضاف أن مع انتشار الحفر والمستنقعات الطينية بشكل كبير مع بداية فصل الشتاء، بات مضطرًا لإيصال أولاده الصغار إلى المدرسة يوميًا ومساعدتهم على عبور الطرق وتجاوز هذه المستنقعات.

وأفاد مراد أن سوء الطرق يضطره للتأخر عن دوامه بشكل يومي، ما يسبب له بعض المشكلات في العمل.

وقال إنه اشتكى للبلدية حول هذا الموضوع كما فعل الكثير من أهالي المنطقة، لكنهم لم يحصلوا سوى على وعود بحلول قريبة دون أي جديد على أرض الواقع.

كما قال عبادة حسن، من سكان منطقة الكسوة، أن انتشار الوحل والطين في طرق المنطقة يعد مشكلة مزمنة يعاني منها أهالي المنطقة في كل عام مع بداية فصل الشتاء دون أي حلول حتى الآن.

وأضاف أنه يحاول تجاوز المستنقعات الطينية في أثناء خروجه إلى العمل دون جدوى، إذ إنه يصل إلى عمله بثياب متسخة نتيجة تلطخها بالوحل المنتشر بكثافة في كل مكان، الأمر الذي يضطره إلى تبديلها فور الوصول إلى العمل كونها ليست لائقة للمنظر العام.

وطالب عبادة الجهات المعنية بإصلاح الطرق في منطقة الكسوة، مشيرًا إلى أن جميع الشكاوى التي قدمها الأهالي لم تأتِ بنتيجة، وأن السكان قدموا أكثر من شكوى وشرحوا المسألة عبر وسائل التواصل الاجتماعي دون جدوى.

"المحافظة": ما زال الطريق طويلًا

قال محافظ ريف دمشق، عامر الشيخ، خلال مؤتمر صحفي عقده في 31 من كانون الأول 2025، إن المحافظة تعمل وفق أولويات واضحة وخطوات ثابتة، ضمن الإمكانيات المتاحة.

وفي رد على سؤال لعنب بلدي حول خطط المحافظة لإصلاح الطرق، قال الشيخ، إن المحافظة ركزت على الطرق الرئيسة التي تربط بين المدن، بالإضافة إلى بعض الطرق الواصلة بين الأحياء ضمن المنطقة الواحدة، مضيفًا أن المحافظة تدرك أن حجم الاحتياجات كبير وأن ما تم إنجازه لا يلبي كل الطموح.

وأشار إلى أن المحافظة قامت بإنتاج وفرش 45 ألف طن من المجبول الزفتي، غطت مسافة تقارب 246 ألف متر مربع بتكلفة بلغت 68 مليار ليرة سورية (5.76) مليون دولار.

ونوه الشيخ إلى أن المحافظة أطلقت، منتصف آب 2025، حملة "ريف دمشق بخدمتكم"، بعد استبيان واسع عبر وسائل التواصل الاجتماعي للاستماع مباشرة إلى احتياجات الأهالي، إضافة إلى دراسة ميدانية شاملة لواقع المحافظة، بهدف تحديد الأولويات الأكثر إلحاحًا، وركزت الحملة على قطاعات تمس حياة المواطنين بشكل مباشر.

وبيّن الشيخ أن الأعمال المطلوبة كبيرة، والطريق ما زال طويلًا ويحتاج إلى صبر وتعاون، مؤكدًا التزام المحافظة بالوضوح والشفافية بعرض ما تم إنجازه وما يتأخر وأسباب ذلك.

"الفروغ" في حماة.. عقود تاريخية تتحول إلى أزمة اجتماعية وقانونية

حماة – عدي الحاج حسين

ساد عرف تجاري واقتصادي واجتماعي في سوريا يُعرف بـ"الفروغ"، وهو عقد يمنح حق الانتفاع طويل الأمد من المالك إلى المستأجر مقابل مبلغ أولي مقطوع يعادل ثمن تملك المحل ذاته، بينما تصبح الأجرة السنوية رمزية مع بقاء الملكية للمالك. وهي تشريعات مضى عليها أكثر من 70 عامًا. والآن، ومع تضاعف أسعار العقارات وارتفاع قيمتها السوقية، بدأ الورثة والملاك الأصليون يطالبون باستعادة ممتلكاتهم أو إعادة النظر في العقود، حيث وجدوا أنفسهم أمام ملكية معطلة عاجزين عن الاستفادة من عقاراتهم أو إعادة تقييمها في السوق.

وفي المقابل، تحولت عقود "الفروغ" بالنسبة للتجار إلى ما يشبه الملكية المقنعة، فدفعوا مبالغ باهظة لـ"الفروغ" تعادل في بعض الأحيان ثمن منازل كاملة، وبنوا حياتهم الاقتصادية والاجتماعية على أساسها. وهنا تكشف الأزمة خللًا بنيويًا في القانون الذي لم يواكب التحولات. وأمام هذه المشكلة، خرج عشرات التجار من أصحاب "الفروغ" في وقفات احتجاجية أمام وزارة العدل والقصر العدلي في بعض المحافظات السورية، رافعين لافتات تطالب بحماية الحقوق المكتسبة وعدم المساس بعقود "الفروغ"، حيث يرون فيها حقًا قانونيًا وماليًا دفعوا مقابله مبالغ ضخمة لهذه المحال.

احتجاجات مالكي "الفروغ" في حماة

شهدت مدينة حماة، في 21 من كانون الأول 2025، وقفة احتجاجية سلمية نظمها العشرات من مالكي عقارات "الفروغ" قائلًا، إن جاره في المحل المجاور صدر تخمين بحقه بثلاثة ملايين، والآخر بأربعة ملايين كتخمين سنوي.

وأضاف أن هذه التخمينات ارتفعت في أدت إلى رفع قيمة الإيجارات بشكل كبير. ورصدت عنب بلدي بعض العبارات التي رُفعت على اللافتات خلال الوقفة، منها: "الفروغ تمليك وليست إيجارًا"، "نطالب بالعدالة"، "إنا ملاك فروغ ولسنا مغتصبين"، " حقوقنا وحقوق أبنائنا أمانة في أعناقكم".

تخمينات "جائرة" وتضارب هائل

تتمحور أزمة احتجاج مالكي "الفروغ" في حماة حول القرارات الصادرة عن لجان التخمين التابعة للقضاء في حماة، والتي حددت قيمًا إيجارية جديدة وصفت من قبل المحتجين بأنها جائرة وغير واقعية. وتكمن خطورة هذه القرارات بالنسبة للمحتجين في أمرين: الزيادة الهائلة في القيمة، والتضارب الصارخ في التقديرات التي تفتقر إلى المعايير المهنية الواضحة، بحسب وصفهم.

وفي حديث لعنب بلدي، يروي تاجر الخضار وائل واوية تفاصيل مثيرة للاستغراب في تخمين إيجار محله الذي يقع في منطقة الحاضر الصغير، حيث كان يدفع 200 ألف ليرة سورية كتقييم سنوي فيما سبق، والآن وبعد صدور التخمين الجديد، تم تخمين محله الصغير بمبلغ 90 مليون ليرة سورية سنويًا.

ويستغرب وائل التفاوت في التقديرات قائلًا: إن جاره في المحل المجاور صدر تخمين بحقه بثلاثة ملايين، والآخر بأربعة ملايين كتخمين سنوي.

وأضاف أن هذه التخمينات ارتفعت في بعض المحال التجارية في المدينة إلى أكثر من عشرة أضعاف قيمتها السابقة، في وقت تشهد فيه السوق المحلية تراجعًا في الأعمال، مما يجعل تحمل هذه الأعباء شبه مستحيل ويُهدد دخل وأرزاق العشرات من الأسر.

سينما "الشرق" تشعل الفتيل

بدأت شرارة الأزمة قبل تحرير سوريا، في عهد النظام السابق، حيث باشرت الجهات الرسمية عملية تخمين جديدة لإيجارات عقارات الفروغ، بهدف رفع القيم الإيجارية لتتناسب مع الأسعار السوقية.

ومن بين تلك العقارات كانت سينما "الشرق" في حماة الخاضعة للتمديد الحكمي، حيث رفعت محكمة صلح حماة المدنية أجرتها من 4.56 مليون ليرة سورية سنويًا إلى 450 مليون ليرة سنويًا، أي ما يقارب 100 ضعف.

وأثارت هذه التخمينات مخاوف عميقة لدى التجار وأصحاب الفروغ، تحولت إلى حراك احتجاجي بعد التحرير.

وفي حديث لعنب بلدي، قال صاحب سينما "الشرق" كنان الشيخ سعيد، إنه يملك العقار بعقد "فروغ" منذ عام 1960 ضمن مرسوم، وإنه صدر قرار قضائي "غيابي" ضده دون إبلاغه رسميًا، وتم تخمين سينما "الشرق" في حماة بمبلغ 450 مليون ليرة سنويًا.

في المقابل، تم تخمين سينما "أوغاريت" التي يملكها أيضًا في حلب (مساحتها 800 متر، أي ضعف مساحة سينما الشرق) بمبلغ 33 مليون ليرة فقط، مما يكشف عن خلل وتخبط في معايير التقييم.

وأضاف كنان أنه يجب إلغاء كل القرارات الصادرة في ظل النظام السابق واعتبارها باطلة، مع ضرورة فتح تحقيق موسع من قبل اللجان المختصة في حماة، لإعادة الحقوق لأصحابها بناء على محاكمات عادلة وشفافة.

شرخ عميق بين أصحاب "الفروغ" والمالك الأصلي

يبرز الشرخ العميق بعد سبعة عقود على تشريعات الإيجار القديمة، حيث يرى المستأجر نفسه شريكًا أصيلًا وليس ضيفًا عابرًا، وذلك بحكم استثماراته الطويلة وتوارث المحل عبر الأجيال.

في المقابل، يطالب المالكون بحق مشروع في استعادة ملكيتهم واستثمارها في زمن الغلاء وانهيار العملة، خاصة مع ضآلة الإيجارات السنوية في بعض المناطق مقارنة بالقيم السوقية الحالية. ويؤكد كثير من الملاك أنهم لا يسعون لطرد التجار، بل يطالبون بأليةً أكثر عدالة تعترف بحقوق الورثة.

وفي هذا السياق، قال المتحدث الرسمي باسم جمعية الملاكين في سوريا، بشار محمد بوظو، في حديث إلى عنب بلدي، إن مرحلة الانفتاح الحالية تمثل فرصة تاريخية لتصحيح تشوهات عقود طويلة طالت حق الملكية الذي يكفله الدستور.

وأضاف أن قوانين الإيجار القديمة، وعلى رأسها نظام التمديد الحكمي، حولت العلاقة التعاقدية إلى شكل من أشكال المصادرة شبه الكاملة لحق المالك، وأفرزت ظواهر مشوهة مثل "الفروغ".

وطالب بوظو بإلغاء القوانين الاستثنائية التي كرست التمديد الحكمي، وتمكين المالك من استرداد ملكه دون عوائق، وتعويضه تعويضًا عادلًا عن سنوات الإشغال على أساس القيمة السوقية، وذلك من خلال إنهاء "الفروغ" وإبطال جميع مفاعيله القانونية.

وأكد ضرورة إعادة تعريف عقد الإيجار تعريفًا قانونيًا واضحًا ينفي صراحة أي حقوق مكتسبة أو مؤبدة، مختتمًا بأن هذا الإصلاح لا يشكّل انتقاصًا من حق المستأجر، بل هو إعادة للعلاقة التعاقدية إلى مسارها الطبيعي القائم على العدالة الملكية.

ما الإجراءات الرسمية

أكدت الجهات الرسمية أن هدفها تحقيق العدالة وحماية الحقوق، في محاولة منها لمعالجة الأزمة المتعلقة بالإيجارات بما يوازن بين مصالح جميع الأطراف.

وفي هذا الإطار، عقد رئيس عدلية حماة، القاضي محمد أحمد النعسان، اجتماعًا ضمّ ممثلين عن غرفة تجارة حماة، ومعاون المحافظ، ونقابة المهندسين، والمحامي العام، والمفتش القضائي، بالإضافة إلى عدد من المستأجرين الذين نظموا الوقفة الاحتجاجية في المدينة.

وأوضح النعسان أن الأغلبية العظمى من المحتجين لا توجد دعاوى قضائية حالية بحقهم، وأنهم عبروا عن مخاوفهم من ارتفاع الإيجارات مستقبلًا استنادًا إلى تجارب سابقة متعلقة بقضية سينما "الشرق".

وشدد على انفتاح القضاء أمام جميع الاعتراضات والاستفسارات عبر القنوات القانونية الرسمية، مؤكدًا التزام القضاء بالشفافية والإنصاف.

وأشار إلى أن دور القضاء الأساسي هو تطبيق القانون، وأن لب الإشكالية يتعلق بالمعايير الفنية المستخدمة في تقدير قيمة الإيجارات، وهي مسؤولية تقع على عاتق نقابة المهندسين بوصفها الجهة المختصة فنيًا. وتم الاتفاق خلال الاجتماع على عقد جلسة متابعة فنية موسعة في مقر النقابة.

من جهته، أكد رئيس غرفة تجارة حماة، سمير الحبال صوف، في حديث إلى عنب بلدي، ضرورة إيجاد حل سريع، معربًا عن أمله في أن يصدر البرلمان الجديد تشريعات عاجلة لمعالجة هذا الوضع، واصفًا استمراره بـ"غير المقبول".

وأشار إلى أن "جذور المشكلة تعود إلى نظام البعث البائد، الذي أهدر حقوق البلاد والعباد". وعن قانون الإيجارات القديم (الفروغ)، قال، "دعونا لا نستبق الأمور، فهي قوانين مضى عليها عقود وتحتاج إلى مختصين وفقهاء قانون للوصول إلى قوانين عادلة تنصف الجميع".

وقفة احتجاجية لمالكي عقارات الفروغ في حماة احتجاجًا على تخصينات إيجارية جديدة – 9 تشرين الثاني 2025 (الإخبارية السورية)

إصلاحات مرورية بين مؤيد ومعارض حادثة دهس تشعل جدلًا في المزيريب

درعا – محجوب الحشيش

باشر مجلس بلدية المزيريب في ريف درعا الغربي إجراء تحسينات مرورية على الشارع الرئيس للبلدة، إثر حادثة دهس أودت بحياة الطفل أيوب الهيبي، نتيجة سرعة زائدة لسائق سيارة زراعية.

ولاقت هذه التحسينات ردود فعل متباينة، بين مؤيد لما تحمله من سلامة في الحركة المرورية، ومعارض بسبب اضطرار بعض السائقين إلى سلوك طرق مخالفة بعد إغلاق فتحات فرعية على الطريق.

خطة من أربع مراحل

قال رئيس مجلس البلدة، يوسف النابلسي، إن خطة الإصلاحات تتكون من أربع مراحل، تشمل إغلاق الفتحات الوسطى، ووضع إشارات توضيحية، وتركيب عواكس ليلية، بالإضافة إلى إنارة الشارع وطلاء منصفه.

وأضاف النابلسي أن المجلس أنجز بالفعل إغلاق الفتحات وتركيب الإشارات والعواكس، ويعمل حاليًا على استكمال الخطوات المتبقية وفقًا لخطة عمل المجلس.

وأشار إلى أن هذه الإجراءات هي نتاج تعاون بين المجلس البلدي والمجتمع المدني، وأن الفكرة نبعت مباشرة بعد حادثة وفاة الطفل أيوب الهيبي.

وأشرف المجلس البلدي، في آذار 2024، على تركيب مطبات بلاستيكية على الشارع الرئيس بهدف تخفيف سرعة الآليات للحد من الحوادث المرورية، بحسب ما ذكره رئيس البلدية لـ"ملتقى بلدة المزيريب"، وهو موقع محلي يهتم بأخبار البلدة على "فيسبوك".

ماذا يقول الأهالي؟

أثار إغلاق الفتحات الفرعية في الشارع الرئيس في البلدة انقسامًا بين السكان، فبينما رأى بعضهم أنها خطوة إيجابية للحد من الحوادث وتنظيم حركة السير، اعتبرها آخرون أنها أربكت الحركة المرورية، ما دفع بعضهم إلى السير عكس الاتجاه لتجنب الوصول إلى الفتحات الرئيسة.

حسين الغزاوي، أحد سكان البلدة، قال لعنب بلدي، إن هذه الخطوة أربكت حركة السير، وأصبح أغلب السائقين، سواء أصحاب الدراجات النارية أو السيارات، يخالفون الاتجاه الصحيح، مما خلق فوضى وازدحامًا في المسارات.

وأضاف أن السائق قد يضطر لمخالفة الاتجاه لمسافة 100 متر أو أكثر، للوصول إلى الفتحة الرئيسة، معتبرًا أن ضبط السير يتطلب وجود شرطة مرور وتطبيق المخالفات.

في المقابل، رأى فادي درويش، وهو أحد سكان بلدة المزيريب، أن إغلاق الفتحات إجراء جيد للحد من الحوادث، مشيرًا إلى أنه لم تُسجل أي حادثة سير في البلدة منذ إغلاقها، ولكنه قال إن هذا الإغلاق عاق حركة السير أمام ذوي الإعاقة الذين يستخدمون الكراسي المتحركة ويعبرون من خلال هذه الفتحات.

وذكر فادي حادثة قام فيها عدد من المشاة بحمل شخص ذي إعاقة وعبروا به منتصف الشارع، مقترحًا فتح ممرات ضيقة تسمح بمرور الكراسي المتحركة فقط.

من جانبه، قال أحمد النابلسي، وهو أحد السكان أيضًا، إن أي فتحة، سواء كانت صغيرة أو كبيرة، يستغلها سائقو الدراجات، وهم السبب الرئيس للحوادث، خاصة صغار السن منهم الذين يسيرون بسرعة ويمارسون "التشبيح" (السير على عجلة واحدة).

إشغال الأرصفة عائق

تشتهر بلدة المزيريب، كغيرها من بلدات محافظة درعا، بإشغال الأرصفة من قبل مستثمري المحال التجارية. ويضع معظم أصحاب المحال بضاعتهم أمام متاجرهم على الأرصفة المخصصة للمشاة، مما يجبر السكان على السير في الطريق المخصص للمركبات.

تكمن خطورة هذا الإشغال في اضطرار الأطفال وطلاب المدارس بشكل خاص، للسير في الطريق العام، وقد كانت حادثة الطفل أنور إحدى المآسي التي نجمت عن اضطراره للمشي في الطريق بسبب إشغال الأرصفة.

وفي هذا السياق، قال أحمد الحشيش، أحد سكان القرى المحيطة ببلدة المزيريب، لعنب بلدي، إن إشغال الأرصفة يعوق حركة السكان في أثناء التسوق من البلدة التي يقصدها سكان القرى المجاورة.

وأضاف أحمد أن مالكي المحال التجارية يعتبرون المساحات أمام محالهم حرية مطلقة لاستخدامها في عرض بضائعهم. وطالب مجلس البلدية بإزالة هذه التعديات عن الأرصفة وتركها للمارة، ومخالفة كل من يعيد عرض بضاعته على الرصيف.

حوادث متكررة

لم تكن حادثة وفاة الطفل أنور الهيبي، الذي دهسه سائق يقود سيارة زراعية بسرعة في أثناء عودته من مدرسته الابتدائية، هي الحادثة الوحيدة التي أثارت تعاطفًا مجتمعيًا .

كما أسفر حادث آخر وقع في كانون الأول 2025 على طريق بلدة المزيريب عن وفاة شخصين وإصابة ثالث، جراء اصطدام دراجة بسيارة كانت متجهة من المزيريب إلى مدينة درعا.

من جهته، دعا طلال جوابرة، خطيب أحد المساجد في بلدة المزيريب، خلال خطبة الجمعة إلى ضرورة ضبط حركة الدراجات النارية.

وطالب أهالي الشباب، مالكي الدراجات، بالضغط على أبنائهم للالتزام بالسرعة المحددة.

كما طالب الدولة السورية باتخاذ إجراءات، منها مصادرة الدراجات النارية للحد من انتشارها في البلدة. وتعاني معظم الطرق الرئيسة في محافظة درعا من كثرة المطبات والحفر ما يعوق حركة السير فيها.

كما تكثر الحوادث المرورية وخاصة على الطريق الدولي الذي يربط عمان بدمشق والذي بحاجة لتوسعة المسارات، وإعادة تحديد الخط الأصفر المحدد للمسير، ووضع عواكس ليلية، وإشارات مرورية.

وطالب عدد من السكان، بحسب ما رصده مراسل عنب بلدي، بتفعيل الرادار الإلكتروني، لإجبار السائقين على الالتزام بالسرعة المحددة.

سوق "الجمعة" في دير الزور.. اقتصاد يصمد أمام الأزمات الخانقة

دير الزور – مروان المضحي

يستمر سوق "الجمعة" في مدينة دير الزور، شرقي سوريا، بفرض حضوره كأحد أهم التجمعات التجارية الشعبية، رغم المتغيرات التي فرضتها الحرب.

ويمثّل سوق "الجمعة" في دير الزور الرئة الاقتصادية لكثير من أبناء المدينة وريفها، ومنهم عدنان الجاسم، نظرًا إلى ما يوفره من احتياجات متنوعة وأدوات مستعملة بأسعار مناسبة.

يتمسك عدنان بهذه العادة الأسبوعية، التي بدأت منذ ما قبل الحرب، وقال لعنب بلدي، إن القيمة الحقيقية للسوق تظهر في ساعاته الأولى، حيث تتوفر السلع الأجود قبل أن يتزايد الإقبال، وهو ما يدفعه دائمًا للزيارة المبكرة بصحبة أصدقائه.

يقع السوق عند مدخل المدينة بين الجبل والمقابر، حيث يجتمع مئات الباعة والزوار في موعد أسبوعي ثابت، يتجاوز مفهوم البيع والشراء.

ووسط الظروف المعيشية القاسية، تحول السوق إلى ضرورة للتبضع وصار ملتقى اجتماعيًا يختزل ذاكرة المدينة اليومية، ويقدم صورة واقعية عن مرونة المجتمع الديري في مواجهة تداعيات الواقع.

تاريخ السوق وأهميته

لا يمكن الحديث عن سوق "الجمعة" في دير الزور كحدث طارئ، فهو يمتد في ذاكرة المدينة لعقود طويلة تاريخيًا، إذ ارتبطت أسواق "الجمعة" في المدن السورية بالريف المحيط بها، حيث كان الفلاحون والبدو يقصدون المدينة في نهاية الأسبوع لتصريف منتجاتهم وشراء احتياجاتهم.

في دير الزور، يكتسب السوق أهمية جغرافية وتاريخية خاصة، بموقعه القريب من الجبل المطل على المدينة الذي يعطيه رمزية عالية، حيث يطل على الفرات من جهة، وعلى بادية الشام من جهة أخرى.

قديمًا، كان يُعرف بأنه سوق الفقراء، لكنه اليوم أصبح للجميع، إذ تكمن أهميته في كونه حلقة الوصل الاقتصادية الأقوى بين الريف والمدينة، بحسب رؤى الخرابة، التي تسكن في المدينة، ففيه تذوب الفوارق الطبقية، ويلتقي أبناء المدينة والريف، في مشهد تكافلي يعزز الروابط الاجتماعية التي حاولت الظروف تمزيقها.

وقالت رؤى، إن السوق ليس لمجرد التجارة، بل وصفته بأنه "برلمان شعبي" يناقش فيه الناس أحوال المدينة، وأخبار المطر، وأسعار المحاصيل، وهموم المعيشة.

ساحة ترابية تتحول إلى خلية نحل

تبدأ العربات والشاحنات الصغيرة بالوصول إلى الساحة، لا توجد هنا عقود إيجار ولا محال أسمنتية، فالمساحة لمن يسبق، والرزق لمن يأتي أولًا.

يفترش الباعة الأرض، يمدون الشوادر أو قطع القماش، وينصبون الأكشاك الخشبية البسيطة التي تفك وتركب في ساعات، بحسب ما قاله موفق الموسى، أحد سكان المدينة.

ويتحدث أحمد عن نغمة الضجيج في السوق، خاصة نداءات الباعة المتداخلة، ومساومات الزبائن وضحكات الأطفال الذين يرافقون آباءهم.

يضم السوق كل ما قد يخطر على البال، من أثاث مستعمل يحمل قصص بيوت رحل أصحابها أو تغيرت أحوالهم، إلى أدوات زراعية، وملابس شعبية (الجلابيات والشماغات)، وحتى "الأنتيكا" والعملات القديمة التي يبحث عنها الهواة.

أصوات تعكس الواقع

الحاج محمود الأزرق، أحد رواد السوق الدائمين، قال لعنب بلدي، إن هذا السوق هو رئة المدينة.

وأضاف أنه يأتي إليه منذ 40 عامًا، مشيرًا إلى أن السوق، قديمًا، كان "يعج بالخيرات التي لا تعد"، وفق تعبيره، واليوم رغم الغلاء وضيق الحال، ما زال هو الوجهة.

"هنا تجد الصدق في التعامل، وتجد البساطة. نحن لا نأتي لنشتري فقط بل لنرى وجوه بعضنا البعض، لنتأكد أن دير الزور ما زالت بخير، وعندما أرى الشباب والأطفال يعملون بحماس، أشعر أن الأرض لن تموت"، قال محمود.

غادة الخليل، سيدة من ريف دير الزور، تقف خلف بساط صغير لبيع الألبان والخضار، قالت لعنب بلدي، إنها تخرج من قريتها مطلع الفجر، حاملة ما جادت به الأرض والماشية إلى سوق "الجمعة"، لتصريف بضائعها.

وأضافت أنه لولا هذا المكان لما استطاعوا تدبير أمور بيوتهم، فالزبائن هناك يعرفونهم، ويثقون بمنتجاتهم البلدية. "رغم التعب والوقوف لساعات تحت الشمس أو في البرد، فإن لقمة الحلال لها طعم مختلف"، بحسب تعبير غادة.

ويمثّل سوق "الجمعة" حالة من "اقتصاد الصمود" في ظل الأزمات الخانقة التي تمر بها المنطقة، حيث يوفر السوق بديلًا رخيصًا للعائلات ذوي الدخل المحدود.

ويمكن لرب أسرة أن يكسو أطفاله من السوق بمبلغ زهيد مقارنة بالمتاجر الفخمة في وسط المدينة.

وإلى جانب القيمة المادية، تبرز القيمة المعنوية، فالسوق يكسر العزلة الاجتماعية في دير الزور، إذ إن الذهاب للسوق بمثابة "السيران"، فترى العائلات تتجول، وتتناول الفول أو الذرة من الباعة المتجولين، مما يخلق حالة من البهجة المجانية، التي تلطف قسوة الواقع، بحسب أهالٍ قابلتهم عنب بلدي.

ما وراء الغبار

رغم الحيوية، يعاني السوق من نقص الخدمات الأساسية، فالأتربة المتطايرة صيفًا، والوحل شتاء، يشكلان عائقًا أمام الباعة والزبائن، كما أن غياب التنظيم الرسمي أحيانًا، يؤدي إلى فوضى في حركة السير عند المداخل. ويطالب الأهالي بضرورة الالتفات لهذا المعلم الشعبي، وتجهيز الساحة بالحد الأدنى من المرافق التي تحفظ كرامة البائع والمشتري.

سوق الجمعة في مدينة دير الزور – 2 كانون الثاني 2026 (عنب بلدي/ مروان المضحي)

"خبراء" يعززون الانقسام.. كيف يتعامل الإعلام معهم

علي عيد

دعونا نرى هذا المشهد: "خبير" يقدّم "حتميات" دون تدقيق، جمهور متحمس ومنقسم، مذيع يساير أو محرر يترك للخبير قول ما يريد.. هل هذه خلطة وعي أم تعزيز للانقسام والتحريض؟ يسعى محللون و"خبراء" لا يلتزمون بمنهجية علمية، إلى استثمار الإعلام والصحافة باستخدام لغة أكاديمية تجانب المنطق أو الحقيقة.

وعندما لا يحصل ذلك يوجهون للإعلام سهام النقد، وسوريا واحدة من الأمثلة، إذ ينقسم الناس، ومنهم المهتمون بالتحليل السياسي، أو من يقدّمون أنفسهم كخبراء، ويقسمون معهم الإعلام، وقد تنجرّ غرف الأخبار تحت ضغط الجمهور، أو محاباة برامج الدعم، أو حتى ممالأة السلطة إلى تمرير آراء لأشخاص بشكل غير مدقق وغير متوازن.

في الأزمات السياسية، لا تكون المشكلة في نقص الخبراء، بل في فائض اليقين لدى بعضهم، وهنا تبدأ عقدة التوازن التحريري.

المواد التي تعتمد على آراء خبراء وباحثين تُفترض فيها البرودة التحليلية، لكن الواقع يبدو مختلفًا تحت ضغط العاطفة أو الانتماء أو المصالح، لأن الخبير ليس كائنًا معزولًا، بل ابن مجتمع، يحمل ذاكرة، وذو انحيازات واعية أو غير واعية.

في لحظات التوتر، يميل كثير من الخبراء والمحللين إلى الدفاع عن "جماعتهم" (الطائفة، المنطقة، الهوية، أو حتى السردية السياسية التي تشكّل وعيهم)، وغالبًا على حساب الدولة أو المجتمعات الأخرى.

الخلل لا يبدأ عند الخبير غير الملتزم بمنهج علمي، بل عند إدارة التحرير حين تفشل في إدارة هذا الميل، ومن مظاهر الخلل في غرف الأخبار تقديم الرأي الممتاز على أنه تحليل موضوعي، واستخدام توصيف "خبير" كدرع يمنع مساءلة الخطاب، وكذلك اختزال التعددية في تنويع الأسماء لا في تنويع الزوايا، وترك السياق السياسي والاجتماعي دون تفكيك، ليتحول التحليل إلى تبرير.

عندما تترك الأمور على هذا الحال، تتحول الصحافة والإعلام من وسيط معرفي إلى مضخم للانقسام، فما الدور المطلوب لإدارة التحرير، وكيف تمنع تحول الوسيلة الإعلامية إلى شركة علاقات عامة للخبراء، وتثبيت مهمتها كجهة تنظيم معرفي.

التوازن لا يعني أن يخرج الجميع "مبسوطين"، بل يقتضي فرض معايير مهنية صارمة منها: الفصل الدقيق بين التحليل والموقف، إذ يجب أن يوضح المحتوى للجمهور متى يتحدث الخبير بلغة الوقائع، ومتى يعبر عن قراءة سياسية متأثرة بموقعه الاجتماعي أو الأيديولوجي، لأن الخلط بين الاثنين هو أخطر أشكال التضليل الناعم، وثمة ركائز لا غنى عنها مثل:

تقديم السياق قبل الاقتباس، وعدم اقتطاع رأي خبير دون وضعه في سياقه: من هو؟ ما خلفيته؟ ما موقعه من النزاع؟ وهذا ليس تشهيرًا، بل شفافية ضرورية في زمن الاستقطاب.

التوازن على أساس معرفي، فاستضافة خبيرين متضادين لا تصنع توازنًا تلقائيًا، والتوازن الحقيقي يتحقق حين تُعرض زوايا تفسير مختلفة للحدث نفسه (قانونية، سياسية، اجتماعية، تاريخية)، والرأي لا يُوازن برأي، بل بإطار أوسع للفهم.

التقديم والتحرير النقدي لا الإخراجي أو التبريري، ويجب عدم الاكتفاء بتلميع النص لغويًا لأن ذلك "تزييف مهني"، كذلك عدم ترك الضيف على الشاشة ليأخذ الجمهور إلى حيث يريد، ومن حق المحاور والمحرر، بل من واجبهما، أن يسأل الخبير، وإعادة صياغة الأسئلة، وتدقيق الادعاءات، ومنع التعميمات التي تُدين جماعات كاملة أو تُبرئ أخرى.

وأنصح زملائي الصحفيين، في إدارة التحرير وغرف الأخبار والبرامج التلفزيونية بـ:

- الأخذ بعين الاعتبار أن الخبراء ليسوا محايدين بطبيعتهم، وشرح خلفياتهم دون تشهير، وصلتهم بالنزاع، والتعامل والتدقيق في آرائهم على أنها ليست حقائق مطلقة.
- معالجة وتحرير التحليل السياسي كمنتج لا كنص مقدس، ومناقشة أي فكرة مع أخذ دور الخصم عندما يغيب.
- عدم تمرير كل ما يقال بزعم "الحياد"، والتذكر دائمًا أن كل كلمة تبث أو تُنشر في الأزمات والمجتمعات الهشة، يمكن أن تسهم في تهدئة المجتمع أو تعميق الشرخ أو خلق شرخ جديد.
- الدقة في اختيار الخبراء الضيوف، وشرح المعايير أمامهم، حتى لا يضيفوا الإعلام إلى قائمة المتهمين عندما لا يؤخذ بآرائهم، أو تُقدّم سياقات شارحة تمنع تمرير أفكار ورؤى منحازة دون تدقيق.
- الابتعاد عن نقل توصيفات مثل "ضرورات أمنية" أو "رد فعل طبيعي"، دون تفكيك قانوني وأخلاقي.

المعالجة المنحازة في زمن الأزمات، وفشل الصحافة والإعلام في إدارة هذا الخلل، لهما ثمن مضاعف على الإعلام والمجتمع، أهم مظاهره:

- تعميق الاستقطاب المجتمعي، وتحول المحتوى الإعلامي والبرامج إلى جزء من النزاع لا مرآة له، وتحول المنصة إلى ساحة اصطفاف.
- نزع الشرعية عن مفهوم الدولة أو المجتمع، عبر تقديم العنف أو الفوضى بوصفهما "رد فعل مفهومًا"، دون مساءلة قانونية وأخلاقية، ما يقوّض أسس العيش المشترك.
- فقدان الثقة بالإعلام والصحافة، لأن الجمهور ليس ساذجًا، وحين يلاحظ التحيز المتكرر، يعيد تصنيف الوسيلة: من مصدر معلومات إلى طرف سياسي.
- تطبيع ونشر خطاب الإقصاء كأخطر مظهر للانحياز غير المنضبط، لأنه يُقدَّم بلغة هادئة، أكاديمية، ما يجعله أكثر قابلية للانتشار وأقل عرضة للمساءلة.

في النهاية:

الصحافة والإعلام في الأزمات مطالبان بموقف مهني واضح في التعامل مع آراء الخبراء، وحماية الحقيقة والبشر من التعميم والتحريض، ومنع التسييس والاستثمار والدعاية لأفكار تخدم توجهات الخبراء أو ميولهم.. وللحديث بقية.

مجددًا.. نحو دولة الأقارب والمحاسيب

غزوان قرنفل

تعود مجددًا إلى واجهة المشهد السوري الجديد ظاهرة المحسوبية وتغليب روابط القرابة، ولكن هذه المرة في سياق ما يفترض أنه "بداية جديدة" و"مرحلة تأسيسية" لدولة القانون والمواطنة وتكافؤ الفرص! بعد عقود من النهب والخراب.

فكل ما يجري على أرض الواقع يؤكد ذلك تمامًا، إذ نشهد تسلق الإخوة والأقارب وأبناء الدوائر الضيقة للمسؤولين الجدد إلى مواقع القرار العليا في الدولة، دون أي اعتبار يُذكر للكفاءة أو الخبرة أو المؤهلات العلمية والمهنية، ودون أدنى احترام لما يجب اتباعه من آليات قانونية للتوظيف وشغل المناصب والمواقع الإداريـة، وكأننا في هذا البلد، بكل ما تحمله من جراح وتحديات وما عاناه هذا المجتمع المستنزف طوال عقود، لم نتعلم شيئًا من تلك الدروس القاسية.

إن تولي الأقارب والمحاسيب المناصب الحساسة لا يمكـن توصيفه بكونه مجرد خلل إداري عابر، بل هو مؤشر بنيوي على طبيعة السلطة الحاكمة ورؤيتها للدولـة، فالدولة التي تدار بعقلية العائلة أو الجماعة المغلقة لا يمكن أن تتحول إلى دولة مؤسسات، لأن المؤسسة بطبيعتها تقوم على معايير قانونية وإدارية واضحة، وقواعد تنافس ضمن سياق مبدأ تكافؤ الفرص، وعلى آليات رقابة ومساءلة، بينما تقوم المحسوبية على الثقة الشخصية، والولاء، والانتماء، وليس على الكفاءة والإنجاز.

الأخطر من ذلك أن هذا السـلوك يعيد إنتاج النموذج الذي قاد سوريا أصلًا إلى الانهيار، فالنظام السابق لم يسقط فقط بسبب الاستبداد السياسي، ولا بسبب البطش الأمني فحسب، بل بسبب تحويل الدولة إلى شبكة مصالح عائلية وأمنية ضيقة ابتلعت الاقتصاد وأقصى فيها المجتمع، وهمشت الكفاءات، وجففت الحياة العامة.

اليوم، وبدل أن يكون ما جرى وما تغير يمثل قطيعة مع هذا الإرث، فإنه مع الأسـف يبدو كامتداد له بأدوات جديدة وخطاب مختلف، فحين يتولى شقيق مسؤول، أو قريبه، أو صهره، منصبًا رفيعًا دون مسار مهني واضح أو مؤهلات مناسبة، فإن الرسالة التي يتم إرسالها للمجتمع تبدو واضحة وقاسية.. هذه الدولة ليست لكم، وهذه الفرص ليست متاحة أمامكم، والاجتهاد والخبرة لا قيمة لـهما أمام رابطة الدم أو القرب من مركز القرار! هذه الرسالة كفيلة وحدها بتدمير أي أمل ببناء عقد اجتماعي جديد.

إن بناء الدولة بعد صراع مدمر لا يكون بالشـعارات والكرنفالات الاحتفاليـة، بل بإجراءات عملية تعيد الثقة بين السـلطة والمجتمع، وأول هذه الإجراءات هو اعتماد مبـدأ تكافؤ الفرص والالتزام بموجباته، وفتح المجال العام أمـام الكفاءات الوطنية بمختلف انتماءاتها، وإرسـاء معايير شفافة للتعيين والترقيـة، على عكس ما يحصل اليوم تمامًا من إغلاق متزايـد للدائرة الحاكمة، وتكريس لمنطق الاستئثار والتفرد.

خلال عام واحد فقط من عمرها الافتراضي، أسست السلطة القائمة لانقسام وطني عميق، ليس فقط بسبب سياساتها الإقصائية وجموحها اللامحدود نحو التفرد، بل أيضًا بسبب غياب أي جهد حقيقي للمساءلة والمصالحة وترميم التصدع المجتمعي، فهي لم تقدم مجرد رؤية حتى لمشروع وطني جامع، ولا خطوات ملموسة لإعادة إدماج السوريين بعضهم مع بعض في دولة واحدة تحترم التنوع، بل على العكس قامت بتجييش السوريين وتأليب بعضهم ضد بعض، وغضت الطرف عن المذابح والانتهاكات التي ارتكبت بحق أقليات سعت لإخضاعها بقوة السلاح بدلًا من الحوار وتعزيز المشاركة، فكرست الانقسام ثم عززته أكثر عبر التعيينات، والخطاب الإعلامي، والممارسات اليومية، وكأن الانقسام بات أداة حكم وليس مشكلة يجب العمل على حلها.

إن استمرار هذا النهج ينذر بخراب جديد يضاف إلى الخراب القائم، فالدولة التي تدار بالمحسوبيات عاجزة عن تقديم الخدمات، وفاشلة في إدارة الأزمات، وضعيفة أمام التحديات، ومع الوقت تتحول إلى كيان هش، تفقد فيه الأطراف المختلفة شعورها بالانتماء وتبدأ بالبحث عن بدائل جغرافية أو طائفية أو مناطقية، وهنا يصبح التقسـيم عاجلًا أو آجلًا نتيجة شبه حتمية، دون الحاجة لوجود مؤامرة خارجية كما يروّج عادة.

الأدهى أن السـلطة الحالية لا تظهر أي مؤشر على وعـي هذا الخطر، ولا على رغبة حقيقية في تغييره، فلا مراجعات، ولا اعتراف بالأخطاء، ولا إشارات إلى نيـة ولا مؤشر إلى رغبة بإعادة بناء الثقة وفتح المجال العام إلا للمنتفعين والمطبلين، في رسالة إلى المجتمع أن المطلوب من السوريين هو القبول بالأمر الواقـع حتى وإن كان هذا الواقع يقودهم إلى مزيد مـن التفتت أو حتى إلى ما يرونه إعادة إنتاج نفس البنية السلطوية التي ثاروا عليها، ولكن بلبوس جديدة.

إن دولة الأقارب والمحاسيب ليست مجرد خلل أخلاقي أو إداري أو قانوني، بل هي النقيض تمامًا لفكرة الدولة الحديثة، وإذا ما استمر هذا المسار فإن الحديث عن بناء مؤسسات سيبقى مجرد وهم ومحض هراء، وستظل سوريا عالقة في دائرة إعادة إنتاج الفشل، ولكن بأسماء جديدة ووجوه مختلفة لا أكثر.

رواتب القطاع العام في سوريا
تشوهات وتفاوت يزعزع الثقة

موظفون حكوميون يتظاهرون على طاولات أمام أحد المصارف في ساحة العرين في دمشق - 14 أيلول 2025 (عنب بلدي)

أفرزت التحولات الإدارية التي شهدها القطاع العام السوري، عقب سقوط نظام الأسد في سوريا، تفاوتًا حادًا في الرواتب بين فئات الموظفين المشمولين بسلّم الرواتب المنصوص عليه بالقوانين، وبين موظفين جرى التعاقد معهم حديثًا، خاصة القادمين من الشمال السوري، ضمن صيغ تعاقدية مختلفة.

ويبلغ متوسط راتب الموظف في القطاع العام ما بين 1.2 و1.5 مليون ليرة سورية شهريًا، وهو ما يعادل أقل من 120-150 دولارًا، فيما يتقاضى بعض المتعاقدين الجدد مع مؤسسات الدولة، والذين جرى استقدامهم بعد التغييرات السياسية والإدارية، رواتب تبدأ من 300 دولار أمريكي شهريًا، وهو ما يعادل ضعفي أو ثلاثة أضعاف راتب موظف قديم يشغل وظيفة مماثلة من حيث المستوى الوظيفي.

هذا التباين في الأجور لا يعكس فقط اختلافًا في طبيعة العقود، بل يكشف عن غياب سياسة موحدة للأجور في مرحلة انتقالية حساسة، تُدار فيها مؤسسات الدولة بمقاربات متعددة، تجمع بين إرث إداري قديم ومحاولات استقطاب كوادر جديدة برواتب محفزة.

تبحث عنب بلدي في هذا الملف واقع الخلل في الرواتب داخل القطاع العام السوري، والفجوة المتنامية بين الموظفين، وأسباب غياب سلّم أجور موحد، وانعكاساته القانونية والاقتصادية والاجتماعية.

عنب بلدي
ملف العدد 724
الأحد 4 كانون الثاني/ يناير 2026

إعداد:
مارينا مرهج
وسيم العدوي
شعبان شاميه
أمير حقوق

بين الليرة والدولار.. سلّم رواتب مشوّه يهدد مؤسسات الدولة

يشكّل تشوه سلّم الرواتب في القطاع العام أحد أكثر الملفات حساسية وتأثيرًا في الواقع الاقتصادي السوري، لما له من انعكاسات مباشرة على الإنتاجية، وكفاءة المؤسسات، ودور الدولة في بناء الاقتصاد الوطني، فحين تُبنى الأجور على أسس غير واضحة، وتُدار بمعايير متباينة، يختل ميزان العمل، وتصبح المؤسسات عاجزة عن أداء دورها الاقتصادي.

التشوهات الواضحة التي برزت بمنظومة الرواتب في سوريا، سواء من حيث التفاوت بين القطاعات، أو اختلاف العملة المعتمدة في الدفع، أو غياب العلاقة بين الأجر والكفاءة والخبرة، تطرح تساؤلات جدية حول الأسس التي يُبنى عليها هذا السلّم، ومدى ارتباطها بالكفاءة والخبرة، والأثر الاقتصادي المرافق له، إذ اعتبر اقتصاديون تحدثت إليهم عنب بلدي، أنه يحدّ من القدرة الإنتاجية، ومن فعالية القطاع العام كرافعة أساسية للاقتصاد.

بدء استبدال العملة السورية الجديدة بالعملة القديمة – 3 كانون الثاني 2026 (AP/غيث السيد)

تشوهات هيكلية جوهرية

اعتبر الباحث والأستاذ الجامعي الدكتور صبري حسن، أن التشوهات في سلالم الرواتب بالقطاع العام في سوريا هي تشوهات هيكلية جوهرية نتيجة انفصال الأجور عن الإنتاجية، وعدم ارتباط الرواتب بالأداء الفعلي أو القيمة المضافة للموظف، إضافة إلى تسطح هرم الرواتب، وضغط الفروق بين الدرجات والمستويات، مما يقلل الحوافز للترقي الوظيفي.

ومن أهم الأسباب التي دفعت للتفاوت بالرواتب، وفق ما تحدث به حسن لعنب بلدي، عدم الاستقرار الأمني والسياسي الذي يضغط بقوة ويتسبب بخلل أزمات اقتصادية متصاعدة، والتضخم، وانخفاض قيمة الليرة، ما أدى إلى عدم كفاية الرواتب، بالإضافة إلى سياسات حكومية تزيد الرواتب بشكل متقطع دون مواكبة للأسعار، وتفاوت في تطبيق الزيادات بين القطاعين المدني والعسكري، ووجود الأعداد الكبيرة للموظفين الوهميين.

وشرح أن كل ذلك يأتي ضمن إطار الحرب والعقوبات، مما أدى إلى تآكل القدرة والقوة الشرائية بشكل كبير، وتزايد الاعتماد على الدعم الخارجي.

الأستاذ الجامعي والخبير الاقتصادي الدكتور مجدي الجاموس، قال لعنب بلدي، إن تشوه سلّم الرواتب في القطاع العام يعد من أبرز التشوهات الاقتصادية، مشيرًا إلى أن أصل المشكلة يعود إلى غياب البيئة القانونية الناظمة للعمل، وهو ما ينعكس على مؤسسات الدولة بشكل مباشر.

وأوضح لعنب بلدي أن هذا الغياب يفتح المجال أمام التفاوت والتمييز بين العاملين، وهو تمييز يعد من أهم العوامل التي تولد الحقد والكراهية داخل المؤسسات، ما يؤدي إلى بقاء الإنتاجية عند حدودها الدنيا.

وبيّن أن التمييز القائم اليوم على أساس خلفيات سياسية وغيرها، يعد أمرًا معيبًا بحق إنسانية الموظف السوري، وقد أدى إلى تفشي الإحباط، وغياب العدالة بين العاملين، وانتشار المقارنات المستمرة بين رواتب الدولار ورواتب الليرة السورية، وهو ما يؤدي إلى التقاعس وضعف الإنتاجية، وإلى تراجع الشعور بالقيمة الإنسانية للعامل، ودفعه نحو سلوكيات سلبية مثل الفساد والرشوة وعدم الجدية وضعف الانتماء للمؤسسات، ما ينعكس على دور القطاع الحكومي في بناء الاقتصاد الوطني.

تمييز يتسبب بضعف الانتماء

تُعتمد أكثر من عملة في دفع الرواتب داخل القطاع العام، فالموظفون القدامى ما زالت رواتبهم تُصرف بالليرة السورية، أما الموظفون الجدد فتتنوع عقودهم على صرف رواتبهم بالدولار الأمريكي، ما أدى إلى خلق تشوهات في بنية الرواتب داخل المؤسسة الواحدة، وانعكس سلبًا على الأداء الوظيفي، بحسب الأستاذ الجامعي والخبير الاقتصادي الدكتور مجدي الجاموس.

وأشار إلى أن من أخطر النتائج الاقتصادية لذلك هو تعميق ظاهرة "الدولرة"، إذ إن دفع الرواتب بالدولار يؤدي إلى تسعير السلع بالدولار، ويضعف مكانة الليرة السورية كوسيلة للتبادل، إضافة إلى آثار نفسية تولد شعورًا بالإقصاء والتقاعس وتراجع مستوى الأداء.

وهذا الواقع يلغي القدرة على تقييم الأداء والتمييز بين العاملين على أساس الكفاءة، ويقضي على الحافز ليكون الموظف كفئًا أو منتجًا، ما يؤدي إلى عدم الجدية وضعف الانتماء، ويؤثر سلبًا على مؤسسات الدولة.

وشدد على أن أي اقتصاد لا يُبنى إلا على تكاتف العاملين ووحدة انتمائهم للمؤسسات، وأن غياب العدالة الاجتماعية والفكر الإقصائي يخلق فجوة طبقية داخل المؤسسات، ويؤثر على دورها في بناء الاقتصاد الوطني، ويحول دون أي إصلاح إداري حقيقي.

زيادة في قطاعات دون أخرى

قال وزير المالية، محمد يسر برنية، إن من ضمن مراحل زيادة الرواتب في سوريا، زيادات نوعية على قطاعات محددة، مثل القضاء والتعليم والصحة، والأجهزة الرقابية.

الدكتور مجدي الجاموس قال إن الإعلان عن زيادات رواتب لقطاعات محددة، مثل العدل والتربية، دون شمول قطاعات أخرى كالسياحة والزراعة، يُحدث تفاوتًا واضحًا وشرخًا بين الموظفين، ويؤثر على إنتاجيتهم التي تبقى في الحد الأدنى.

ويرى أن أي زيادة لا تُقاس بوصفها زيادة فعلية، لأن الأمور تُبنى دائمًا على المقارنة بين الموظفين، بغض النظر عن مستوى الكفاءة والخبرة.

أبرز آثار وجود هياكل رواتب مبعثرة في الاقتصاد الوطني، بحسب الدكتور بالاقتصاد المالي والنقدي ياسر مشعل:

الظاهرة	الأثر
يؤدي التفاوت الكبير في الأجور لنفس الوظيفة أو المؤهل إلى "نزيف الكفاءات" من الوزارات الخدمية (ذات الرواتب المنخفضة) إلى هيئات أو قطاعات أخرى تقدم رواتب أعلى. هذا يخلق تكدسًا وظيفيًا في جهات معينة وشحًا في أخرى، مما يضعف جودة الخدمات العامة الأساسية مثل التعليم والصحة	تشوه سوق العمل
مع موجات التضخم الحادة التي شهدتها سوريا، فإن الفئات ذات الرواتب الثابتة والمنخفضة (مثل الموظفين الحكوميين القدامى) تتآكل قدرتهم الشرائية بشكل أسرع بكثير من الفئات التي تحصل على رواتب أعلى أو مرتبطة بالدولار، مما يوسع الفجوة بين الطبقات ويدفع بشرائح واسعة تحت خط الفقر	تآكل القوة الشرائية بشكل غير متساوٍ
عندما يشعر الموظف بغياب العدالة وعدم التقدير، تنخفض معنوياته وإنتاجيته. هذا الشعور "بالغبن" يقوّض الولاء للمؤسسة ويفتح الباب أمام الفساد الإداري والبحث عن مصادر دخل بديلة، مما يؤثر سلبًا على كفاءة الجهاز الحكومي	إضعاف الحافز والإنتاجية
وجود جداول رواتب متعددة يجعل من الصعب على وزارة المالية وضع موازنة دقيقة وموحدة. كما أن أي زيادة عامة في الرواتب، مثل التي حدثت مؤخرًا بنسب 200% و 400%، تكون لها آثار تضخمية غير متوقعة إذا لم تكن مدروسة بعناية، لأنها تضخ سيولة نقدية في السوق دون زيادة موازية في الإنتاج	تعقيد السياسة المالية
التفاوت الصارخ في الدخل بين موظفي الدولة يخلق شعورًا بالظلم وعدم المساواة، مما قد يؤدي إلى توترات اجتماعية ويضعف الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة	خلق توترات اجتماعية
قد تسمح العقود الجديدة (المرتفعة نسبيًا) للدولة بجذب خبرات معينة بشكل عاجل ومؤقت دون الحاجة لتغيير سلّم الرواتب العام، لكن هذا الحل قصير الأمد ويخلق مشكلات هيكلية على المدى الطويل	مرونة مؤقتة في التوظيف

وظيفتان متطابقتان براتبين مختلفين

مهندس يعمل في وزارة الطاقة (فضّل عدم نشر اسمه)، قال إنه يعمل منذ أكثر من 20 عامًا في إحدى الجهات التي أصبحت تابعة للوزارة (حاليًا)، ويتقاضى راتبًا لا يتجاوز مليونًا و300 ألف ليرة سورية، ويخضع لكل ما يفرضه قانون العاملين الأساسي، من دوام ومساءلة وترفيع دوري وتأمينات اجتماعية.

ووفقًا لتصوره، قال إن موظفي حكومة "الإنقاذ" في إدلب كانت رواتبهم عالية مقارنة برواتب العاملين في الدولة خلال حكم النظام السابق، ثم اندمجوا بالحكومة المؤقتة بعد التحرير، ولاحقًا في الحكومة الانتقالية الحالية، وكان يفترض تعديل سلّم الرواتب والأجور وصولًا إلى مصاف رواتب حكومة "الإنقاذ" منذ تشكيل الحكومة الأخيرة.

وتابع المهندس، "أرحب بأي زميل جديد في القسم، ولكن من غير المقبول أن نكون نحن وهم في المكتب والعمل نفسه، ونحاسب بالمعايير نفسها، ثم يكون الفرق في الراتب أضعافًا مضاعفة".

وذكر أن "هذا التفاوت يؤثر على الشعور بالعدالة والانتماء، عدا عن مشاعر الاحتقان من بعض الموظفين تجاه زملائهم في العمل"، وجميع الموظفين على قانون العاملين الأساسي يتساءلون عن سبب هذه "الضبابية والغموض" من قبل الإدارات العامة في تفسير سبب إعطاء موظفين بنفس الفئة الوظيفية رواتب أعلى من زملائهم بأربعة أو خمسة أضعاف أو أكثر حتى، مؤكدًا وجوب تطبيق القانون كما هو لتحقيق المساواة واستعادة الثقة بالمؤسسات حتى لا يصبح العمل مجرد واجب روتيني بأن يكون الأجر متساويًا مقابل العمل المتساوي.

الجوانب القانونية لإشكالية تفاوت الرواتب بالجهات العامة

تفاوت الرواتب بين العاملين الخاضعين لقانون العاملين الأساسي في الدولة رقم "50" لعام 2004، وبين الموظفين في حكومة "الإنقاذ" المشكّلة في إدلب عام 2017 قبل سقوط النظام السابق، الذين جرى تعيينهم في الجهات العامة بعد تحرير سوريا وزوال النظام المخلوع، أثارت تساؤلات قانونية واجتماعية حول مشروعية هذا التفاوت، وأثره على العدالة الوظيفية والاستقرار المؤسساتي، وما يشكله من إخلال في مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، وتعتبرهم كأنهم كانوا على رأس عملهم، خاصة إذا كانوا يشغلون مواقع معيّنة في خدمة المجتمع خلال تلك المرحلة، بشرط تسديد اشتراكات التأمينات الاجتماعية المترتبة عليهم، ليُحسب ذلك لهم قدمًا وظيفيًا.

• أشخاص جرى تعيينهم حديثًا ولم يكونوا موظفين من قبل، وتعيينهم يجب أن يخضع بالكامل لأحكام قانون العاملين الأساسي في الدولة، الذي يحدد الفئات الوظيفية وشروط التعيين، والأجور، والترفيعات، والحقوق.

الحالات الاستثنائية، بدل تركها لاجتهادات إدارية قد تؤدي إلى خلل في العدالة الوظيفية وتضرب الثقة بالمؤسسات العامة.

وقال الحسين، إنه فيما يتعلق بوضع المعيّنين حديثًا ممن كانوا يعملون في حكومة "الإنقاذ" بالشمال السوري، فإنه توجد شريحتان:

• أشخاص كانوا موظفين أصلًا في الجهات العامة زمن النظام السابق، ثم غادروا إلى الشمال وعادوا لاحقًا، هؤلاء يجب على الدولة أن تسوي أوضاعهم وتعتبرهم كأنهم كانوا على رأس عملهم، خاصة إذا كانوا يشغلون مواقع معيّنة في خدمة المجتمع خلال تلك المرحلة، بشرط تسديد اشتراكات التأمينات الاجتماعية المترتبة عليهم، ليُحسب ذلك لهم قدمًا وظيفيًا.

• أشخاص جرى تعيينهم حديثًا ولم يكونوا موظفين من قبل، وتعيينهم يجب أن يخضع بالكامل لأحكام قانون العاملين الأساسي في الدولة، الذي يحدد الفئات الوظيفية وشروط التعيين، والأجور، والترفيعات، والحقوق.

إشكالية التعيينات الجديدة

تعيين العاملين القادمين من الشمال السوري ممن كانوا يعملون في حكومة "الإنقاذ" بإدلب، أو أصحاب العقود الجديدة، برواتب أعلى من نظرائهم في الجهات العامة، يخلّف إشكالية قانونية مزدوجة، ويشير الدكتور الحسين إلى أن قانونية هذا التعيين وشروطه، ومدى مشروعية الرواتب والمزايا الممنوحة لهم تخضع لقانون العاملين الأساسي "حكمًا". ويعتبر الدكتور الحسين أن منح أي إدارة أو جهة عامة موظفين معيّنين حديثًا رواتب أعلى من تلك المنصوص عليها في جداول الأجور يخالف القانون، إلا في إطار محكم يتطلب موافقات رسمية وتعديل القانون نفسه، أو إصدار مرسوم خاص مثلما يحصل أحيانًا من قرارات تنفيذية ترفع الرواتب لجميع العاملين في الدولة، كما حصل سنة 2025، بمرسوم رئاسي رفع الرواتب بنسبة 200% للعاملين المدنيين والعسكريين في القطاع العام.

وجدد التأكيد على أن قانون العاملين لا يمنح الإدارة العامة في أي جهة كانت سلطة مطلقة في تحديد الأجور، بل يلزمها بجداول رواتب محددة، ويكرس مبدأ الأجر المتساوي مقابل العمل المتساوي، ويؤدي إلى خلل في العدالة الوظيفية، ولهذا الأمر انعكاسات سلبية على أداء المؤسسات العامة واستقرارها، على حد تعبيره.

المادة "10" من الإعلان الدستوري السوري الصادر في آذار 2025: المواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات، من دون تمييز بينهم في العرق أو الدين أو الجنس أو النسب.

المادة "15": العمل حق للمواطن وتكفل الدولة مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين.

الوظيفتان.. المغلقة والمفتوحة

كشف الدكتور بالقانون الإداري، الإداري بالمعهد الوطني للإدارة العامة (INA) محمد الحسين، أن التعديلات على قانون العاملين الأساسي كانت شبه منجزة قبل سقوط النظام ضمن قانون الخدمة العامة والمراتب الوظيفية، وهناك توجه من قبل الحكومة الحالية نحو قانون للخدمة العامة، قائم على فكرة الوظيفة المفتوحة لا الوظيفة المغلقة.

وأوضح أن المقصود بالوظيفة المغلقة التي يكون فيها تقاعد وترفيع ودرجات وظيفية، أما الوظيفة المفتوحة فهي تعاقد لمدة معينة وبراتب محدد دون تقاعد أو ترفيع.

قال الحسين، "يبدو أن هذا الأمر لا يزال مشروع قانون ولم يتحول إلى قانون نافذ حتى الآن، ولذلك يفترض أو يجب أن يكون كل العاملين خاضعين للقانون الأساسي للعاملين في الدولة".

ومن منظور الشرعة الدولية، بيّن الأكاديمي السوري الحسين، أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومنظمة العمل الدولية أكدا على مبدأ المساواة وعدم التمييز في الأجر والوظيفة لكل العاملين في دول العالم، وهو ما ينسجم مع مبادئ الإعلان الدستوري في سوريا.

وشدد في ختام حديثه على أن بناء الدولة يبدأ ببناء مؤسسات عادلة قائمة على القانون، وأي إخلال بمبدأ المساواة في الأجر والحقوق الوظيفية ينعكس سلبًا على التنمية والاستقرار والثقة بالمؤسسات، ولذلك فإن معالجة هذا الملف يجب أن تتم ضمن إطار تشريعي واضح يحقق العدالة ويحفظ كرامة العامل ويخدم المصلحة العامة.

موظف قادم من "الإنقاذ": قرار التعيين كان بـ 700 دولار

عنب بلدي حاولت استطلاع آراء عدد من موظفي حكومة "الإنقاذ" (سابقًا)، الحكومة الانتقالية (حاليًا)، ممن يتقاضون رواتبهم بالدولار الأمريكي، ولكن بعضهم اعتذر عن عدم الحديث، فيما أشار "م. ا." الذي تحفظ على نشر اسمه لأسباب إدارية، وهو عامل من الفئة الأولى في محافظة ريف دمشق، وكان يعمل مع حكومة "الإنقاذ" إلى أنه لا ذنب لأي من العاملين في حكومة "الإنقاذ" سابقًا في التفاوت بالأجور، لأن الرواتب في زمن النظام المخلوع كانت منخفضة جدًا.

وقال إن الراتب الذي يتقاضاه اليوم والبالغ 700 دولار، لم يكن بقراره الفردي، بل هو جزء من عرض التعيين بموجب العقد الذي قُدّم له من الجهة التي كان يعمل بها، وكان الراتب آنذاك أدنى من الراتب الحالي، مضيفا: "أنا لا أرغب بوجود أي حساسيات مع زملائي، وجميعنا يدرك أن الفارق في الرواتب كبير ومزعج للآخرين، ونفهم تمامًا شعور زملائنا، بوجود التفاوت الكبير في الرواتب داخل الجهة الواحدة".

وأشار إلى أنه مع مبدأ المساواة في الحقوق، وفي النهاية نحن نريد البقاء في هذه المؤسسات، وأن نكون جزءًا منها دون وجود توتر مع زملائنا، ونحن مرتبطون بالتزامات معيشية وأسرية ولذلك لا نستطيع التنازل عن أي مبلغ من الراتب بشكل فردي، وهذا هو العقد الموقع معنا، مبينًا أنه رغم الراتب العالي الذي يتقاضاه، فإنه لا يملك أي حقوق في التأمين الصحي أو التأمينات الاجتماعية أو الترفيعات.

واعتبر أن الحل ليس بإلقاء اللوم على هذه الفئة أو تلك، بل بإصدار قانون واضح يعالج هذا الخلل بطريقة عادلة وتدريجية تحفظ حقوق الجميع ولا تخلق صدامًا داخل المؤسسات.

تأثير اختلافات الرواتب على المنح الدولية

تلعب المنح الدولية دورًا حيويًا في دعم الاقتصاد السوري المنهك خلال هذه المرحلة، خاصة في تمويل فاتورة الرواتب، وأوضح الدكتور بالاقتصاد المالي والنقدي ياسر مشعل، تأثير تباين هياكل الأجور على هذه المنح من خلال عدة نقاط:

• صعوبة تحديد المستحقين وآليات الصرف: الجهات المانحة وبرامج الأمم المتحدة التي تدير هذه المنح تفضل وجود هيكل رواتب واضح وشفاف لضمان وصول الدعم لمستحقيه. الفوضى في هياكل الرواتب تعقد عملية التدقيق وتزيد من مخاطر سوء التوزيع أو الفساد، مما قد يجعل المانحين مترددين.

• شروط المانحين للإصلاح: غالبًا ما تأتي المساعدات الدولية مشروطة بخطط إصلاح اقتصادي وهيكلي. قد يضغط المانحون على الحكومة لتوحيد وإصلاح نظام الرواتب كشرط أساسي لتقديم الدعم المالي المستدام، بهدف ضمان العدالة والكفاءة.

• توجيه المنح لقطاعات محددة: بسبب هذه التعقيدات، يتم توجيه المنح في كثير من الأحيان لقطاعات معينة تعتبر ذات أولوية (مثل الصحة والتعليم) حيث يمكن مراقبة الصرف بشكل أفضل. هذا الأمر، وإن كان إيجابيًا لهذه القطاعات، إلا أنه قد يزيد من التفاوت بينها وبين القطاعات الأخرى التي لا تحظى بنفس الدعم.

• مخاطر الاعتماد على المساعدات: الاعتماد المفرط على المنح الخارجية لتغطية الرواتب يجعل الاقتصاد هشًا وعرضة للتقلبات السياسية أو "إرهاق المانحين"، إذ إن هذه المساعدات هي حلول مؤقتة لا تعالج جذور الأزمة الاقتصادية الهيكلية.

ويرى الباحث الاقتصادي ملهم الجزماتي، أن الجهات التي تدعم الرواتب أو استمرارية الخدمات تكون شديدة الحساسية تجاه أي ترتيب قد يُفهم على أنه تمييزي أو غير قابل للاستدامة.

فعندما تكون الأجور متفاوتة داخل الدولة، يصبح تمويل الرواتب أكثر تعقيدًا، لأن أي دعم موجه إلى مؤسسة أو برنامج بعينه قد يُنظر إليه داخليًا على أنه تعزيز لفئة دون أخرى، مما يدفع المانحين غالبًا إلى الحذر، أو إلى حصر دعمهم ضمن أطر ضيقة ومؤقتة، ما يضعف القدرة على بناء سياسة أجور مستقرة وطويلة الأمد، ويجعل المنح نفسها أقل قابلية للاستمرار، مشيرًا إلى أن أي دعم خارجي يجب أن يدار ضمن إطار وطني شفاف، يهدف إلى تقليل الفوارق لا توسيعها، ويشرح للموظفين والرأي العام بوضوح.

آثار نفسية واجتماعية لغياب العدالة في الرواتب والأجور

تعد العدالة الوظيفية في الأجور أحد المحددات الأساسية للصحة النفسية المهنية، فالأجر لا يمثل فقط موردًا اقتصاديًا، بل يُنظر إليه نفسيًا بوصفه اعترافًا اجتماعيًا وقيمة رمزية للجهد والهوية المهنية.

الاستشارية النفسية الدكتورة هبة كمال العرنوس، قالت لعنب بلدي، إن غياب العدالة الوظيفية في الرواتب والأجور يؤدي إلى تراكم رواسب نفسية عميقة، تمتد آثارها من الفرد إلى الجماعة المهنية، ثم إلى البنية الاجتماعية الأوسع.

وبحسب العرنوس، فإن العدالة الوظيفية في الرواتب والأجور ليست تفصيلًا إداريًا يمكن تأجيله، بل مسألة تمس جوهر الإنسان العامل وكرامته النفسية، مشيرة إلى أنه حين يغيب الإنصاف، لا نخسر فقط إنتاجية أو كفاءات، بل نخسر المعنى الذي يجعل العمل مساحة إنسانية لا مجرد معركة بقاء.

ولفتت الاستشارية إلى أن حماية الصحة النفسية في بيئة العمل تبدأ من الاعتراف بأن الإنسان ليس أداة إنتاج، بل كيان يحتاج إلى إنصاف ليبقى قادرًا على العطاء، فالعمل الذي يُبنى على العدالة لا يصنع موظفين فقط، بل يصنع مجتمعات أكثر تماسكًا وقدرة على الصمود.

ويؤكد ما سبق الخبير الاقتصادي ملهم الجزماتي، الذي نوه إلى أن الرواتب في المرحلة الانتقالية ليست مجرد مسألة دخل، بل تتحول إلى معيار صامت لعدالة الدولة الجديدة، وعندما تظهر فروقات واضحة في الأجور داخل الجهاز الحكومي نفسه، فإن ذلك لا ينعكس فقط على المستوى المعيشي للموظفين، بل يترك أثرًا مباشرًا على طريقة عمل الإدارة العامة.

فالموظف الذي يؤدي عملًا مماثلًا لزميله لكنه يتقاضى أجرًا أقل بكثير، يبدأ بالنظر إلى الدولة كجهة غير منصفة، ما يضعف ثقته بالمؤسسة.

ومع محدودية فرص الانتقال الفعلي، يتحول هذا التفاوت إلى إحباط مزمن داخل المؤسسات الخدمية التقليدية، ينعكس تراجعًا في الحافز والالتزام لا خروجًا منظمًا للكفاءات، ومع الوقت، يتسلل هذا الإحباط إلى الأداء اليومي للخدمات، ويصبح عبئًا خفيًا على الاقتصاد، لأن ضعف الإدارة العامة يرفع تكلفة أي سياسة اقتصادية ويقلل من فعاليتها.

في المقابل، لا يمكن تجاهل أن بعض الحكومات في مراحل ما بعد النزاع تلجأ إلى أجور أعلى في مؤسسات محددة بدافع عملي، هو الحاجة السريعة إلى استقطاب كفاءات قادرة على إدارة ملفات معقدة وبناء هياكل جديدة، خصوصًا من الخارج.

هذا الخيار قد يكون مفهومًا كحل مؤقت، بحسب الجزماتي، لتجاوز هشاشة المرحلة، لكنه يصبح إشكاليًا حين يستمر من دون قواعد واضحة، لأنه يخلق شعورًا بأن العبء الأكبر من إعادة بناء الدولة يقع على موظفين لا تُعكس تضحياتهم في أجورهم، ما يولد مظلومية اجتماعية صامتة داخل الجهاز الحكومي.

على مستوى الفرد أو الجماعة المهنية والمجتمع

الشعور المستمر بالظلم المادي وعدم التقدير ينعكس مباشرة على مفهوم الذات المهنية، بحسب ما قالته الاستشارية النفسية الدكتورة هبة كمال العرنوس، إذ يبدأ العامل بتطوير صورة داخلية سلبية عن كفاءته وجدوى جهده، وهذا التآكل غالبًا ما يتم بصمت، فلا يُعبّر عنه دائمًا بالشكوى المباشرة، بل قد يتحول إلى أعراض نفسية وجسدية، مثل الأرق، والقلق، والاكتئاب، وانخفاض الدافعية.

وأوضحت العرنوس أن آثار الظلم الوظيفي لا تتوقف عند حدود المؤسسة، بل تمتد إلى إضعاف الإحساس بالانتماء المؤسسي، وتراجع الثقة بالعدالة الاجتماعية عمومًا.

البعد المحلي السوري في التحليل النفسي المجتمعي

في سوريا، يتداخل غياب العدالة الوظيفية مع أزمات اقتصادية واجتماعية ممتدة، مما يجعله عاملًا ضاغطًا مضاعفًا على الصحة النفسية للعاملين، ويتقاطع الظلم الوظيفي مع ارتفاع تكاليف المعيشة، ومحدودية البدائل الوظيفية، بالإضافة إلى الخوف المستمر من فقدان العمل، مما يولد شعورًا بالعجز المكتسب، إذ يشعر العامل أن لا قدرة له على التغيير أو الاعتراض.

وأوضحت الاستشارية أن العامل السوري يعيش حالة من التناقض النفسي بين الحاجة القسرية للاستمرار في العمل والإحساس العميق بفقدان الكرامة المهنية.

وأوصت العرنوس المؤسسات باتباع مجموعة من السياسات:

• تبني إطار واضح للعدالة الوظيفية: ضرورة اعتماد معايير مكتوبة وشفافة لتحديد الرواتب والأجور، تستند إلى طبيعة العمل ومسؤولياته، والمؤهلات والخبرة، وحجم الجهد والضغط النفسي المرتبط بالوظيفة، لا لذلك من دور في خفض الشعور بالظلم الإدراكي.

• تعزيز الشفافية التنظيمية: الشفافية في شرح آليات الأجور والترقيات تُعد عاملًا وقائيًا للصحة النفسية، وتقلل من الإشاعات، والمقارنات السلبية، والتوترات البين شخصية داخل بيئة العمل.

• إدماج البعد النفسي في القرارات الإدارية: إذ يُوصى بأن تأخذ الإدارات بعين الاعتبار التأثيرات النفسية طويلة الأمد لعدم العدالة المادية، وليس فقط التوازن المالي الآني للمؤسسة.

خطوات مقترحة لتصحيح الخلل

الحلول الحقيقية لسلّم الرواتب تتطلب إرادة سياسية وموارد مالية وإصلاحًا شاملًا، بحسب الخبراء الاقتصاديين الذي تحدثت إليهم عنب بلدي، كما تتطلب رؤية استراتيجية تجمع بين الإجراءات العاجلة والإصلاحات الجذرية طويلة الأمد، فالخطة المقترحة يجب أن تكون متدرجة وعملية، بحسب نائب عميد كلية الاقتصاد في دمشق، ياسر المشعل، وتتلخص في:

المرحلة الأولى: الإجراءات العاجلة

1. تشكيل لجنة وطنية لإصلاح الأجور: تضم خبراء من وزارة المالية، وزارة التنمية الإدارية، خبراء اقتصاديين مستقلين، وممثلين عن الموظفين. مهمتها وضع خريطة طريق واضحة.

2. إجراء مسح شامل للرواتب: إنشاء قاعدة بيانات مركزية وموحدة لجميع العاملين في القطاع العام (بما في ذلك العقود المختلفة) لتوثيق الفجوات الحالية بدقة. هذا الإجراء ضروري لكشف "الموظفين الوهميين" وضبط الإنفاق.

3. تجميد التوظيف بعقود خاصة جديدة: إيقاف مؤقت للتعاقد وفق جداول رواتب استثنائية لمنح تفاقم المشكلة، إلا في حالات الضرورة القصوى وبموافقة مركزية.

المرحلة الثانية: الإصلاح الهيكلي

1. تصميم سلّم رواتب موحد وجديد: هذا هو جوهر الإصلاح، إذ يجب أن يعتمد السلّم الجديد على معايير موضوعية مثل :

• تقييم الوظيفة: تحديد قيمة كل وظيفة بناء على المسؤوليات، والمؤهلات المطلوبة، والجهد المبذول، وليس فقط على الشهادة العلمية.

• الخبرة والكفاءة: ربط الترقيات والعلاوات بالأداء والخبرة الفعلية.

• طبيعة المخاطر وبدل الاختصاص: منح علاوات للوظائف التي تتطلب مهارات نادرة أو تنطوي على مخاطر (مثل القضاة، الأطباء، المهندسين في مواقع نائية).

2. إعادة هيكلة شاملة (إلغاء نظام العاملين الموحد): كما أشارت بعض الخطط الحكومية، يجب التحرك نحو هياكل رواتب مرنة خاصة بكل وزارة أو قطاع، ولكن ضمن إطار وطني موحد يضمن العدالة ويمنع التفاوتات الصارخة.

3. معالجة أوضاع الموظفين الحاليين: نقل الموظفين من الجداول القديمة إلى السلم الجديد بشكل تدريجي وعادل، مع ضمان عدم تضرر أي موظف (الحفاظ على الراتب الأعلى بين القديم والجديد كمرحلة انتقالية).

المرحلة الثالثة: الاستدامة والرقابة

1. ربط الأجور بالإنتاجية والتضخم: إنشاء آلية مراجعة دورية للرواتب لربطها بمعدلات التضخم ومؤشرات الأداء الاقتصادي لضمان الحفاظ على القوة الشرائية.

2. تعزيز الشفافية والمساءلة: نشر جداول الرواتب بشكل شفاف، وتفعيل أجهزة الرقابة المالية والإدارية لمنع أي تجاوزات مستقبلية .

3. تنمية الموارد الذاتية للدولة: الإصلاح الحقيقي لا يكتمل إلا بتعزيز إيرادات الدولة عبر مكافحة الفساد، تحسين الجباية الضريبية والجمركية، وتشجيع الاستثمار المنتج لخلق اقتصاد قوي قادر على دفع رواتب عادلة ومستدامة.

إن معالجة شرخ الرواتب ليست مجرد خطوة اقتصادية، بل هي أساس لإعادة بناء الثقة، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، وتأسيس إدارة عامة حديثة وفعالة قادرة على قيادة مرحلة التعافي وإعادة الإعمار في سوريا.

بدء استبدال العملة السورية الجديدة بالعملة القديمة – 3 كانون الثاني 2026 (AP/غيث السيد)

الغضب الذي لا يعرف طريقه..
قراءة نفسية في المشهد الساحلي

أحمد عسيلي

شهد الأسبوع الماضي خروج مظاهرات في عدد من المناطق ذات الأغلبية العلوية في الساحل السوري، شملت مدنًا ساحلية وامتدت، بدرجات متفاوتة، إلى معظم أماكن الوجود العلوي. جاءت هذه التحركات في سياق سلسلة من الإضرابات التي دُعي إليها سابقًا، واختلف مستوى الالتزام بها من منطقة إلى أخرى. تقول شريحة واسعة من السوريين، إن هذه التحركات جاءت استجابة لدعوات أطلقها الشيخ غزال غزال، المحسوب على نظام الأسد، مستدلين على ذلك بدعوته التي أطلقها عبر صفحاته مع تحديده لتاريخ المظاهرات، وبالهتافات التي صدحت باسمه في الشارع، بينما يرى بعضهم أنها استجابة لنداءات أطلقها مثقفون وناشطون علويون.

على أي حال، لا يمكن فصل هذه المظاهرات عن مسار حراك علوي معارض للسلطة بدأ منذ لحظة التحرير، وكانت تجلياته الأولى في 25 من كانون الأول 2024، أي بعد نحو 17 يومًا من سقوط النظام، في أزمة عُرفت آنذاك بأزمة ضريح الخصيبي، أي قبل مجازر الساحل بكثير.

تبع هذه التحركات، في مساء اليوم نفسه، خروج مسيرات في عدد من المناطق ذات الأغلبية السنية، مؤيدة للسلطة الحالية، بوصفها رد فعل مباشرًا على مظاهرات الظهيرة، ولم تخلُ هذه المسيرات من شعارات حادة، وترافقت في بعض المناطق مع خروقات واعتداءات طالت بعض العلويين، ما أعاد إلى الواجهة هشاشة السلم الأهلي وسهولة انزلاق الشارع من التعبير السياسي إلى التوتر الهوياتي.

بالتأكيد، ثمة تباين عميق بين السنة والعلويين (أقصد هنا الحالة العامة، مع تباينات فردية واسعة) في قراءة المشهد السياسي منذ سقوط نظام الأسد، غير أن هذه المقالة لا تهدف إلى مناقشة مشروعية هذه القراءات أو تفنيدها، بقدر ما تسعى إلى تفكيك التداعيات النفسية لهذه الأحداث، ودراسة أنماط التفكير التي قادت كل مجموعة إلى تبني هذه المواقف المتقابلة.

من منظور نفسي، يمكن قراءة ما جرى بوصفه مثالًا واضحًا على ما يُعرف بآلية الاستثمار المضاد (Contre-investissement). فعندما يرتفع منسوب القلق الجماعي، لا يُواجَه هذا القلق بصورة مباشرة، بل يُقابَل بضخ طاقة انفعالية مضادة تهدف إلى استعادة الإحساس بالتماسك والسيطرة، في هذا السياق، فُهمت مظاهرات الظهيرة، بما حملته من غضب واعتراض، في المخيال السني لا كمطالب سياسية قابلة للنقاش، بل كتهديد محتمل لاستقرار هش، واستدعاء غير واعٍ لذاكرة طويلة من الخوف، فجاءت مسيرات المساء لا بوصفها تعبيرًا سياسيًا مستقلًا، بل كحركة دفاعية تهدف إلى تثبيت صورة الدولة بوصفها الضامن الأخير للأمان، غير أن هذا الاستثمار المضاد، بدل أن يخفف التوتر، أسهم في تعميق الانقسام في الشارع، إذ بات كل طرف يقرأ فعل الآخر بوصفه إدانة وجودية لا دعوة للحوار.

تتضح هذه الدينامية بشكل أوضح عند التوقف أمام دعوات الإضراب، فالإضراب، في السياقات السياسية الكلاسيكية، هو أداة ضغط منظمة، تقوم بها نقابات أو مجموعات مهنية متماسكة، بهدف شل الحركة الاقتصادية أو فرض تكلفة مباشرة على السلطة الحاكمة، إلا أن الحالة الراهنة تختلف جذريًا عن هذا النموذج، فالعلويون، بحكم توزعهم المهني والجغرافي، لا يشكلون كتلة اقتصادية قادرة على تعطيل فعلي، ولا يملكون قطاعًا إنتاجيًا يمكن أن يستخدم كورقة ضغط. من هنا، لا يضغط الإضراب على السلطة، ولا يغير في ميزان القوة، بل يتحول سريعًا إلى علامة هوياتية تُقرأ طائفيًا، مهما كانت نيات القائمين به.

يحدث هذا الفعل العكسي، بدل أن يُضعف الإضراب موقع السلطة، يعزز تمسك الشارع السني بها، بوصفها درعًا واقيًا في مواجهة ما يُتصوَّر أنه عصيان طائفي، ويتحول الحراك، من حيث لا يدري أصحابه، إلى مكسب سياسي مجاني للطرف الآخر، كمن يسعى لمواجهة خصمه فيقدم له هدية على طبق من ذهب.

الأخطر من ذلك أن هذا المسار يفتح الباب أمام رد فعل سني هوياتي أيضًا، قائم لا على برنامج سياسي أو قراءة عقلانية للمشهد، بل على الخوف، ما يُدخل الطرفين في حلقة استقطاب متبادل يصعب كسرها.

في قلب هذه الحلقة، يمكن توصيف المزاج الانفعالي السائد بما يعرف في التحليل النفسي بـ"الغضب النرجسي" (Rage narcissique)، أي الغضب الناتج عن جرح عميق في صورة الذات الجماعية، وفقدان مفاجئ للمكانة والدور، هو غضب دفاعي بالأساس، لا يجد موضوعًا سياسيًا واضحًا يمكن توجيهه نحوه، ولا يمتلك قنوات منظمة للتعبير، فيتحول إلى أفعال رمزية واندفاعية تهدف إلى استعادة الإحساس بالقيمة والسيطرة، غير أن هذا النوع من الغضب، حين يُترك بلا احتواء أو ترميز، غالبًا ما يرتد على أصحابه قبل أن يصيب خصومهم، ويسهم في تعميق الانقسام بدل فتح أفق للخروج منه.

المشكلة الأعمق في هذه اللحظة لا تكمن في حدث بعينه، بل في تصاعد هذا الغضب ودخوله في حلقة مغلقة من الفعل ورد الفعل، بما ينذر بالوصول إلى حالة استعصاء تام تُشل فيها السياسة ويُطلق العنان للمخيال الخائف.

أمام هذا المسار، لا يبدو أن ثمة مخرجًا واقعيًا سوى خفض التصعيد من الطرفين، وتكثيف التشبيك والحوار بين المجموعات كافة، دون مزاودة أو إقصاء، مع اعتراف متبادل بالمخاوف. كما أن تعزيز العلاقات الاجتماعية والاقتصادية العابرة للهويات، بحيث يصبح الانفصال مكلفًا وصعبًا، يشكل اليوم الخيار الوحيد الممكن قبل الوصول إلى نقطة اللاعودة.

رأسمالية المراقبة والفاشية التكنولوجية:
"بالانتير" نموذجًا (2)

لمى قنوت ورهام قنوت رفاعي

في رسالة نهاية عام 2025، الموجهة للمستثمرين في شركة "بالانتير للتكنولوجيا" (Palantir Technologies Inc)، اختتم ألكسندر كارب، الرئيس التنفيذي والمؤسس المشارك كلمته قائلًا: "لقد كان ولا يزال من الخطأ الإعلان بشكل عابر عن المساواة بين جميع الثقافات والقيم الثقافية، ومع ذلك، فإن السعي وراء شيء أعظم، ورفض التعددية الفارغة والمخصية الجوفاء، هو ما سيساعد في ضمان استمرار قوتنا وبقائنا"، في إشارة إلى مركزية الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، وتذكير بقيم شعار دونالد ترامب الانتخابي "اجعل أمريكا عظيمة مجددًا"، الذي تحول إلى حركة يمين سياسي شعبوية استقطبت إلى جانب المحافظين البيض القاطنين في أرياف الولايات المتحدة، عصبة من كبار أصحاب رؤوس الأموال ومديري شركات تكنولوجيا، من النساء والرجال، في "سيليكون فالي" في كاليفورنيا.

صعود الفاشية التكنولوجية

صراحة كارب في التعبير عن اشمئزازه من قيم ديمقراطية كالمساواة والتعددية، تمثل مستوى فظاظة خطاب الفاشية التكنولوجية في الولايات المتحدة، والذي يمكن تتبع بدايات ظهوره في "سيليكون فالي" إلى تسعينيات القرن الماضي، وصعود أصوات ذكورية يمينية، كجورج غلدير، والتي قامت بترسيخ صورة براقة في الوعي الجمعي عن رواد الأعمال (Entrepreneur-ship) بشكل عام، ومطوري الحوسبة الشباب بشكل خاص، الذين أصبحوا بين ليلة وضحاها "مليونيرية" خلال فترة الفقاعة الاقتصادية "فقاعة الإنترنت" (Dot-com bubble). كما أسهمت هذه الأصوات في خلق ربط أيديولوجي بين نجاحاتهم وما يسمى بـ"القيم التقليدية الأمريكية" من أدوار جندرية نمطية، والاستحقاق الفردي والديني للرجال البيض المسيحيين، ومركزية الأسرة النواة في نجاح النظام الرأسمالي، وتصديره على أنه نظام اقتصادي خَيّر يجازي أصحاب الكفاءة والجهد عبر حُكم الجدارة (Meritocracy).

ومع الوقت، اصطدمت ثقافة "سيليكون فالي" هذه مع النضال السياسي المتنوع الذي طالب بالعدالة الاجتماعية عبر تفكيك البنى القمعية التي تميز على أساس العرق والجندر والعمر والقدرة الجسدية والعقلية وغيرها من محاور الامتيازات والهيمنة، ونادى بتحقيق الإنصاف في الوصول إلى الموارد والفرص وصناعة القرار، والمساءلة، وجبر ضرر المظالم الهيكلية ذات التاريخ الطويل، والذي تُرجم ليبراليًا عبر سياسات وبرامج "التنوع والإنصاف والشمول" (DEI) في التعليم والعمل، وهو ما رفضه رموز عدة من شركات التكنولوجيا الناشئة آنذاك، فوصموه بتأنيث "سيليكون فالي" عبر الصوابية السياسية (Political correctness)، واليوم تتردد أصداؤه في تصريحات وسياسات مارك زوكربيرغ، وإيلون ماسك، وإعلان برنامج التدرب المهني "شهادة بالانتير" الذي تدعي فيه الشركة أن "التعليم الجامعي لم يعد صالحًا" في انتقادها للمناهج التعليمية، والنضال السياسي الذي يفضح التمييز العنصري بكل أشكاله، ويسعى لتفكيكه.

وعليه، تُعرف الفاشية التكنولوجية اصطلاحًا بأنها منظومة استبدادية تلتقي فيها القوة التكنولوجية وسياسات اليمين والسلطوية، وتندمج فيها السلطة السياسية مع سلطة شركات التكنولوجيا الكبيرة ونخبها التكنوقراطية، فتهيمن تكنولوجيا هذه الشركات، من نظم التشغيل وذكاء اصطناعي ومنصات رقمية وخوارزميات، على كل جوانب الحياة من التعاملات الشخصية والمعاملات الإدارية إلى القرار السياسي والعسكري على أرض المعركة، وتتحول هذه التقنيات من أدوات تيسير للاتصال والعمل من أجل المنفعة المجتمعية، وتعزيز الوصول العادل، إلى وسائل قمعية بيد المنظومة توظفها لخدمة أيديولوجيتها، وتوسيع سلطتها، ومراكمة الربح والثروة بأيدي نُخبها، وبذلك، تقوض الفاشية التكنولوجية الديمقراطية وأطر العدالة والتحرر المختلفة.

أتمتة التطهير العرقي والإبادة

يمكن تتبع توسع دور "بالانتير" في تل أبيب إلى 2015، الذي تُوج في كانون الثاني من عام 2024 بشراكة استراتيجية مع "وزارة الدفاع الإسرائيلية"، وخلال زيارة مجلس إدارة الشركة لإبرام الصفقة وإعلان الدعم الكامل للاحتلال وحربه الإبادية في غزة والتطهير العرقي في الضفة، أجرى يوسي فاردي، خبير التكنولوجيا الإسرائيلي، حوارًا في جامعة "تل أبيب" مع أليكسندر كارب، المدير التنفيذي لـ"بالانتير"، حيث وصفه فاردي بأكبر داعمي إسرائيل في "سيليكون فالي" قولًا وفعلًا، وبدوره، أعرب كارب عن استيائه من كبار الشركات التي لم تعلن بشكل صريح عن دعمها لإسرائيل. تناولت المقررة الخاصة المعنية في حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فرانشيسكا ألبانيز، في تقريرها المعنون "من اقتصاد الاحتلال إلى اقتصاد الإبادة"، والصادر في 2 من آب 2025، ما أسمته بالجانب المظلم لشركات التكنولوجيا، التي تؤتمت قمع الفلسطينيين والفلسطينيات من خلال جمع البيانات والمراقبة، وتستفيد تقنيًا وماليًا من استخدام تكنولوجيتها العسكرية، واختبارها في، وعلى، الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويرجح التقرير أن "بالانتير" توفر "تكنولوجيا التنبؤ التلقائي لضبط الأمن، وهياكل أساسية للدفاع من أجل إنشاء، ونشر برمجيات عسكرية بسرعة، وعلى نطاق واسع، ومنصة الذكاء الاصطناعي التابعة لها، التي تسمح بدمج بيانات ساحة المعركة في الوقت الحقيقي، لاتخاذ القرار بطريقة مؤتمتة".

وأضاء التقرير على واقعتين تشيران إلى معرفة جهاز الشركة التنفيذي بما ترتكبه إسرائيل، دون أن تمنع هذه الأعمال أو توقف تعاونها، الأولى هي زيارة كارب لتل أبيب والصفقة الآنف ذكرهما، والثانية خلال رده في مناسبة أخرى على الاتهامات الموجهة للشركة بالمساهمة في قتل الفلسطينيين في غزة، وقوله بأن ذلك صحيح، لكن معظم من يُقتلون هم "إرهابيون".

من "أرض المعركة" إلى الفضاء المدني

في أيلول 2020، صدر عن منظمة العفو الدولية تقرير طالب شركة "بالانتير" باحترام حقوق الإنسان وذلك بسبب عقودها مع وكالة الهجرة والجمارك الأمريكية (ICE)، وتحديدًا فيما يتعلق بمنصات التحليل المتكاملة لإدارة القضايا (ICM) وبرنامج فالكون (FALCON) الذي تستخدمه وزارة الأمن الداخلي في تحقيقاتها الأمنية، وفي 21 من آب 2025، أفادت منظمة العفو الدولية مجددًا، بأن كلًا من شركتي "بالانتير للتكنولوجيا" و"بابل ستريت" تراقب الأفراد، وترصدهم، وتقيمهم بصورة جماعية مستمرة، وتستخدمهما الحكومة الأمريكية كأداتين لتعقب المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء في إطار سياسة الترحيل الجماعي وحملات قمع أشكال التعبير المؤيدة لفلسطين، والتي تؤدي إلى انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، ومنحت هذه التكنولوجيا السلطات على تعقب واستهداف الطلاب الدوليين والفئات المهمشة المهاجرة بشكل سريع وعلى نطاق واسع، أدت إلى احتجاز غير مشروع، وترحيل جماعي بوتيرة غير مسبوقة.

تمثل شركة "بالانتير للتكنولوجيا" نموذجًا لصعود الفاشية التكنولوجية وأثرها على الحوكمة، والنضال التحرري للشعوب، وأطر العدالة، والحياة المدنية، والحريات الفردية والجماعية، حيث توفر مثل هذه الشركات بنية تحتية للقمع والهيمنة تتوغل إلى مفاصل الحياة اليومية عبر أنظمة رأسمالية المراقبة لتوظف البيانات الخاصة والعامة في منصات التنبؤ البوليسي، وبرمجيات الملاحقة العقابية، التي تخدم هياكل القمع وعنفها ضد الفئات التي تصنفها تلك الهياكل بأصوات ومجموعات غير مرغوب بها.

خبير يطالب بسياسات صارمة لضبط التضخم والمضاربة

الجهاز المصرفي السوري أمام اختبار الليرة الجديدة

عنب بلدي – وسيم العدوي

يشهد القطاع المصرفي في سوريا مرحلة مفصلية تتقاطع فيها التحولات السياسية مع رهانات الإصلاح الاقتصادي، في حين تحاول الحكومة الانتقال من إدارة الأزمات إلى إعادة هيكلة النظام المصرفي، بما يسمح باستعادة الاستقرار المالي والنقدي وتحفيز النشاط الاقتصادي.

وجاء المرسوم الرئاسي رقم "293" لعام 2025، المتضمن استبدال عملة سورية جديدة بالعملة القديمة وحذف صفرين من القيمة الاسمية للقديمة، وتفويض مصرف سوريا المركزي باتخاذ القرارات اللازمة بهذا الشأن، ليضيف عنصرًا بالغ الحساسية إلى مسار الإصلاح، لما يحمله من آثار مباشرة على التعاملات المصرفية، والإيداعات، والأسعار، وسلوك المستهلكين والمستثمرين، ليشمل أيضًا حركة البورصة (سوق دمشق للأوراق المالية).

الرئيس السوري أحمد الشرع وحاكم مصرف سوريا المركزي عبد القادر الحصرية يكشفان عن فئات العملة السورية الجديدة – 29 كانون الأول 2025 (عبد القادر الحصرية/فيسبوك)

الليرة الجديدة اختبار للقدرة على إدارة الانتقال

الدكتور في الاقتصاد والخبير المصرفي إبراهيم نافع قوشجي قال لعنب بلدي، إن العملة ليست مجرد أداة تبادل، بل هي انعكاس للثقة بالاقتصاد والحكومة وبالاستقرار النقدي.

وأضاف أن أي تغيير في شكلها أو قيمتها الاسمية يترك أثرًا نفسيًا واقتصاديًا في آن واحد، ويعيد تشكيل توقعات السوق وسلوك الفاعلين الاقتصاديين.

> أي تغيير في شكل العملة أو قيمتها الاسمية يترك أثرًا نفسيًا واقتصاديًا في آن واحد، ويعيد تشكيل توقعات السوق وسلوك الفاعلين الاقتصاديين.
>
> الدكتور إبراهيم نافع قوشجي
> أكاديمي وخبير مصرفي

ولذلك، فإن هذه الخطوة تُعد اختبارًا حقيقيًا لقدرة الدولة والمؤسسات المالية على إدارة انتقال نقدي دقيق، دون زعزعة ما تبقى من ثقة في النظام المالي.

في هذا السياق، يصبح الجهاز المصرفي الحلقة المركزية في هذا التحول، قال الخبير الاقتصادي السوري، لأنه الجهة المسؤولة عن تنفيذ القرارات النقدية، وضبط حركة السيولة، وتحديث الأنظمة المحاسبية، وإعادة تسعير الحسابات والقروض والودائع، إضافة إلى دوره في حماية المودعين والمقترضين من أي آثار سلبية محتملة، ومنع المضاربة والفوضى في السوق.

التحول النقدي في مواجهة ضعف الإنتاج

من الناحية التقنية، يهدف حذف صفرين من الليرة السورية، حسب الدكتور قوشجي، إلى تبسيط العمليات الحسابية، وتسهيل المعاملات اليومية في المصارف والمؤسسات والشركات، والحد من التضخم الرقمي في الأنظمة المحاسبية، وتخفيف الأخطاء في القيود المالية.

كما يسهم ذلك في جعل القيم النقدية أكثر قابلية للفهم والتداول من قبل المواطنين، بعد سنوات من التعامل بالملايين ومئات الآلاف في أبسط العمليات.

لكن هذا الإجراء يحمل أيضًا بُعدًا نفسيًا ورمزيًا، إذ يُراد له أن يشير إلى بداية مرحلة جديدة من "الاستقرار والانضباط النقدي" الذي كان يفتقر له القطاع المصرفي زمن النظام السابق، غير أن هذا البعد لا يتحول إلى واقع ما لم يترافق مع سياسات مالية ونقدية صارمة تضبط التضخم، وتحد من العجز في أرقام الموازنة العامة للدولة، وتربط الكتلة النقدية بالنشاط الاقتصادي الحقيقي لا بالمضاربة أو التمويل التضخمي، بحسب قوشجي.

وفي الحالة السورية، لا تزال هذه الشروط غير مكتملة، إذ يعاني الاقتصاد من ضعف الإنتاج المحلي، وتراجع الصادرات من المنتجات الوطنية، والاعتماد الكبير على الاستيراد والتحويلات، ما يجعل أي إصلاح نقدي دون إصلاح اقتصادي عرضة للفشل أو للتآكل السريع.

جهاز مصرفي مختلط بدور تنموي محدود

وصف الدكتور قوشجي الجهاز المصرفي السوري بأنه جهاز مختلط، يجمع بين مصارف حكومية متخصصة ومصارف تجارية وإسلامية خاصة، لكنه يقي لفترة طويلة عاجزًا عن أداء دوره التنموي الحقيقي في الاقتصاد، وإطلاق الليرة الجديدة يزيد المشهد الاقتصادي تعقيدًا، في ظل عدم تحول المصارف إلى ممول أساسي للمشاريع الإنتاجية، وبقائها محكومة بقيود إدارية وسياسات ائتمانية غير مبنية على الجدوى الاقتصادية.

يرى قوشجي أن غياب الاستقلالية المصرفية، وتداخل القرار المالي مع القرار الإداري والسياسي، جعلا القروض تُمنح أحيانًا وفق اعتبارات غير اقتصادية، ما أضعف كفاءة تخصيص الموارد، وحال دون تشكل بيئة استثمارية تنافسية.

ونتيجة لذلك، غابت الاستثمارات الوطنية الكبرى في قطاعات الصناعة والزراعة والطاقة، واقتصرت معظم المشاريع على أنشطة تجارية بسيطة أو خدمية، لا تخلق قيمة مضافة عالية ولا فرص عمل واسعة، ما انعكس سلبًا على النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.

وضمن الجهود لإعادة تفعيل وتطوير القطاع المصرفي، وقيامه بالدور المأمول منه، يعمل مصرف سوريا المركزي على دراسة منح تراخيص لمصارف تقليدية وإسلامية ومصارف تمويل أصغر، تضاف إلى نحو 40 ترخيصا تم منحها لـ26 شركة ومكتب صرافة وحوالات تحت رقابة المركزي، واعتماد ورقة سياسات لإنشاء سوق نقدية بين المصارف.

فوضى الأسعار المصرفية وأزمة الثقة والسيولة

أشار قوشجي إلى أن السوق المصرفية السورية متضمنة شركات الصرافة والحوالات، تعاني حاليًا من فوضى في تحديد أسعار الفوائد والعمولات، بسبب غياب معايير موحدة ورقابة صارمة، ما يؤدي إلى تفاوت كبير بين مصرف وآخر في تكلفة الخدمات، ويضعف الشفافية ويزيد من شكوك المستثمرين بجدوى الاستثمار في سوريا، رغم الخطوات المتسارعة المتخذة لتحقيق الاستقرار النقدي.

وترافقت هذه الفوضى مع أزمة ثقة عميقة، نتيجة سياسات سابقة أدت إلى تقييد السحب وتجميد السيولة، ما دفع كثيرين إلى إخراج أموالهم من المصارف والاحتفاظ بها نقدًا أو تحويلها إلى الخارج أو إلى السوق السوداء.

هذا النزيف في السيولة حرم المصارف من قدرتها الأساسية على الإقراض والتمويل، وحوّلها إلى مؤسسات محدودة الدور الاقتصادي.

وأكد قوشجي أن استعادة هذه السيولة لا تتم بقرارات إدارية فقط، أو بحذف صفرين من العملة، بل عبر بناء إطار قانوني وتنظيمي واضح ومستقر، يحمي حقوق المودعين، ويضمن حرية الوصول إلى الأموال، ويعيد الثقة بالسوق المالية الرسمية.

> استعادة السيولة لا تتم بقرارات إدارية فقط، أو بحذف صفرين من العملة، بل عبر بناء إطار قانوني وتنظيمي واضح ومستقر، يحمي حقوق المودعين، ويضمن حرية الوصول إلى الأموال، ويعيد الثقة بالسوق المالية الرسمية.
>
> الدكتور إبراهيم نافع قوشجي
> أكاديمي وخبير مصرفي

المصارف وبورصة دمشق

تعكس حركة الأسهم في سوق دمشق للأوراق المالية، ولا سيما أسهم المصارف المدرجة، حالة الثقة والسيولة في الاقتصاد السورية حيث يدل ارتفاع الطلب على أسهم المصارف عادة على توقعات إيجابية بشأن ربحيتها وقدرتها على جذب الودائع وتوسيع الإقراض، بينما يشير ركود التداول أو تراجع الأسعار إلى ضعف الثقة وتفضيل الاحتفاظ بالسيولة خارج السوق.

وخلال السنوات الماضية، شهدت السوق فترات ركود طويلة وانخفاضًا في أحجام التداول، ما عكس حالة الجمود في القطاع المصرفي وخروج السيولة من القنوات النظامية، يبيّن الخبير الاقتصادي والمصرفي السوري، تقييد السحب وتجميد السيولة، ما دفع المستثمرون ما إذا كانت هذه الخطوة ستُعيد بعض الثقة وتدفع جزءًا من الأموال إلى العودة للنظام المصرفي وسوق الأسهم.

ويرى الخبير ذاته أن نجاح الإصلاح النقدي قد ينعكس إيجابًا على أسهم المصارف، عبر رفع التوقعات بزيادة الودائع وتحسن الإقراض، لكن ذلك مشروط بوجود سياسات شفافة ومستقرة تحمي المستثمرين وتمنع التقلبات الحادة.

وبحسب قراءة الدكتور قوشجي، فإن التحدي الحقيقي ليس في تغيير شكل العملة، بل في:

- تغيير منطق إدارة المال والائتمان.
- عدم بقاء المصارف مجرد مؤسسات محايدة أمام حركة السوق.
- أن تكون المصارف قناة رئيسة لتدوير السيولة، وتمويل الاستثمار، واستقطاب القطاع الأجنبي.

وعندما فقط يمكن لليرة السورية الجديدة أن تتحول من إجراء تقني إلى ركيزة حقيقية للاستقرار والتنمية.

رابط وثيق بين العملة الجديدة والقطاع الأجنبي

لدى المصارف السورية مراكز سيولة بالعملات الأجنبية تسمح لها بتمويل التجارة الخارجية وجذب التحويلات والاستثمارات، غير أن هذه القدرة بقيت محدودة خلال السنوات الماضية بسبب عدم استقرار التعليمات الناظمة، وتعدد أسعار الصرف، والخوف من المخاطر التنظيمية والقانونية، ما دفع جزءًا كبيرًا من التعاملات بالقطع إلى الخروج من القنوات الرسمية نحو السوق السوداء.

ويأتي إطلاق الليرة السورية الجديدة في هذا السياق كفرصة لإعادة تنظيم هذا الملف تحديدًا، بحسب ما قاله الدكتور قوشجي، إذ إن نجاح أي عملة وطنية جديدة مرتبط مباشرة بقدرة الدولة على ضبط سوق القطع الأجنبي، وتقليص الفجوة بين السعر الرسمي والسوقي، وتشجيع الأفراد والشركات على إعادة تحويل العملات الأجنبية إلى المصارف بدل الاحتفاظ بها خارج النظام المالي.

وأكد الخبير قوشجي أن تفعيل الدور الحقيقي للمصارف في مجال القطع الأجنبي يتطلب سياسة نقدية واضحة ومستقرة، تضمن حرية التعامل بالعملات الأجنبية ضمن أطر قانونية شفافة، تحمي المصارف والمودعين من المخاطر التنظيمية، وتشجع تدفق القطع عبر القنوات الرسمية بدل السوق السوداء.

ودون هذا التفعيل، تبقى الليرة الجديدة معرضة للضغط الخارجي من سوق القطع، مهما كان شكلها أو عدد أصفارها.

كما أن توسيع دور المصارف في استقطاب التحويلات الخارجية وتمويل الاستيراد والتصدير عبر قنوات رسمية، من شأنه أن يعزز احتياطيات القطع لدى مصرف سوريا المركزي، ويقوي قدرة السياسة النقدية على الدفاع عن استقرار العملة الجديدة، ويحد من التقلبات الحادة في سعر الصرف، ما يعزز الثقة العامة بها كوسيلة ادخار وتبادل.

وفي المحصلة، فإن طرح الليرة السورية الجديدة وحذف صفرين من العملة القديمة يمثلان فرصة لإعادة تنظيم النظام النقدي، لكن نجاح هذه الخطوة مرتبط بمدى قدرة الدولة على ضبط سوق القطع الأجنبي، واستعادة السيولة إلى الجهاز المصرفي، وتوحيد القواعد التنظيمية، وبناء بيئة مالية شفافة ومستقرة.

يبلغ عدد المصارف العاملة في سوريا (العامة والخاصة التقليدية والخاصة الإسلامية) 21 مصرفًا، وفي نظرة إلى حجم الأصول البنكية يتضح عدم وجود أرقام رسمية لرؤوس أموال المصارف العامة والخاصة، في حين يبلغ مجموع رؤوس أموال المصارف الإسلامية (أربعة مصارف) وحدها نحو 60 مليار ليرة، وتبلغ تقديرات رؤوس أموال المصارف الكبيرة والخاصة الحكومية بمئات المليارات بحسب قيمتها السوقية وميزانياتها الختامية.

كيف يؤثر استبدال العملة السورية على قيمتها

أجرت عنب بلدي استطلاعًا عبر موقعها الإلكتروني، حول رأي السوريين بالأثر الذي سيخلفه استبدال العملة السورية وحذف صفرين منها، وشارك في الاستطلاع 2019 شخصًا، واستمر بين 27 من كانون الأول 2025 و3 من كانون الثاني الحالي.

رأى 44% من المستطعة آراؤهم أن استبدال العملة وحذف صفرين منها لن يؤثر على قيمتها، بينما يعتقد 42% منهم أن العملية سترفع قيمة الليرة، ورأى 14% فقط من المشاركين أن العملية ستخفض قيمة الليرة السورية.

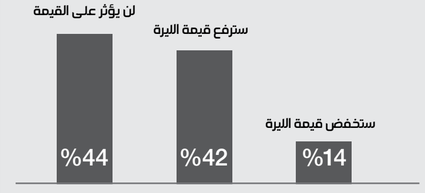

الحكومة السورية تخطط لمضاعفة إنتاج الغاز في 2026

عنب بلدي – أمير حقوق

تشهد سوريا تحركات متسارعة لإعادة تنشيط قطاع الطاقة في ظل التحديات الاقتصادية وضغوط تراجع الإمدادات، حيث تتجه الحكومة إلى زيادة الاستثمار في إنتاج الغاز الطبيعي بوصفه أحد أهم مصادر توليد الكهرباء ودعم النشاط الصناعي.

وفي هذا الإطار، كشفت وزارة الطاقة عن خطط طموحة لمضاعفة الإنتاج خلال العام الحالي، في محاولة لتقليص الفجوة بين العرض والطلب وتعزيز الاعتماد على الموارد المحلية.

وقال وزير الطاقة السوري، محمد البشير، في 14 من كانون الأول 2025، إن سوريا تتوقع ارتفاع إنتاجها من الغاز الطبيعي إلى 15 مليون متر مكعب يوميًا بحلول نهاية العام 2026، مقارنة بنحو سبعة ملايين متر مكعب حاليًا.

مدير الاتصال المؤسساتي في الشركة السورية للبترول (SPC)، صفوان شيخ أحمد، قال لعنب بلدي، إن الإنتاج الحالي يبلغ 7.6 مليون متر مكعب من الغاز السوري يوميًا، إضافة إلى ثلاثة ملايين متر مكعب أخرى لتغطية كامل الاحتياج اليومي.

رهان اقتصادي

الرقم المتوقع يفتح الباب أمام قراءة اقتصادية لمدى واقعية الزيادة المطروحة في إنتاج الغاز، وانعكاساتها المحتملة على سوق الطاقة والاقتصاد المحلي، خاصة وسط التحديات الاستثمارية والفنية التي تحيط بالقطاع، وتساؤلات إذا ما كانت هذه الزيادة كفيلة بإحداث فارق ملموس في توازن العرض والطلب خلال السنوات المقبلة.

هذا الرقم يعكس رهانًا اقتصاديًا مهمًا على تقليص فجوة الطاقة التي تُثقل كاهل الكهرباء والصناعة والمالية العامة، بحسب ما قاله الباحث الاقتصادي محمد السلوم.

وأضاف الباحث، في حديث إلى عنب بلدي، أن قطاع الغاز يعاني إرثًا ثقيلًا من الحرب والعقوبات، شمل تضرر الحقول في وسط سوريا، وشبكات النقل ومحطات المعالجة، ما أدى إلى تراجع الإنتاج والاعتماد على بدائل أعلى تكلفة وأقل كفاءة.

هذا الخلل لم يبقَ تقنيًا فحسب، بل تحول، بحسب تعبيره، إلى عامل ضاغط على سعر الصرف والتضخم ومستوى معيشة الأسر.

الزيادة المستهدفة لا تقوم أساسًا على اكتشافات جديدة، بل على إعادة تأهيل الحقول القائمة، وفي مقدمتها حقل "أبو رباح"، إلى جانب تحسين كفاءة الشبكات، بحسب الباحث الاقتصادي محمد السلوم.

في هذا الإطار، طُرحت مذكرات تفاهم مع شركات خارجية، من بينها "دانا غاز" الإماراتية، في مرحلة لا تزال محصورة بالتقييم الفني والدراسة، دون استثمارات إنتاجية مؤكدة حتى الآن.

وقد بدأت الشركة السورية للبترول عمليات حفر بئر للغاز في منطقة التواني بريف دمشق، في 28 من كانون الأول 2025.

مدير الاتصال المؤسساتي في الشركة السورية للبترول (SPC)، صفوان شيخ أحمد، قال لعنب بلدي، إن البئر تقع ضمن أحد "البلوكات" شمال دمشق بمنطقة التواني، موضحًا أنها من الآبار المكتشفة سابقًا.

وتشير التوقعات إلى إنتاج البئر كميات تقدّر بنحو 200 ألف متر مكعب من الغاز يوميًا.

وبيّن شيخ أحمد، في حديثه إلى عنب بلدي، أن الورشات والفنيين والمهندسين العاملين في شركة "SPC"، ضمن قطاع السورية للاستكشاف، قاموا بتأهيل حفارة البئر وصيانتها، وهي حفارة أمريكية الصنع تحمل اسم "National"، وذلك بجهود وكوادر محلية.

انخفاض بإنتاج الغاز نحو 75%

أما الخبير الاقتصادي الدكتور علي محمد، فشرح لعنب بلدي بالأرقام أن سوريا كانت تنتج في عام 2011 نحو تسعة مليارات متر مكعب من الغاز سنويًا، أي ما يعادل تقريبًا 24 إلى 25 مليون متر مكعب يوميًا.

بالمقابل، يبلغ الإنتاج الحالي نسبة لا تتجاوز سبعة ملايين متر مكعب يوميًا، أي ما يعادل نحو 2.5 مليار متر مكعب سنويًا، ما يعني أن الانخفاض في إنتاج الغاز السوري بلغ نحو 72 إلى 75% مقارنة بمستويات عام 2011.

وهذا الإنتاج لا يكفي لتغطية الاحتياجات المحلية، بحسب الخبير علي محمد، الأمر الذي دفع الحكومة السورية إلى الاعتماد بشكل كبير على الاستيراد لتلبية الطلب الداخلي، وللتوجه للبدء بتوقيع مذكرات تفاهم واتفاقيات مع شركات عالمية، بهدف تحسين واقع قطاع النفط والغاز والعمل على رفع مستويات الإنتاج.

التقديرات الحكومية تشير إلى إمكانية تحقيق زيادة في إنتاج الغاز تصل إلى نحو 50% بنهاية العام الحالي، خاصة مع وجود اتفاقيات أخرى قيد البحث أو التوقيع مع شركات عالمية، أضاف الخبير.

كما أشار إلى التعاقد مع أربع شركات سعودية مؤهلة وذات خبرة واسعة في مجالات الحفر والإنتاج وتطوير آبار النفط والغاز.

الغاز السوري قد يكون مدخلًا لتخفيف بعض الضغوط الاقتصادية، لكن معيار النجاح لن يكون حجم الوعود، بل ما إذا كانت هذه الأرقام ستُترجم إلى تحسن ملموس في الكهرباء والأسعار، أم ستبقى اختبارًا جديدًا للفجوة بين الخطط والواقع، أضاف السلوم.

الدكتور علي محمد توقع أن الشراكات في مجالات النفط والغاز والكهرباء والطاقة المتجددة في سوريا، تبشر بمرحلة جديدة من الاستثمار وإعادة الإعمار بهدف إعادة تأهيل القطاع ورفع مستويات الإنتاج.

انعكاس على تكلفة الإنتاج الصناعي

يمثل قطاع الغاز أحد العناصر الحيوية في البنية التحتية للطاقة في سوريا، ويشكل محركًا أساسيًا للنمو الاقتصادي وتطوير الصناعات المختلفة، ومع توقعات زيادة الإنتاج، يرجح خبراء الاقتصاد أنه سينعكس إيجابًا على قطاعات الاقتصاد السوري.

وهنا، أشار الباحث الاقتصادي محمد السلوم إلى أن نجاح هذه الخطة قد يخفف فاتورة استيراد الوقود لمحطات الكهرباء، ويقلل استنزاف العملة الصعبة، وينعكس على تكلفة الإنتاج الصناعي والخدمي.

ويرى أن المستفيد الأول نظريًا هو قطاع الكهرباء، ثم الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، فيما ينتظر المواطن الأثر الأكثر بساطة ووضوحًا، ساعات إنارة أطول، ومولدات أقل تكلفة وضجيجًا.

في زيادة الإنتاج السوري من النفط والغاز، لافتًا إلى وجود توقعات تشير إلى إمكانية زيادة إنتاج الغاز بمقدار أربعة إلى خمسة ملايين متر مكعب يوميًا مع بدء عمل هذه الشركات، خاصة في ظل تنوع اختصاصاتها وتكامل أدوارها.

من عمليات حفر بئر غاز في ريف دمشق – 28 كانون الأول 2025 (سانا)

أمريكا تستكشف

وقعت الشركة السورية للبترول مذكرة تفاهم مع كل من شركة "كونوكو فيليبس" وشركة "نوفاتيرا" الأمريكيتين، لتطوير واستكشاف حقول الغاز في سوريا، في 18 من تشرين الثاني 2025.

وذكرت وزرة الطاقة حينها أن المذكرة تنص على تطوير عدد من حقول الغاز القائمة، إضافة إلى إطلاق برامج استكشاف لحقول جديدة وفق أحدث المعايير الفنية والتقنية، بما يعزز قدرات الإنتاج الوطني ويدعم أمن الطاقة في سوريا.

وقال الرئيس التنفيذي للشركة السورية للبترول، يوسف قبلاوي، إنه بموجب مذكرة التفاهم، من المتوقع أن يرتفع إنتاج الغاز بمقدار أربعة إلى خمسة ملايين متر مكعب يوميًا خلال عام.

وقد سبقها إعلان شركة "دانة غاز" عن توقيع مذكرة تفاهم مع الشركة السورية للبترول لاستكشاف الإمكانات المتاحة لإعادة تطوير وتوسعة عدة حقول للغاز الطبيعي تنتشر وسط سوريا، في 12 من تشرين الثاني 2025.

وتشمل الاتفاقية، التي نشرتها الشركة، حقل غاز "أبو رباح"، الذي يعد أحد أكبر الاكتشافات الغازية في سوريا، إلى جانب مجموعة من الحقول الأخرى التابعة للشركة السورية للبترول.

وهدفت المذكرة إلى إجراء تقييم فني شامل للحقول المدرجة ضمن الاتفاق، تمهيدًا لاقتراح خطة تطوير متكاملة ترفع من حجم الإنتاج المحلي من الغاز، وذلك في حال نجاح التقييم والتوصل إلى اتفاق نهائي بشأن تنفيذ المشروع.

آباء سوريون يبحثون عن لغة مشتركة مع أبناء "العالم الرقمي"

عنب بلدي – كريستينا الشماس

لم تكن الفجوة بين جيل الآباء والأبناء يومًا بهذا الاتساع كما اليوم، أهالٍ تشكلت تجاربهم الحياتية في تسعينيات القرن الماضي، ضمن إيقاع اجتماعي أبطأ، وعلاقات مباشرة، ومساحات واضحة بين الحياة الخاصة والعامة، ليجدوا أنفسهم اليوم أمام واقع مختلف كليًا في تربية أبنائهم.

جيل جديد نشأ في بيئة رقمية مفتوحة، لا تعترف بالحدود الجغرافية أو الزمنية، وتفرض أنماطًا جديدة من التفكير والتواصل والتفاعل مع العالم، فلم تعد الخلافات في بيوت كثيرة محصورة في السلوك أو الدراسة أو الخيارات اليومية، بل امتدت إلى اختلافات أعمق تتعلق بطريقة فهم الحياة نفسها.

هذا التحول لم يغير فقط أسلوب حياة الأبناء، بل أعاد تشكيل العلاقة داخل الأسرة، فالأدوات التربوية التي اعتمد عليها الأهالي سابقًا لم تعد قادرة على ضبط إيقاع جيل يعيش جزءًا كبيرًا من حياته خارج الإطار التقليدي للبيت والمدرسة. وفي المقابل، يواجه الأبناء صعوبة في تفسير مخاوف أهاليهم، أو تفهم مرجعياتهم، في ظل عالم رقمي يمنحهم مصادر بديلة للمعرفة والتأثير والتوجيه.

تحاول عنب بلدي في هذا التقرير، الكشف عن ملامح الفجوة بين الأهالي وأبنائهم من "الجيل Z"، وتسليط الضوء على التحديات التي يعيشها كل من الآباء والأبناء، من خلال مقاربة اجتماعية وإنسانية تستند إلى شهادات وتجارب واقعية، وتفكيك التحولات التي أعادت تشكيل العلاقة داخل الأسرة.

ما "الجيل Z"

تشير هيئة الإحصاء الكندية (Statistics Canada) إلى أن "الجيل Z" يبدأ من مواليد عام 1993، إلا أن من المعروف على نطاق واسع أن أبناء "الجيل Z" ولدوا عمومًا بين منتصف التسعينيات من القرن الماضي ومنتصف العقد الأول من الألفية الثالثة.

وفي هذا الإطار، وصف تقرير نشره مركز "بيو للأبحاث" (Pew Research Center) هذا الجيل بالذات بأنه "ما بعد جيل الألفية"، وذكر أن أولئك الذين يندرجون في هذه الفئة ولدوا في العام 1996 وما بعده.

يُعتبر "الجيل Z" الذي نما خلال فترة نمو رقمي سريع، بمثابة جيل "بارع جدًا" في أمور التكنولوجيا والرقميات، إضافة إلى أن أولاد هذا الجيل لاقوا اهتمامًا كبيرًا على وسائل الإعلام مؤخرًا، بسبب آرائهم القوية فيما يتعلق بالسياسة والأحداث الجارية، وخاصة في الولايات المتحدة.

ومن الشائع عن هذا الجيل، أن أفراده يسلكون مسارًا تعليميًا مختلفًا، ما يؤهله ليتفوق على سابقيه من الناحية التعليمية والثقافية، إذ إن أفراده أقل عرضة للتسرب من المدرسة، وأكثر عرضة للالتحاق بالجامعات، بحسب "Pew Research Center".

وأضاف مركز الأبحاث أن من بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و21 عامًا، الذين تسربوا من المدرسة الثانوية في عام 2018، التحق 57% منهم في كلية مدتها سنتان أو أربع سنوات.

هذا بالمقارنة مع 52% بين "جيل الألفية" في عام 2003، و43% بين أعضاء "الجيل العاشر" في عام 1987.

جيل رقمي "بالفطرة"

تصف دراسات هذا الجيل بأنه رقمي بالفطرة، سريع التكيف مع التكنولوجيا، لكنه في الوقت ذاته أكثر عرضة للتشتت، والقلق، والضغط النفسي، نتيجة الانفتاح غير المشروط على العالم الافتراضي، وما يحمله من مقارنات دائمة، ومعايير مثالية مفروضة، وتدفق لا يتوقف للمعلومات، بعكس جيل التسعينيات، الذي تشكلت هويته في بيئة اجتماعية أكثر تماسكا، يعيش "الجيل Z" حالة ازدواجية بين العالمين الواقعي والافتراضي، ما ينعكس على علاقاته الأسرية، ونظرته إلى السلطة الأبوية، وطريقته في التعبير عن ذاته.

"أبرز ما كان يميزنا كجيل التسعينيات أننا كنا ننتظر، ننتظر الرسالة، ننتظر اللقاء، ننتظر الفرصة، اليوم ابني يريد كل شيء فورًا، وإذا لم يتحقق، يغضب وينغلق على نفسه"، بهذه العبارات بدأ سامر شعبان (45 عامًا)، أب لطفل مراهق، حديثه لعنب بلدي.

وصف سامر يومياته مع ابنه بأنها سلسلة من سوء الفهم، فبينما يرى الأب أن الصمت انعزال، يراه الابن مساحة شخصية، وبينما يعتبر الأب الهاتف مضيعة للوقت، يراه الابن وسيلته الأساسية للتواصل وبناء علاقاته.

هذا التباين يعكس ما تشير إليه الدراسات حول اختلاف أنماط التنشئة بين الجيلين، إذ نشأ أهالي التسعينيات في بيئة تعتمد على الضبط الاجتماعي المباشر، في حين يتعرض "الجيل Z" لتأثيرات رقمية غير مرئية لكنها عميقة.

عزلة غير مرئية

قالت ليان سعدا (38 عامًا)، وهي أم لطفلتين، "ابنتاي محاطتان بالناس على الإنترنت، لكني لا أراهن على أنهما تملكان صداقات حقيقية كما كنا نملكها".

عبّرت ليان عن قلقها من عزلة غير مرئية، حيث تقضي ابنتاها ساعات طويلة على الهاتف، وتفتقدان التفاعل الوجداني الحقيقي.

هذا القلق يتقاطع مع ما توضحه الدراسات حول الانعزال الاجتماعي لدى "الجيل Z"، رغم كثافة حضورهم الرقمي، وهو ما يؤدي إلى هشاشة عاطفية وصعوبة في بناء علاقات مستقرة.

تحاول ليان اعتماد أسلوب الحوار بدل المنع، لكنها تعترف بأن الأدوات التي تملكها محدودة، في ظل عالم يتغير أسرع مما تستطيع مواكبته.

ويرى توفيق بدر (50 عامًا)، أن الخلاف الأكبر مع ابنه لا يتعلق بالسلوك، بل بالقيم، "أنا أراه ذكيًا، لكنه لا يريد ما أردته له، لا يهتم بالوظيفة التقليدية، ولا يرى الاستقرار كما أراه"، قال توفيق.

اعتبر توفيق أن "الجيل Z" يرفض القوالب الجاهزة للنجاح، ويميل إلى البحث عن معنى شخصي للحياة والعمل، متأثرًا بنماذج رقمية ومؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي.

وقال إن هذه المقارنات المستمرة مع صور مثالية على المنصات الرقمية تسهم في خلق شعور دائم بعدم الرضا، وتوتر في العلاقة مع الجيل السابق.

تحديات نفسية واجتماعية معقدة

تواجه شريحة واسعة من أبناء "الجيل Z" مجموعة متداخلة من التحديات النفسية والاجتماعية، لم تكن حاضرة بهذا الشكل لدى الأجيال السابقة، أو لم تكن مرئية بالدرجة ذاتها.

أشارت دراسة بعنوان "خصائص الجيل Z وأهم مشكلاته النفسية والاجتماعية"، إلى أن هذه التحديات نتاج مباشر للتحولات الرقمية والثقافية المتسارعة، ولانفتاح هذا الجيل على عالم افتراضي غير مضبوط بالقيم أو الضوابط الاجتماعية التقليدية، ومن أبرز هذه التحديات:

• القلق والتفكير المفرط بالمستقبل: توضح الدراسة أن القلق يعد من أكثر الاضطرابات انتشارًا بين أبناء "الجيل Z"، إذ يعيش كثير منهم حالة تفكير دائم بالمستقبل، والخوف من الفشل، وعدم القدرة على تحقيق الذات في عالم شديد التنافس.

هذا القلق لا يرتبط فقط بالتحصيل الدراسي أو فرص العمل، بل يمتد إلى القلق الوجودي حول المعنى، والهوية، والمكانة الاجتماعية، في ظل تغير سريع للمعايير والقيم.

• الاكتئاب والهشاشة العاطفية: أشارت الدراسة إلى ارتفاع مؤشرات الاكتئاب بين أفراد هذا الجيل، نتيجة غياب العلاقات الواقعية العميقة، مقابل الاعتماد المتزايد على علاقات افتراضية سطحية.

وتؤكد أن كثافة التفاعل الرقمي لا تعني بالضرورة دعمًا نفسيًا حقيقيًا، بل قد تزيد من الشعور بالوحدة والفراغ العاطفي، خاصة عند المقارنة المستمرة مع صور مثالية لحياة الآخرين على وسائل التواصل الاجتماعي.

• العزلة الاجتماعية المقنّعة: رغم انخراط "الجيل Z" في الفضاء الرقمي، فإن الدراسة تبين وجود ما تصفه بـ"العزلة الاجتماعية غير المرئية"، حيث ينسحب الفرد تدريجيًا من المشاركة المجتمعية الفعلية، ويفضل التفاعل عبر الشاشات.

هذا النمط يضعف مهارات التواصل المباشر، ويؤثر على القدرة على بناء علاقات مستقرة داخل الأسرة والمجتمع.

• تشوش الهوية والصراع القيمي: تلفت الدراسة إلى أن أبناء "الجيل Z" يعيشون حالة ازدواجية قيمية، بين ما يتلقونه داخل الأسرة والمجتمع المحلي، وما يفرضه العالم الرقمي من أنماط حياة وقيم جديدة.

هذا التناقض يؤدي إلى ارتباك في تشكيل الهوية، وانعكاس ذلك في سلوكيات متقلبة، وصعوبة في اتخاذ قرارات طويلة الأمد تتعلق بالدراسة أو العمل أو العلاقات.

• الضغط الناتج عن المقارنات الرقمية: تؤكد الدراسة أن المقارنات المستمرة مع المؤثرين والمشاهير على المنصات الرقمية تخلق شعورًا دائمًا بعدم الكفاية، وتغذي الإحباط والضغط النفسي.

وينظر إلى هذا العامل بوصفه أحد أبرز مسببات تراجع الرضا عن الذات لدى هذا الجيل، خاصة في المراحل العمرية المبكرة.

• صراع الأجيال داخل الأسرة: ترى الدراسة أن هذه التحديات النفسية تتفاقم في ظل ضعف التواصل بين جيل الآباء وجيل الأبناء، فيؤدي اختلاف المرجعيات والقيم إلى سوء فهم متبادل، قد يدفع الأبناء إلى الانسحاب أو الصدام، ويدفع الأهالي إلى مزيد من القلق والتشدد، ما يوسع الفجوة داخل الأسرة بدل ردمها.

وتخلص الدراسة إلى أن التعامل مع هذه التحديات لا يمكن أن يتم من خلال أدوات تربوية تقليدية، بل يتطلب فهمًا أعمق لطبيعة التحولات التي يعيشها "الجيل Z"، ودورًا أكثر مرونة للأسرة والمؤسسات الاجتماعية، يقوم على الاحتواء والحوار، لا على الضبط والسيطرة.

نساء يستخدمن هواتفهن المحمولة أمام علم في ساحة باب توما ليلة رأس السنة 31 كانون الأول 2024 (رويترز)

تحت تأثير الفقر والتفكك الأسري

"شم الشعلة".. ظاهرة تتسع في حلب

ظاهرة شم الشعلة مرتبطة مباشرة بالضغوط الاقتصادية والتفكك الأسري في مرحلة ما بعد الحرب (تعديل عنب بلدي)

عنب بلدي – محمد ديب بظت

تتصاعد ظاهرة "شم الشعلة" أو استنشاق المذيبات بين الأطفال في مدينة حلب، حيث بات مشهد الأطفال وهم يحملون عبوات المذيبات أو اللواصق شائعًا في مناطق محددة داخل المدينة، في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية تدفع الفئات الأضعف نحو سلوكيات خطرة وغير مراقبة.

وتتركز الظاهرة بشكل واضح في الحديقة العامة وسط المدينة، وساحة "سعد الله الجابري"، إضافة إلى انتشارها في محيط قلعة "حلب"، حيث يتجمع الأطفال والمراهقون مستفيدين من ضعف الرقابة وازدحام المنطقة.

سمّ سهل الشراء

طبيًا، أوضح الدكتور محمد شعبان، اختصاصي في طب الأطفال، أن المواد المستنشقة "تصل إلى الدماغ مباشرة خلال ثوانٍ عبر الرئتين"، ما يسبب اضطرابًا سريعًا في الوعي وفقدانًا مؤقتًا للإدراك.

وأكد الاختصاصي، خلال حديث إلى عنب بلدي، أن التعرض المتكرر يترك آثارًا تراكمية خطيرة، مثل تراجع الذاكرة وضعف التركيز وتلف الخلايا العصبية على المدى البعيد.

وحذر شعبان من أن سهولة شراء هذه المواد ورخص ثمنها يجعلها وسيلة "إدمان صامتة"، لا يشعر معها الطفل أو المراهق بخطورة ما يفعله، ولا يلاحظ الأهل التغير إلا بعد ظهور مشكلات سلوكية واضحة.

معظم الأطفال الذين يظهرون في أماكن انتشار الظاهرة خارج أي مسار تعليمي، إذ إن كثيرًا منهم لا يرتادون المدارس أساسًا نتيجة النزوح المتكرر والفقر، أو التفكك الأسري.

ويؤدي غياب المدرسة، بوصفها مساحة حماية اجتماعية يومية، إلى زيادة قابلية هؤلاء الأطفال للانخراط في سلوكيات خطرة، من بينها استنشاق المذيبات، وسط غياب جهة قادرة على المتابعة أو التدخل.

انفصال عن الواقع

علا حريري، خريجة قسم علم الاجتماع من جامعة "حلب"، قالت إن الظاهرة مرتبطة مباشرة بالضغوط الاقتصادية والتفكك الأسري في مرحلة ما بعد الحرب.

المراهق الذي يعيش خارج المدرسة، وداخل بيئة فقيرة ومضطربة، يبحث عن أي مهرب، فعبوة "الشعلة" تمنحه دقائق من الانفصال عن واقعه، وفقًا لحديث حريري إلى عنب بلدي.

المشكلة أن هذا السلوك يعيد تشكيل الدماغ، ويفاقم الميل للعنف والانعزال، ويخلق ارتباطًا نفسيًا صعب الفكاك.

وترى حريري أن مواجهة الظاهرة لا تتم عبر العقابة أو الملاحقة، بل عبر بناء بيئة داعمة، وتوفير مساحات آمنة للأطفال، وتفعيل المبادرات المجتمعية في المناطق التي تنتشر فيها الظاهرة.

ويرصد أهالٍ وأصحاب محال تجارية في محيط الحديقة العامة وساحة "سعد الله الجابري"، سلوكيات عدوانية متزايدة لدى بعض الأطفال المتعاطين، من بينها سرعة الانفعال، واللامبالاة، والعزلة عن المحيط الاجتماعي، مقابل غياب شبه تام للدعم النفسي أو التوجيه السلوكي.

فراغ أسري وغياب دعم

بدورها، قالت هند عقيل، الناشطة الاجتماعية وعضو لجنة مكافحة التسول سابقًا في حلب، أن ظاهرة استنشاق المذيبات لدى الأطفال والمراهقين ليست مجرد سلوك طفولي، بل تعكس نقصًا في الأمان والتحفيز الصحي، وظهورها مرتبط بضغط نفسي، وفراغ أسري أو مجتمعي، وضعف التوجيه للطفل، إضافة إلى الأحياء المحرومة من الأنشطة الترفيهية، وغياب البيئة الداعمة نفسيًا واجتماعيًا.

وأضافت عقيل، في حديث إلى عنب بلدي، أن الأطفال قد يلجؤون لهذه السلوكيات أحيانًا للفت الأنظار أو إثبات الذات أمام المجتمع، أو تقليد أقرانهم، دون إدراك المخاطر الصحية والمعنوية والاجتماعية.

وأكدت عقيل أن غياب الأماكن المخصصة للترفيه والنشاطات المنظمة، مثل الملاعب والنوادي الشبابية، يترك المجال مفتوحًا للأطفال لمغامرات خطرة، موضحة أن الطفل في بيئة تفتقر للإشراف يصبح أكثر عرضة للسلوكيات التجريبية غير الآمنة.

وحول دور الأسرة، قالت عقيل إن جزءًا كبيرًا من الأهالي لا يملكون الوعي الكافي بخطورة السلوك، أو منشغلون بتأمين لقمة العيش، فيما يتعامل بعضهم مع الموضوع على أنه مجرد لعب أو مزحة، من دون أن يدركوا الأضرار الصحية المحتملة، بما فيها تأثيرها على الجهاز العصبي والهضمي والأسنان، إضافة إلى آثارها النفسية الطويلة المدى.

وشددت على أن الاستجابة الحالية للظاهرة غير كافية، وغالبًا ما تكون رد فعل بعد انتشار مقاطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي، مشيرة إلى أن معالجة المشكلة تتطلب توفير بدائل آمنة وجاذبة للأطفال، مع متابعة مبكرة من الجهات المعنية، وليس الاكتفاء بإطلاق التحذيرات.

المطلوب تدخل على مستويات

لفتت الناشطة الاجتماعية هند عقيل، إلى أن التدخل يجب أن يتم على عدة مستويات، أولها الأسرة من خلال زيادة الوعي، ومراقبة المحتوى الذي يشاهده الطفل، وخلق تواصل يومي معه.

وعلى المستوى المجتمعي، فمن الأهمية بمكان، فتح مساحات لعب آمنة، وتنظيم نشاطات تطوعية وثقافية ورياضية، وتدريب فرق محلية لرصد السلوكيات الخطرة والإبلاغ عنها للجهات المعنية.

وعلى مستوى الجهات الرسمية، فالأولوية تشديد الرقابة على بيع المواد الخطرة للأطفال، وتفعيل دور المراكز الثقافية والنوادي، مع حملات توعية مستمرة في المدارس ووسائل الإعلام.

وإضافة إلى ما سبق، أشارت عقيل إلى أهمية توفير بدائل تعليمية وترفيهية آمنة، مثل ورشات رسم وموسيقا وبرمجة بسيطة وأعمال يدوية ومخيمات صغيرة مجانية.

مركز مؤقت

تواصلت عنب بلدي مع مدير مركز مكافحة التسول في حلب، محمد عثمان، للاستفسار عن الحالات التي سجلها المركز خلال الأشهر الماضية لأطفال يتعاطون مادة "الشعلة"، وعن الأعراض والسلوكيات التي رصدت لديهم، إضافة إلى آليات التدخل المتبعة من ناحية العلاج أو المتابعة النفسية، والعدد الإجمالي للحالات المسجلة.

واكتفى عثمان بالقول إن المركز "بصدد إعادة التأهيل"، وإن الموضوع "يحتاج إلى شرح طويل وليس جزئية بسيطة"، دون الإدلاء بأي تفاصيل تتعلق بعدد الحالات أو طريقة التعامل معها.

وأضاف أن المركز "مؤقت وليس دائمًا"، ولا يقدم خدمات تأهيل أو تدريب لهؤلاء الأطفال، بل يقتصر دوره حاليًا على "استقبال الحالات وتحويلها إلى دور رعاية متخصصة".

حالات شائعة..

الأورام الشحمية.. كيف نميزها عن الأكياس الدهنية؟

يعد الورم الشحمي، المعروف أيضًا بـ"الشحموم"، ورمًا حميدًا (غير سرطاني) يتكون من نسيج دهني ينمو تحت الجلد، وفق ما أوضحه اختصاصي الجراحة العامة والتنظيرية، والمدرس في كلية الطب البشري بجامعة "طرطوس"، الدكتور فادي سليمان، لعنب بلدي.

عادة ما يكون سطح الورم أملس متحركًا وغير مؤلم، قال الاختصاصي، ويتراوح حجمه بين سنتمتر وعدة سنتمترات، وتميل هذه الأورام إلى الظهور في منتصف العمر، إذ تتسبب في تكوين كتل دائرية أو بيضاوية تحت الجلد.

وبحسب الدكتور سليمان، فإن الأورام الشحمية:

• من أكثر الأورام اللحمية الحميدة شيوعًا.
• تنمو ببطء عادة.
• غير مؤلمة في معظم الحالات.
• قابلة للحركة تحت الجلد.
• ذات ملمس طري ومطاطي.
• يمكن أن تكون مفردة أو متعددة.

الأسباب وعوامل الخطر

قال سليمان، إن السبب الدقيق غير معروف، لكن هناك عوامل قد تلعب دورًا، مثل:

• الوراثة: تاريخ عائلي يزيد الاحتمال.
• الإصابات: قد تحدث بعد رضّة أو إصابة في المنطقة.
• بعض الأمراض: متلازمة "غاردنر" (اضطراب وراثي نادر يصنف كنوع فرعي من داء البوليبيات الغدي العائلي (FAP).

التشخيص

• الفحص السريري: من قبل الطبيب.
• الموجات فوق الصوتية (Ultrasound): للتمييز بين الكتل.
• التصوير بالرنين المغناطيسي (MRI): للحصول على تفاصيل أكثر.
• الخزعة (Biopsy): في حالات الشك أو الخصائص غير النموذجية.

خيارات العلاج

شرح اختصاصي الجراحة العامة والتنظيرية آلية العلاج، إذ تتم عبر الطرق الآتية:

• المراقبة: إذا كانت صغيرة وغير مزعجة.
• الاستئصال الجراحي: الخيار الرئيس، خاصة إذا كانت كبيرة الحجم، مؤلمة، تنمو بسرعة، أو تسبب تشويهًا جماليًا.

ولفت سليمان إلى أن الأورام الشحمية ليست معدية ولا تنتشر إلى أعضاء أخرى، وهي حميدة ولا تتحول عادة إلى أورام خبيثة، كما أنها نادرًا ما تعود بعد الاستئصال الكامل.

وأشار الدكتور سليمان إلى أهمية التفريق وعدم الخلط بين الأورام الشحمية و"الكيسات نظيرة البشرة" (Epidermoid Cysts)، اللذين يظهران تشابهًا إلى حد كبير.

وأضاف سليمان أن الطبيعة والتكوين لـ"كيسات نظيرة البشرة" هي عبارة عن "كيسة" (تجويف مملوء بمادة) وليست ورمًا صلبًا، تتكون من خلايا بشرة محصورة تحت الجلد تحتوي على مادة كيراتينية (مادة بيضاء جبنية ذات رائحة مميزة).

المظهر والخصائص لـ"كيسات نظيرة البشرة"

• الملمس: متماسك، غير مطاطي، أقل حركة من الورم الشحمي.
• الشكل: قبة منتظمة، قد تكون ناعمة أو خشنة الملمس.
• العلامة المميزة: فتحة مركزية صغيرة (مسام مركزي) غالبًا ما تكون مرئية.
• المحتوى: مادة بيضاء/صفراء جبنية القوام (كيراتين)

المواقع الشائعة لـ"الكيسات"

• الوجه، الرقبة، الصدر، الظهر، منطقة الأعضاء التناسلية.
• أي منطقة يوجد فيها شعر.

الأعراض

• قد تكون ملتهبة ومؤلمة خاصة إذا انفجرت أو تعرضت للعدوى.
• تنمو بسرعة أكبر من الأورام الشحمية.
• تفرز مادة بيضاء كريهة الرائحة.

علاج "الكيسة نظيرة البشرة"

• الاستئصال الجراحي الكامل مع الجدار الداخلي لـ"الكيسة".
• مهم جدًا إزالة الجدار بالكامل لمنع العودة.
• في حالة الالتهاب: قد تحتاج إلى علاج بالمضادات الحيوية أولًا، وفق الدكتور سليمان.

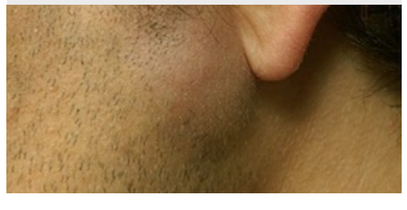

تحت ضغط ثنائية الشهرة وكسب المال

فنانون إلى "تيك توك" وصناع محتوى إلى التمثيل

عنب بلدي – أمير حقوق

يبرز في الدراما السورية توجه لافت، إذ إن هناك فنانين وممثلين يزاحمون صناع المحتوى على منصة "تيك توك"، بينما يشق "تيك توكرز" طريقهم نحو الدراما، في حالة تبادل أدوار.

يعكس هذا التوجه العكسي حالة انتقالية تعيشها الثقافة البصرية الدرامية في سوريا، عبر فنانين يعيدون تعريف حضورهم، وصناع محتوى يطمحون لتثبيت أقدامهم في عالم التمثيل، وبين الطرفين، يقف الجمهور حكمًا نهائيًا، يقرر من يستحق البقاء، ومن كانت شهرته مجرد "ترند" عابر.

لم يعد ظهور الممثل السوري مقتصرًا على الشاشة الصغيرة أو خشبة المسرح، فقد اتجه عدد متزايد من الفنانين إلى "تيك توك" بوصفها منصة سريعة للوصول إلى جمهور واسع، خاصة فئة الشباب.

وبالتالي باتت الفيديوهات القصيرة، والبث المباشر، والمقاطع اليومية غير الرسمية، أدوات جديدة للفنان للتواصل، وترويج أعماله، وأحيانًا لتأمين دخل إضافي في ظل تراجع الإنتاج الدرامي وقلّة الفرص.

في المقابل، تشهد الدراما السورية دخول وجوه قادمة من "تيك توك" ووسائل التواصل الاجتماعي، كقمر الطائي وبيسان إسماعيل وسوناتا سكاف.

تداخل بين حقلين مختلفين

هذا العبور من الهاتف إلى الكاميرا الاحترافية، والتوجه العكسي بين الفنانين وصناع المحتوى، أثار جدلًا واسعًا بين النقاد والجمهور، فبين من يراه تجديدًا وضخ دماء جديدة، ومن يعتبره تهديدًا لمعايير المهنة وإقصاء للممثلين، مع اضطرارهم للجوء للمنصات الرقمية بغية الاستمرارية والمال، ويبقى السؤال مفتوحًا حول حدود الموهبة ودور الشهرة في صناعة الفن.

الناقد الفني عامر عامر قال، إن المشهد اليوم أمام حالة تداخل بين حقلين مختلفين، هما حقل فني تقليدي (الدراما، السينما) تحكمه معايير مهنية، وهرمية إنتاج، وزمن طويل لبناء النجومية، وحقل رقمي سريع (تيك توك) يقوم على الانتشار اللحظي، والخوارزميات، وبناء الشهرة من دون وسيط مؤسسي.

وأضاف الناقد، في حديث إلى عنب بلدي، أن التوجه العكسي لا يعني تبادل أدوار بقدر ما يعكس أزمة في البنية التقليدية للإنتاج الفني، مقابل تغيرات في اقتصاد السوق.

فالفنانون يتجهون إلى "تيك توك" لاستعادة جمهور فقدوه أو لم يعودوا يصلون إليه عبر الشاشة التقليدية، وصناع المحتوى يتجهون إلى الدراما بحثًا عن الشرعية، والاعتراف، والانتقال من "الترند" إلى "الاسم".

> الممثلون يذهبون إلى منصة "تيك توك" كي لا يغيبوا، أما صناع المحتوى فيلجؤون إلى الدراما كي يُعترف بهم.
>
> عامر عامر
> ناقد فني

صورة الفنان مهددة

يؤثر توجه الفنانين إلى منصة "تيك توك" على مدى تفرغ الفنان لمشاريع درامية يشارك فيها من ناحية، وعلى صورته بين الجمهور من ناحية ثانية، فقد يتسبب كلام متسرع أو رد فعل خاطئة على "تيك توك"، بالتأثير على صورة الفنان، وفق ما قاله الصحفي والناقد الفني أنس فرج.

وأشار فرج، في حديث لعنب بلدي، إلى أن ذلك يعكس صناع المحتوى، من الذين تساعدهم جماهيريتهم على هذه المنصات وأرقام المتابعين لديهم في الوصول للأعمال الدرامية، وهو ما يثير شهية المنتجين لإشراكهم في هذه الأعمال، بغض النظر عن مدى إتقانهم للدور الذي يقدمونه، وأخذهم الفرصة من ممثل احترافي يستحقها.

مصدر رزق واستمرار

بين الدوافع الاقتصادية، واستمرارية الوجود، والوصول للجمهور، يشرح نقاد الفن عوامل هذا التوجه العكسي، الذي يسود المشهد الفني بسوريا اليوم.

يرى الناقد الفني أنس فرج، أن عوامل عديدة تقف خلف هذا التوجه، أبرزها العامل الاقتصادي، فمع كثرة العاملين في المجال الفني وقلة عدد الأعمال، مع حالة من "الشللية"، يندفع عدد من الممثلين للبحث عن مصدر كسب آخر مع قدرة منصة مثل "تيك توك"على تحقيق ربح سريع، ما يسهل عملية الاشتراك والظهور عبر المنصات.

بالتوازي مع حاجة الممثلين بالمقابل لحضور إعلامي مستمر، واستقطاب ذاكرة الجيل الجديد المتابع لهذه المنصات، فضلًا عن تواصلهم مع صناع محتوى ومؤثرين عبر هذه "اللايفات"، ما يعني وصولهم لشريحة مختلفة من المتابعين.

يوافقه الناقد الفني عامر عامر، معتبرًا أن تراجع فرص العمل الفني وضيق السوق الدرامي، مع انكسار النموذج القديم للنجومية، حيث لم تعد الشاشة وحدها كافية، والحاجة للتواصل المباشر مع الجمهور من دون وسيط محدد كشاشة التلفزيون، بالإضافة إلى أن المنصات تفتح مصادر دخل جديدة أو بديلة، تعتبر أبرز العوامل التي غذت هذا التحول.

ماذا عن الدراما؟

تبقى الدراما السورية المتأثر الأساسي وسط هذه التوجهات والتبدلات، مع احتمالية الشقين الإيجابي والسلبي لها، بحسب ما يعتقده نقاد الفن.

الناقد عامر عامر أشار إلى أن الأمر قد يُفقد بعض الفنانين هالتهم إذا لم يحسنوا إدارة حضورهم في هذه المنصات، ويكشف أحيانًا فجوة بين الموهبة الأدائية والقدرة على التواصل الرقمي، لكنه ليس خطرًا بحد ذاته، إن تم بوعي وحدود.

أما عن دخول صناع المحتوى إلى الدراما، فهنا الخطر الأكبر، بحسب تعبيره، وذلك سيرتب تشويه مفهوم التمثيل إذا تم التعاطي معه كمحتوى وطبيعة المحتوى الذي يقدمونه، وعدم الإفساح لمشاهير "تيك توك" لتصدر المشهد الدرامي.

نجوم سوريون يلجؤون إلى تيك توك وتيك توكرز يدخلون عالم التمثيل (تعديل عنب بلدي)

"AI Overviews" قد تعرّض حياة المستخدمين للخطر

كشف تحقيق أجرته صحيفة "ذا جارديان" البريطانية أن المعلومات الصحية الخاطئة والمضللة في ملخصات الذكاء الاصطناعي من شركة "جوجل" تعرّض المستخدمين للخطر.

وقالت الشركة، إن أداة "AI Overviews"، التي تستخدم الذكاء الاصطناعي التوليدي لتقديم ملخصات سريعة عن المعلومات الأساسية حول موضوع أو سؤال ما، "مفيدة" و"موثوقة"، لكن بعض هذه الملخصات، التي تظهر في أعلى نتائج البحث، قدّمت معلومات صحية غير دقيقة وجعلت المستخدمين عُرضة للضرر، بحسب تحقيق "ذا جارديان".

في إحدى الحالات التي وصفها الخبراء بأنها "خطيرة للغاية"، نصحت أداة "جوجل" مرضى سرطان البنكرياس بتجنب الأطعمة عالية الدسم.

وأكد الخبراء أن هذا يُخالف تمامًا التوصيات الصحية، وقد يزيد من خطر وفاة المرضى بسبب هذا المرض.

وفي مثال آخر وصفه الخبراء بـ"المقلق"، قدمت أداة الشركة معلومات خاطئة حول اختبارات وظائف الكبد الأساسية، ما قد يجعل الأشخاص المصابين بأمراض كبدية خطيرة يعتقدون خطأ أنهم بصحة جيدة.

وأعطت عمليات البحث على "جوجل" إجابات حول فحوصات سرطان النساء معلومات "خاطئة تمامًا"، وهو ما قد يدفع الناس، بحسب الخبراء، إلى تجاهل أعراض حقيقية.

وعلّق متحدث باسم "جوجل" بأن العديد من الأمثلة الصحية التي تمت مشاركتها معهم كانت "لقطات شاشة غير مكتملة"، ولكن بحسب ما تمكنوا من تقييمه، فقد أشارت الأداة إلى "مصادر معروفة وموثوقة وتوصي باستشارة الخبراء".

يأتي تحقيق "ذا جارديان" في ظل تزايد المخاوف من أن بيانات الذكاء الاصطناعي قد تُربك المستهلكين الذين قد يفترضون أنها موثوقة.

ففي تشرين الثاني 2025، أظهرت دراسة أن "روبوتات" الدردشة المدعومة بالذكاء الاصطناعي عبر منصات متعددة قدمت نصائح مالية غير دقيقة، بينما أُثيرت مخاوف مماثلة بشأن ملخصات الأخبار.

وقالت مديرة قسم التسويق الرقمي في مؤسسة "ماري كوري" الخيرية المعنية برعاية المرضى في مراحلهم الأخيرة، ستيفاني باركر، إن الناس يلجؤون إلى الإنترنت في لحظات القلق والأزمات، مشيرة إلى أنه إذا كانت المعلومات التي يتلقونها غير دقيقة أو خارجة عن سياقها، فقد تُلحق ضررًا بالغًا بصحتهم.

واكتشفت صحيفة "ذا جارديان" عدة حالات لمعلومات صحية غير دقيقة في أداة "AI Overviews" من "جوجل"، أثارت مخاوف مجموعة من الجمعيات الصحية والخيرية والمهنيين الصحيين.

ووجد تحقيق الصحيفة أن أداة "جوجل" الذكية تقدم نتائج مضللة لعمليات البحث المتعلقة بالصحة النفسية.

وردت "جوجل" بأن الأغلبية العظمى من ملخصات الذكاء الاصطناعي الخاصة بها واقعية ومفيدة، وأنها تعمل باستمرار على تحسين جودتها، مضيفة أن معدل دقة "AI Overviews" يضاهي ميزات البحث الأخرى لديها، مثل المقتطفات المميزة، التي كانت موجودة لأكثر من عقد.

وذكرت الشركة أنها ستتخذ الإجراءات المناسبة وفقًا لسياساتها في حال أساءت أداة "AI Overviews" تفسير محتوى "الويب" أو أغفلت السياق.

"ولادة مبكرة" تجمع زيدان ونجم الدين في موسم الرياض

بين الكوميديا والغموض، وعلى إيقاع أسئلة إنسانية تتجاوز المكان، جاءت مسرحية "ولادة مبكرة" لتجمع أسماء طالما ارتبط حضورها بذاكرة الجمهور السوري والعربي، في العاصمة السعودية الرياض، إذ التقى الفنانان أيمن زيدان وسوزان نجم الدين مجددًا في العرض المسرحي.

العرض جاء ضمن فعاليات موسم الرياض، في تجربة تعيد الثنائي الشهير إلى الواجهة بعد سنوات من الغياب.

روما.. خلفية مكانية

تدور أحداث المسرحية في مدينة روما الإيطالية، حيث تنسج القصة خيوطها حول لغز غامض تشهده شوارع المدينة، يتمثل في ظهور نساء يبدين وكأنهن حوامل، قبل أن تتكشف مع تطور الأحداث أسرارًا غير متوقعة تقود إلى سلسلة من المفارقات الدرامية والمواقف الكوميدية الساخرة.

ويتقاطع هذا الخط مع قصة مجموعة من اللصوص يستخدمون النساء المتنكرات بالحمل لنقل الأموال، في محاولة للهرب من ملاحقة الشرطة، ما يفتح الباب أمام أحداث متسارعة تحمل طابعًا غامضًا ومفاجئًا.

الفنان أيمن زيدان، قال إن اختيار مدينة روما كمكان للأحداث لا يحمل دلالة سياسية أو ثقافية مباشرة، مؤكدًا أن القضايا التي تطرحها المسرحية إنسانية واجتماعية عامة، ويمكن أن تنطبق على أي مجتمع.

وأشار إلى أن الخلفية المكانية جاءت كإطار درامي يخدم الحبكة، من دون أن يغيّر من جوهر الطروحات التي تلامس الشارع العربي.

من جانبها، تحدثت الفنانة سوزان نجم الدين عن عودتها للتعاون مع أيمن زيدان، معتبرة أن هذا اللقاء المسرحي يشكل امتدادًا لكيميا فنية اعتادها الجمهور منذ سنوات.

وأوضحت أن "ولادة مبكرة" تمثل أول تجربة مسرحية تجمعها بزيدان منذ مشاركتهما في مسلسل "نهاية رجل شجاع"، لافتة إلى أنها تجسد شخصية زوجة تقف إلى جانب زوجها في مواجهة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية.

أما الفنان محمد حداقي، فأعرب عن سعادته بالمشاركة في العمل، مشيرًا إلى أنه يقدم خمس شخصيات مختلفة على خشبة المسرح، في تجربة وصفها بالغنية والمليئة بالتحديات، معربًا عن سعادته بالعودة إلى الجمهور ضمن فعاليات موسم الرياض.

بدوره، قال وائل زيدان، إن تفاعل الجمهور مع العروض الأولى كان لافتًا، واعتبره دافعًا إضافيًا للفريق لمواصلة تقديم العرض بنفس الحماسة.

كما أشارت الفنانة لمى بدور إلى تفاعل الحضور مع الطرح الكوميدي، رغم اختلاف اللهجات، مؤكدة أن الجمهور أبدى تقبلًا واضحًا للمحتوى المقدم.

الفنانان أيمن زيدان وسوزان نجم الدين في مشهد من مسرحيتهما والادة مبكرة – 25 كانون الأول 2025 (موسم الرياض/إنستجرام)

أيمن زيدان مؤلف ومخرج

عُرضت مسرحية "ولادة مبكرة" على مسرح "بكر الشدي" في منطقة "بوليفارد سيتي"، بمشاركة نخبة من الفنانين السوريين، بينهم محمد حداقي ووائل زيدان ولمى بدور وحازم زيدان، وتولى أيمن زيدان تأليف العمل وإخراجه، في تجربة مسرحية جديدة تضاف إلى مسيرته الفنية الطويلة.

واستمرت عروض مسرحية "ولادة مبكرة" من 24 حتى 29 من كانون الأول 2025، وسط إقبال جماهيري، فيما نشر الحساب الرسمي لموسم الرياض صورًا من كواليس العرض، أظهرت تفاعلًا بين فريق العمل، وبين الجمهور السعودي الذي أكد في منصات وسائل التواصل الاجتماعي إعجابه بالعرض، وبجدارة المسرح السوري.

قصي وكاريس "بـ5 أرواح" في رمضان

الجمهور السوري والعربي على موعد مع مسلسل "بـ5 أرواح" في الموسم الرمضاني المقبل، الذي يجمع من جديد نجمي الدراما السورية كاريس بشار وقصي خولي، بعد أعمال مشتركة سابقًا خلّفت بصمة في ذاكرة المشاهدين.

المسلسل، الذي تنتجه شركة "الصباح إخوان" ويخرجه رامي حنّا، ومن تأليف بلال شحادات، يُعد واحدًا من الأعمال الاجتماعية للموسم، وسيلقي الضوء على قضايا إنسانية معاصرة ضمن حبكة تشويقية، تتناول تفاصيل الإنسان وتناقضاته.

تناقضات الإنسان وجوانبه النفسية

"بـ5 أرواح" ينتمي إلى الدراما الاجتماعية ذات الطابع التشويقي، ويعتمد على فكرة مركزية تحمل رمزية قوية منها تعدد الجوانب النفسية أو التحولات التي يمر بها الأبطال، ما يعطي العمل طابعًا غنيًا من الانفعالات الدرامية، بحسب صناع العمل.

قصي خولي تحدث عن المسلسل، موضحًا أن العنوان يحمل أكثر من قراءة، وهو عن الإنسان بكل تناقضاته، مشيرًا إلى أن مظهره في المسلسل، مثل وجود الحية، مرتبط ارتباطًا وثيقًا بطبيعة الشخصية التي يؤديها، وهو عنصر اعتمد عليه لخدمة الدور.

النقاش الدائر حول معنى "5 أرواح" يشير إلى تفسيرات متعددة، قد تتعلق بخمس محاولات، أو خمس شخصيات لكل منها قصة مختلفة، أو دلالات إنسانية عميقة تعكس تعقيدات الشخصية الإنسانية، بحسب ما ذكره خولي.

وعبّر خولي عن سعادته بالعمل مجددًا مع الفنانة كاريس بشار، مبيّنًا أن العلاقة التي تجمعهما تتخطى حدود التعاون المهني إلى صداقة تقوم على الاحترام والثقة المتبادلة.

بدورها، عبرت كاريس بشار عن حماستها لهذا التعاون الفني، مؤكدة أن "الأجواء بين أفراد الفريق رائعة"، وأن العمل يحتوي على مشاهد إنسانية عميقة تزيد من تعلق المشاهدين بالمحتوى.

وتجسد كاريس في العمل شخصية جديدة كليًا، بحسب تعبيرها، نافية ما تردد عن تقديمها دور فنانة أو راقصة شعبية، منوهة إلى أن تلك الانطباعات غير صحيحة على الإطلاق.

وأشارت كاريس إلى أن الالتباس ربما سببه عنوان العمل أو بعض الصور المتداولة، لكنها شددت على أن الدور الذي تؤديه يعيد تمامًا عن هذا النمط، ويختلف جذريًا عمّا قدمته في أعمالها السابقة.

وتعتقد أن الجمهور ينتظر عودة ثلاثيتها مجددًا إلى جانب قصي خولي ورامي حنا، بعد غياب دام أكثر من 15 عامًا، منذ تعاونهم في مسلسل "على قيد الحياة" عام 2009، لافتة إلى أن ذلك العمل لم ينل حظه من الانتشار بسبب عرضه على قناة مشفرة.

يشارك في مسلسل "بـ5 أرواح"، إلى جانب بطليه كاريس بشار وقصي خولي، عدد من الفنانين السوريين واللبنانيين، منهم: عادل كرم، رفيق علي أحمد، عبده شاهين، جوزيف بو نصار، تيسير إدريس، سمارة نهرا، طلال الجردي، جنيد زين الدين.

التحضير والإنتاج

بدأ تصوير المسلسل في لبنان نهاية تشرين الأول 2025، مع استعدادات مكثفة للفريق الفني قبل دخوله السباق الرمضاني، وقد تم التخطيط لتقديم العمل في 30 حلقة تتناول عديدًا من القضايا الاجتماعية والإنسانية بعين درامية معاصرة.

يأتي هذا الإنتاج كجزء من نشاط درامي لافت تشهده الساحة السورية، استعدادًا لموسم رمضان 2026، وسط ترقب من المشاهدين لعرض موسم يقدم قصصًا واقعية ومعالجة موضوعية للأزمات الإنسانية والاجتماعية.

الفنان قصي خولي والفنانة كاريس بشار من حفل شركة الصباح اللبنانية للإنتاج الفني – 29 تشرين الأول 2025 (النهار)

كتاب

سوريا ما قبل الثورة

كتاب يشرّح البنية السياسية والاجتماعية للنظام السابق

يحاول كتاب "سوريا ما قبل الثورة" للكاتب محمد منصور، تقديم قراءة تحليلية للواقع السوري في السنوات التي سبقت اندلاع الثورة عام 2011، من خلال تتبع البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حكمت البلاد خلال عقود، وتشكلت في ظلها علاقة السلطة بالمجتمع. لا يتعامل الكتاب مع الثورة بوصفها حدثًا مفاجئًا أو طارئًا، بل يضعها في سياق طويل من التراكمات التي مهّدت لانفجارها.

ينطلق الكاتب الذي صدر عن "رياض الريس للكتب والنشر" عام 2018، من توصيف طبيعة النظام السياسي في سوريا، بوصفه نظامًا مغلقًا شديد المركزية، قائمًا على احتكار السلطة وتقييد المجال العام، حيث جرى إفراغ المؤسسات السياسية من دورها الفعلي، وتحويلها إلى أطر شكلية، مقابل تمدد الأجهزة الأمنية في مختلف تفاصيل الحياة العامة.

ويشير الكتاب إلى أن هذا النمط من الحكم أنتج حالة من الجمود السياسي، ومنع أي إمكانية حقيقية للإصلاح أو المشاركة.

في الجانب الاقتصادي، يتناول منصور التحولات التي شهدتها سوريا خلال العقد الأخير الذي سبق الثورة، ولا سيما ما عُرف بسياسات "الانفتاح" الاقتصادي، والتي لم تنعكس تحسنًا على حياة أغلبية السوريين، بل أسهمت في تعميق الفوارق الاجتماعية.

ويوضح الكتاب كيف أدت هذه السياسات إلى تركز الثروة بيد فئات محدودة مرتبطة بالسلطة، مقابل تراجع الطبقة الوسطى واتساع رقعة الفقر، خصوصًا في الأرياف والمناطق المهمشة.

كما يتوقف الكتاب عند التحولات الاجتماعية التي رافقت هذه المرحلة، حيث شهد المجتمع السوري تغيرات عميقة في بنيته، مع تصاعد البطالة بين الشباب، وضعف فرص التعليم والعمل، وتراجع الخدمات العامة، ما أسهم في شعور واسع بالإقصاء وانسداد الأفق.

ويرى الكاتب أن هذه العوامل مجتمعة خلقت فجوة متزايدة بين الدولة والمجتمع، وأضعفت الثقة بالمؤسسات الرسمية.

ولا يغفل منصور دور العامل الأمني في إدارة المجتمع، موضحًا كيف أسهمت القبضة الأمنية في كبح أي تعبير سياسي أو مدني مستقل، ومنع تشكل فضاء عام قادر على استيعاب الاحتقان الاجتماعي المتصاعد. ويشير إلى أن هذا القمع المنهجي لم يؤدِّ إلى الاستقرار، بل إلى تراكم الغضب الصامت، الذي لم يجد منفذًا للتعبير إلا مع لحظة الانفجار.

كما يتناول الكتاب دور النخب السياسية والثقافية، وحدود تأثيرها في ظل القيود المفروضة، إضافة إلى موقع الإعلام الرسمي الذي عكس رواية السلطة، وبقي منفصلًا عن الواقع اليومي للمجتمع. ويرى الكاتب أن غياب قنوات التواصل بين الدولة والمواطنين أسهم في تعميق القطيعة، وجعل أي صدمة سياسية أو اجتماعية قابلة للتحول إلى أزمة كبرى.

ويعتبر الكتاب أن الثورة لم تكن حدثًا معزولًا، بل نتيجة مسار طويل من الاختلالات البنيوية في الحكم والاقتصاد والمجتمع.

مَن الكاتب

محمد منصور هو ناقد أدبي ومسرحي وصحفي سوري، من مواليد دمشق عام 1972، ويحمل إجازة في النقد والأدب المسرحي، وله مؤلفات في القصة القصيرة والتاريخ.

للمشاركة في تحرير صفحات "عنب بلدي" يمكنكم إرسال مشاركاتكم
عبر البريد الإلكتروني إلى editor@enabbaladi.org
الآراء الواردة في الجريدة لا تعبر بالضرورة عن رأي عنب بلدي

بعد سلسلة من التأجيل والصعوبات

دوري السلة ينطلق بـ"ديربي" دمشق بين الوحدة والجيش

عنب بلدي –محمد ديب بظت

تنطلق منافسات الدوري السوري لكرة السلة للرجال، في 5 من كانون الثاني الحالي، بعد سلسلة من التأجيلات التي رافقت موعد انطلاقه خلال الأسابيع الماضية، وألقت بظلالها على جاهزية الفرق واستعداداتها الفنية والتنظيمية.

ويأتي انطلاق الدوري هذا الموسم وسط تساؤلات تتجاوز حدود المنافسة داخل أرض الملعب، لتشمل واقع اللعبة عمومًا، من حيث البنية التحتية والصالات والاستقرار الإداري وقدرة الاتحاد على تثبيت رزنامة واضحة للمسابقة، في ظل انسحابات وتأجيلات متكررة.

تسعة أندية في السباق

تشارك في النسخة الحالية من الدوري تسعة أندية هي: الوحدة، الجيش، الشرطة، الاتحاد أهلي حلب، النواعير، الكرامة، الشبيبة، الحرية، حمص الفداء.

وأعلن الاتحاد السوري لكرة السلة، في 28 من كانون الأول 2025، جدول مباريات مرحلة الذهاب من دوري الدرجة الأولى للرجال لموسم 2025–2026، بعد تأجيلات متكررة لموعد الإعلان والانطلاق.

ويشهد افتتاح المسابقة مواجهة "ديربي" دمشق بين الوحدة والجيش، وتستكمل المباريات، في 6 من كانون الثاني الحالي، بلقاء يجمع النواعير وحمص الفداء في صالة "ناصح علواني" بمدينة حماة، أما المباراة الثالثة في الجولة فتشهد قمة منتظرة تجمع الكرامة مع الاتحاد أهلي حلب، في 7 من كانون الثاني، في صالة "غزوان أبو زيد" بمدينة حمص، في لقاء يتوقع أن يكون من أكثر مباريات الجولة جماهيرية، لما يحمله من تنافس تاريخي بين الناديين.

وتختتم مباريات الجولة الأولى، في 8 من كانون الثاني، بـ"ديربي" حلبي يجمع الشبيبة والحرية، في صالة "نادي الشبيبة" بحلب.

في المقابل، يغيب نادي الثورة عن مباريات الجولة الأولى، بسبب نظام الاستراحة المعتمد في هذه المرحلة من الدوري.

انسحاب يقلص عدد الفرق

قبيل انطلاق الدوري، أعلن أمين سر الاتحاد العربي السوري لكرة السلة، مهند حاج حمادة، انسحاب نادي هونتمن حلب رسميًا من منافسات دوري الرجال، بعد توجيه كتاب اعتذار رسمي إلى الاتحاد، من دون توضيح الأسباب التي دفعت النادي إلى اتخاذ هذا القرار.

ورغم تثبيت موعد الانطلاق أخيرًا، سبق الموسم سلسلة من التأجيلات، بعد اجتماعات بين اتحاد اللعبة وممثلي الأندية.

وطُرح خلال تلك الاجتماعات مقترح تأجيل الدوري لمنح الفرق مزيدًا من الوقت للتحضير، ما أدى إلى تصويت صريح بين الأندية المشاركة.

صوتت لصلحة تأجيل البداية أندية: الجيش، حمص الفداء، الحرية، النواعير، الثورة، معتبرة أن الخطوة ضرورية لضمان جاهزية الفرق، وتحسين المستوى الفني، وتفادي انطلاقة مرتبكة قد تؤثر على اللاعبين والمباريات.

في المقابل، عارضت أندية: الوحدة، أهلي حلب، الكرامة، الشبيبة، قرار التأجيل، مؤكدة جاهزيتها لخوض المنافسات في الموعد الأصلي.

تحديات البنية التحتية

بحسب مدير المكتب الإعلامي للاتحاد السوري لكرة السلة، مهند ملص، فإن أغلبية الصالات والفرق المشاركة في الدوري جاهزة للانطلاق، مع بعض التحديات الطبيعية المرتبطة بواقع البنية التحتية والظروف اللوجستية في بعض المحافظات.

وقال ملص لعنب بلدي، إن الجاهزية اعتمدت وفق الحد الأدنى المقبول، بما يضمن سلامة اللاعبين وسير المباريات بشكل قانوني، مع استمرار معالجة أي ملاحظات تظهر خلال الأسابيع الأولى.

وأشار إلى أن أبرز الصعوبات التنظيمية التي واجهها الاتحاد هذا الموسم تتمثل في تفاوت جاهزية الصالات بين المحافظات، والضغط الزمني في إعداد جدول المباريات نتيجة الظروف العامة والتنقل، بالإضافة إلى محدودية الموارد مقارنة بحجم الطموحات والتوقعات.

ومع ذلك، تعامل الاتحاد مع هذه التحديات بمرونة إدارية وتعاون مباشر مع الأندية والكوادر الفنية، مع التركيز على الواقعية كخيار أفضل من التأجيل أو التعطيل.

هناك خطط لدعم الفرق وضمان سير الدوري بسلاسة، ليس عبر وعود مالية غير قابلة للتنفيذ، بل من خلال التسهيلات الإدارية والتواصل المباشر مع الأندية لمعالجة أي إشكال قبل تفاقمه، بحسب ملص.

أما على صعيد المستوى الفني والتأثير العام للدوري على اللعبة، فأوضح ملص أن التوقعات تشير إلى دوري تنافسي أكثر من كونه استعراضيًا، مع تباين طبيعي في المستويات، وحضور واضح للمواهب الشابة.

الأهم من النتائج المباشرة، وفقًا للص، إعادة الثقة بالمسابقة، وخلق استقرار زمني، وتشكيل قاعدة حقيقية لبناء المنتخبات والفئات العمرية.

هذا الموسم يُنظر إليه كمرحلة تأسيس، وستظهر آثاره على مستوى اللعبة والتنظيم تدريجيًا خلال المستقبل القريب.

إعادة الفريق مجددًا

مدرب نادي الكرامة، هيثم جميل، قال إن أبرز التحديات التي واجهتهم هذا الموسم كانت تشكيل فريق متكامل قادر على المنافسة في الدوري، بعد انتقال عدد من العناصر المميزين إلى أندية أخرى، مثل عمر الشيخ وعلي زكريا والحسين.

هذه التغييرات دفعت الجهاز الفني إلى إعادة بناء الفريق من جديد، مع التركيز على تقديم صورة قوية خلال الموسم.

التحضيرات شملت مباريات بطولة درع وزارة الشباب والرياضة الودية، التي منحت الجهاز الفني فرصة لتقييم اللاعبين، خصوصًا العناصر الشابة الصاعدة من فريق الشباب.

أكبر عقبة تواجه الفريق هي نقص الصالات التدريبية، إذ لا توجد في محافظة حمص سوى صالة واحدة تغطي احتياجات كل الفرق، سواء نادي الكرامة أو حمص الفداء، بالإضافة إلى الفئات العمرية، وهي صالة تابعة لوزارة التربية وتستضيف أنشطة أخرى، ما يحد من إمكانية التدريبات المنتظمة.

التحضيرات شملت جوانب بدنية وفنية، ومن ثم تم اتخاذ قرارات التعاقد مع اللاعبين الأجانب، إذ تم التعاقد مع ثلاثة لاعبين ساعدوا في خلق توليفة متوازنة للفريق.

واعتبر جميل أن الجهاز الفني تمكن من تحديد نقاط القوة والضعف خلال المباريات الودية، وأن جاهزية اللاعبين وصلت إلى مستوى جيد، ويتوقع أن ترتفع أكثر مع انطلاق الدوري وبدء المباريات الرسمية.

وفقًا لجميل، فكل محافظة بحاجة إلى ثلاث صالات على الأقل لضمان تغطية الاحتياجات الأساسية للفرق، وتحديد مواعيد المباريات بشكل من اختصاص الاتحاد السوري لكرة السلة، الذي يدرس الإمكانيات المتاحة بما يشمل كوادر التحكيم، وتوفر الصالات، وبرامج التدريب للفئات العمرية وفريق السيدات، لضمان سير الدوري بأفضل شكل ممكن.

الفريق يفتقد إلى صالة

من جانبه، قال مشرف لعبة كرة السلة في نادي الاتحاد أهلي حلب، عثمان قبلاوي، إن أبرز التحديات التي واجهها الفريق هذا الموسم تمثلت في نقص الصالات التدريبية في بداية التحضيرات، قبل أن يتم تأمين صالة "الحمدانية" الفرعية بالتعاون مع مديرية الشباب والرياضة بحلب.

وأشار خلال حديثه لعنب بلدي إلى أن التأجيلات المستمرة للدوري وعدم ثبات رزنامة المباريات كان لها أثر على معنويات اللاعبين، خاصة الأجانب، الذين شعر بعضهم بالإحباط نتيجة عدم انتظام التحضيرات.

وأوضح قبلاوي أنه حتى قبل أسبوع من انطلاق الجولة الأولى، لم تؤمّن صالة "الجلاء" لفرق حلب للتمارين، ما يضعها في موقف صعب مقارنة ببقية الفرق المشاركة.

رغم ذلك، أكد قبلاوي أن أغلبية اللاعبين وصلوا إلى الجاهزية المطلوبة لبداية الدوري، وأنه يتوقع منهم تقديم مستوى جيد خلال المنافسات.

نقص الصالات وتأخر وصول "الأجانب"

وصف شريف العش، لاعب فريق الجيش، فترة التحضير لانطلاق الدوري بأنها كانت جيدة نسبيًا، بفضل التأجيل الذي منح الفرق وقتًا إضافيًا، إلا أنها لم ترتقِ إلى المستوى المطلوب لفريق محترف في الدرجة الأولى.

وقال العش، في حديث إلى عنب بلدي، إن أبرز الصعوبات تمثلت في نقص الصالات، حيث أثّر هذا النقص بشكل كبير على مدة ونوعية التمارين، ما جعل تجهيز الفريق قبل بداية الدوري محدودًا.

وأشار إلى أن تأخر وصول اللاعبين الأجانب سيترك أثره على المباريات الأولى، إذ إن معظم الفرق الأخرى أكملت التعاقدات والتدريبات منذ أكثر من شهر، ما منحها فرصة أكبر للانسجام وتقييم اللاعبين واستبدالهم عند الحاجة.

وأضاف أن هذا التأخير منع الفريق من خوض مباريات ودية، وهو ما أدى إلى شعور بعض اللاعبين بالملل وفقدان فرصة رفع المستوى الفني للتدريبات.

مشكلة الصالات الرياضية تمثل أكبر عائق أمام فرق دمشق، خصوصًا من حيث أوقات ومدة التمارين، حيث لا تتجاوز بعض الحصص ساعة وربعًا فقط، ومع الطقس البارد ونقص التدفئة، يصبح من الطبيعي أن تضيع أول نصف ساعة من التمرين على الإحماء لتجنب الإصابات.

وأوضح أن هذا الواقع يؤثر على جميع فرق دمشق، حتى بعد إعادة فتح صالة "الفيحاء"، التي لم يكن توقيت تأهيلها موفقًا، مشيرًا إلى أن العاصمة بحاجة إلى صالة إضافية، قد تكون صالة نادي "الجلاء"، إلا أنها تحتاج إلى تجهيزات أساسية كالأرضية والسلال، وهو ما لم يعالج طوال السنوات الماضية.

لاعبو أهلي حلب والنواعير خلال مواجهة لهما في بطولة درع وزارة الشباب والرياضة – 26 تشرين الأول 2025 (نادي الاتحاد الحلبي/ فيسبوك)

أداة تسويق وتعزيز للثقة

الدوري السوري الكروي يجدد هويته البصرية

عنب بلدي – أحمد نحلوس

شهد الموسم الجديد من الدوري السوري الممتاز لكرة القدم تغييرات كثيرة في النسخة الأولى من البطولة التي تنطلق بعد سقوط النظام السابق.

أبرز التغييرات في نسخة 2025–2026 عودة أندية إدلب للمسابقة بعد عقد من الغياب، وحضور المحترفين الأجانب، ووجود 16 فريقًا في الدرجة الممتازة للمرة الأولى منذ عام 2017.

ومن تغييرات الموسم الحالي تنفيذ هوية بصرية جديدة للدوري، تؤذن ببداية مرحلة مختلفة في الكرة السورية، وانطلاقة نحو شكل متجدد من الانطباع الذهني للمسابقة الأهم كرويًا.

وشملت أهم أركان الهوية الجديدة للدوري اعتماد العُقاب شعارًا للمسابقة، واللون الأخضر كلون أساسي للوحة النتائج، وشارة الكابتن وجداول المراحل، واسم البطولة الرسمي.

ملامح جديدة تعزز التنافسية

مدير شركة "mpire" المنفذة لمشروع الهوية البصرية الجديدة للدوري السوري، محمد سلواية، كشف في حديث إلى عنب بلدي عن أبرز ملامح الشكل الجديد للمسابقة الكروية.

وقال سلواية، إن "استعادة جماهيرية الدوري بعد التحرير، تطلبت العمل على ابتكار ملامح جديدة للمسابقة، تعكس شكلها التنافسي الحقيقي، وأهميتها لدى المشجعين".

وأضاف، "لدى شعار العُقاب عدة عناصر تميزه، ليكون أيقونة للدوري، أهمها الشدة والقوة التي يتمتع بها، وقدراته التنافسية على مواجهة الطيور الأقوى والأسرع منه، والتغلب عليها".

وسعيًا من شركته لخلق حافز للاعبين والمدربين للتميز، يرى سلواية في نظرة العُقاب الثاقبة، "محاكاة لرؤية اللاعب والمدرب في الملعب، والقدرة على التعامل مع ضغوطات المواجهة".

وبيّن سلواية أن "اللون الأخضر لهوية الدوري جاء من روح علم سوريا، وما يحمله من روح الثورة وذكرياتها في نفوس السوريين".

ويسعى مشروع الهوية الجديدة، بحسب سلواية، "لرفع قيمة الدوري السوري فنيًا وتسويقيًا، من خلال تجديد ملامحه، والارتقاء بشكله العام ليكون بمصاف الدوريات المتطورة على مستوى الوطن العربي".

ويرى أن "تطوير مظهر الدوري السوري مع تحديث البث الخاص به سينعكس على مستوى المسابقة الفني، فاللاعب عندما يشاهد مكانة مختلفة لدوريه بصريًا سيسعى لتقديم أفضل ما عنده ليظهر بشكل يليق بالمسابقة".

وتابع أن الأندية ورعاتها سيطورون من أدواتهم الفنية والإدارية لمواكبة الشكل الجديد من المسابقة، والسعي من خلالها لتحقيق جماهيرية أكبر، وانتشار أوسع.

وختم سلواية، "هنالك تفاصيل كثيرة مرتبطة بالهوية البصرية سنكشف عنها تباعًا، متعلقة بالتفاصيل على اللوحات الإعلانية داخل الملاعب، ووسائل التواصل الاجتماعي، والشراكات التي سيعقدها الدوري السوري مع الرعاة المختلفين مستقبلًا".

جلب الجمهور والرعاة

أهمية أن تكون للدوري السوري هوية بصرية جديدة، برأي الإعلامي الرياضي عمار الدمني، تكمن في تعزيز إمكانية التسويق وجلب الجمهور والرعاة محليًا وخارجيًا.

ويرى الدمني، في حديث إلى عنب بلدي، أن "الهوية البصرية تربط المشجع بالبطولة، وتسهل على التطبيقات والنشرات الإخبارية، في عصر السرعة، الإشارة إلى الدوري برمزه الجديد".

وتشجع الهوية البصرية الأندية التي ما زالت تتمسك بشعاراتها القديمة لتحديث هويتها البصرية، لتتوافق مع الهوية البصرية العامة للدوري، وتحديث صورة الدوري، وتعزيز الاحترافية، وفقًا للدمني.

وقال الدمني، إن الشكل الجديد للهوية البصرية يوحي بأنها حديثة ومعبّرة، وتُظهر توجهًا معاصرًا، لكنها تحتاج إلى ترسيخ واستمرارية لتكتسب قوة رمزية.

ويرى أن الأهم هو تصميم درع أو كأس تليق بالبطولة الرسمية، وإيجاد صيغة حقيقية لرابطة الدوري السوري للمحترفين لتصبح مستقلة عن الاتحاد وتنظم البطولة بشكل احترافي.

واعتبر الدمني أنه يجب تطوير المواقع الرسمية للاتحاد والدوري وفصلهما، أو على الأقل وجود موقع رسمي خاص بالدوري يحمل الهوية البصرية، فليست أولوية أن نقوم بتأجيل تطوير الهوية الحالية إلى حين الانتهاء من جميع الأمور الأخرى الأهم وعلى رأسها الكأس أو الدرع.

"القابلية للتطبيق"

يعتقد الدمني أن الهوية البصرية يجب أن تتميز بالوضوح، والقابلية للتطبيق، والانسجام مع الثقافة السورية، والمرونة عبر المنصات المختلفة.

وعن الاستقرار على الشكل الحالي للهوية البصرية لمواسم عدة قال الدمني، "هنالك بعض البطولات التي تحتفظ بالهوية وتغير الاسم، وهنالك بطولات دون هوية، والأولوية هي للأمور الإدارية الأهم، أما الهوية البصرية فهي بمثابة حبة الكرز على قالب الحلوى، واستمرارها يعني ترسيخها في ذهن الجمهور السوري".

الاستفادة القصوى إعلاميًا من الهوية البصرية الجديدة في عصر التواصل الاجتماعي، برأي الدمني، تكمن "في توحيد المحتوى وتحسين الحضور الرقمي، وبناء سردية بصرية جذابة للدوري".

وختم الدمني بأن "الهوية البصرية تعني أن الدوري أصبح هيئة مستقلة بشكل أو آخر، مما يعزز الثقة، ويرفع القيمة التسويقية، ويخلق شعورًا بالتجديد والانتماء".

مشهد تعبيري للمشجعين مع أعلام الهوية البصرية الجديدة للدوري السوري – 21 كانون الأول 2025 (محمد سلواية/ فيسبوك)

تفاؤل ببلوغ أدوار متقدمة

الأولمبي السوري يفتتح مشواره الآسيوي بمواجهة اليابان

يستهل المنتخب السوري الأولمبي (تحت 23 عامًا) مشاركته في بطولة كأس آسيا بمواجهة المنتخب الياباني، في 7 من كانون الثاني الحالي، ضمن البطولة التي تنطلق بالسعودية في 6 من الشهر ذاته.

وأوقعت القرعة المنتخب السوري في المجموعة الثانية إلى جانب منتخبات اليابان وقطر والإمارات، في مجموعة تضم منتخبات قوية على مستوى القارة الآسيوية.

وكان المنتخب أنهى معسكره الخارجي المغلق الذي أقيم في قطر، وخاض خلاله مباراتين وديتين، خسر الأولى أمام كوريا الجنوبية بهدف دون مقابل، وفاز في الثانية على منتخب فيتنام بهدفين مقابل هدف واحد، فيما يقود المنتخب المدرب جهاد الحسين، في أول تجربة محلية له على رأس الجهاز الفني.

وقال الحسين، في تصريحات نقلها الاتحاد السوري لكرة القدم عقب اللقاء الودي أمام كوريا الجنوبية، إن المباراة شكلت اختبارًا فنيًا مهمًا قبل الاستحقاق الآسيوي، معتبرًا أن مواجهة منتخبات قوية تسهم في رفع مستوى الجاهزية.

وأضاف أن الجهاز الفني ركز خلال اللقاء على الجوانب التكتيكية وتقييم أداء المجموعة، مشيرًا إلى أن المعسكر يهدف إلى العمل على بعض التفاصيل الفنية ومعالجة النقص في الجانب البدني.

توقعات الوصول للمربع الذهبي

قال المدرب طارق جبان، في حديث إلى عنب بلدي، إن المنتخب السوري الأولمبي مرشح للوصول إلى أدوار متقدمة في بطولة كأس آسيا، مشيرًا إلى أن الطموح يمتد تحديدًا لبلوغ الدور نصف النهائي.

وأضاف جبان أن المنتخب يمتلك جميع مقومات المنافسة في البطولة، في ظل توفر لاعبين يتمتعون بمواصفات مهارية وبدنية، إلى جانب عنصر الموهبة، فضلًا عن التحضير الجيد الذي خضع له المنتخب خلال فترة تجاوزت عامًا كاملًا.

ولفت إلى أن فوز المنتخب بصدارة مجموعته في التصفيات، إلى جانب خوضه مباريات ودية عالية المستوى، أسهم في رفع الجاهزية الفنية والبدنية، معتبرًا أن هذه العوامل مجتمعة تجعل الظروف مواتية للوصول إلى نصف نهائي البطولة.

وتابع جبان أن قيادة المدرب جهاد الحسين، والكادر الفني، تشكل امتحانًا وتحديًا، في ظل قصر مدة تسلم المنتخب، إلا أن الرهان يبقى على اسم الحسين وخبرته كلاعب سابق ومدرب حالي، وقدرته على قيادة المنتخب إلى أدوار متقدمة.

بدوره، ذكر المدرب غسان معتوق، في حديث إلى عنب بلدي، أن مجموعة المنتخب السوري الأولمبي في بطولة كأس آسيا تعد متوازنة، مشيرًا إلى أن منتخبي قطر والإمارات لا يتفوقان على المنتخب السوري على مستوى الفئات العمرية، في حين يُعد المنتخب الياباني صاحب المستوى الأعلى ضمن المجموعة.

وأضاف معتوق أن هناك نظرة تفاؤل تجاه المنتخب، خاصة في ظل قيادة المدرب جهاد الحسين للجهاز الفني، مشددًا على أهمية حصوله على دعم الجميع، باعتبار أن المنتخب الأولمبي يمثل منتخب المستقبل وقاعدة الكرة السورية في المرحلة المقبلة.

اليابان.. العقبة الأصعب

توقع معتوق تأهل المنتخب عن المجموعة، معتبرًا أن مواجهة اليابان تشكل العقبة الأصعب، واصفًا المنتخب الأولمبي الحالي بأنه من أفضل المنتخبات الموجودة في سوريا على مستوى المنتخبات، لما يملكه من لاعبين بمستوى فني عالٍ.

وأشار إلى أن مباراة الافتتاح أمام اليابان يمكن اعتبارها "مفصلية"، خصوصًا أنها تأتي في بداية البطولة، حيث لا تكون المنتخبات قد دخلت بعد في أجواء المنافسات بشكل كامل، لافتًا إلى أن تجاوز هذه المباراة قد يمنح المنتخب فرصة كبيرة لتحقيق نتائج إيجابية في بقية مباريات المجموعة.

من جانبه، وصف المدرب نزار محروس، في حديث إلى عنب بلدي، المنتخب السوري الأولمبي بالجيد، ويضم عناصر مميزة، إلى جانب جهاز فني قادر على العمل في هذه المرحلة.

"جهاد الحسين يعد الخيار الأفضل لقيادة المنتخب في الوقت الحالي"، قال محروس، معتبرًا أنه من اللاعبين المهمين في تاريخ كرة القدم السورية والمنتخبات الوطنية، ولا يرى بديلًا أفضل منه حاليًا لقيادة المنتخب ضمن هذه الفئة العمرية.

وأضاف أن الحسين يمتلك فكرًا فنيًا جيدًا، معربًا عن تمنياته له وللجهاز الفني بالتوفيق، وأن يتركوا بصمة واضحة في بطولة كأس آسيا.

وأعرب محروس عن أمله بأن تكون الخطوة الأولى هي التأهل إلى الدور الثاني، خاصة في ظل قوة المجموعة التي ينافس ضمنها المنتخب السوري.

عنب بلدي
جريدة أسبوعية
تأسست في داريا
enab baladi
من كرْم الثورة

الأحد 4 كانون الثاني/يناير 2026
العدد 724 – السنة الخامسة عشرة

24 صفحة
سعر النسخة 10,000 ليرة سورية

المهن الدمشقية.. عائلات تحمل اسم صنعتها

عنب بلدي – كريستينا الشماس

لم تكن المهن في دمشق القديمة مجرد وسيلة لكسب الرزق، بل شكّلت عبر قرون طويلة جزءًا أساسيًا من النسيج الاجتماعي والهوية الحضرية للمدينة.
في الأزقة الضيقة، والأسواق المسقوفة، والحارات المتجاورة، نشأت مهن ارتبطت بأسماء العائلات، وانتقلت من الجد إلى الابن ثم إلى الحفيد، حتى غدت المهنة لقبًا اجتماعيًا يعرّف العائلة قبل أن يعرّف الفرد.
هذا النمط من التوارث المهني لم يكن استثناء، بل قاعدة اجتماعية أسهمت في تنظيم الحياة الاقتصادية والثقافية، وأمّنت احتياجات المجتمع اليومية، من الغذاء واللباس إلى الأدوات المنزلية والمنتجات الفكرية والروحية.
ومع مرور الزمن، تحولت هذه المهن إلى جزء من التراث السوري غير المادي، وحملت دمشق من خلالها سمعتها كمدينة للصناعة الحرفية الدقيقة والذوق الرفيع.
ومع تراجع كثير من هذه المهن اليوم، أو تغير أشكالها، يعود الحديث عنها بوصفها أكثر من مجرد حرفة، بل ذاكرة جماعية وهوية لا تزال حاضرة في أسماء العائلات، وواجهات الأسواق، وحكايات البيوت الدمشقية.

مهنة تُورث واسم يلازم العائلة

راجت في دمشق القديمة منذ قرون مهن توارثها أفراد العائلة الواحدة جيلًا بعد جيل، حتى التصقت المهنة بالعائلة كلها، وغدت صفة دائمة لها ولقبًا تُعرف به بين العائلات الأخرى.
الباحث في التراث الدمشقي الدكتور أنس تللو، قال في محاضرته حول التراث الدمشقي التي تلقت عنب بلدي نسخة منها، إن هذا التوارث لم يكن خيارًا فرديًا بقدر ما كان جزءًا من البنية الاجتماعية للمدينة، حيث كان الابن يتعلم المهنة داخل البيت أو الدكان، في إطار علاقة يومية مع الأب أو الجد.
برزت أسماء عائلات مثل الحلاق، وترجمان، والداية، والبواب، والحداد، والسيوفي، والشالاتي، والحمصاني، والقضماني، والأرمشي، وغيرها، كدليل على مدى ارتباط الاسم بالمهنة، بحسب تللو، ولم يكن اللقب مجرد توصيف وظيفي، بل علامة اجتماعية تحدد موقع العائلة داخل المجتمع، وتدل على مهارتها ومكانتها.
اعتبر تللو أن هذا النمط من التوارث عزز الاستمرارية في جودة الإنتاج، إذ إن المهنة كانت تمارس بوصفها إرثًا يجب الحفاظ عليه، لا مجرد عمل عابر.
كما ساعد على خلق شبكة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية داخل المدينة، حيث يعرف الناس بعضهم من خلال المهنة قبل الاسم الشخصي.

مهن الحياة اليومية

قال الباحث في التراث الدمشقي الدكتور أنس تللو، إن أهمية المهن الدمشقية العائلية، تأتي من كونها كانت تؤمّن كل حاجيات المجتمع آنذاك، دون الحاجة إلى مصادر خارجية. فقد شكلت هذه المهن منظومة متكاملة تلبي احتياجات الناس اليومية، المادية منها والمعنوية.
برزت مهنة العجّان، في مجال الغذاء، وهو الفران الذي يقدم الخبز، ومهنة القصّاب الذي يؤمّن اللحم، إضافة إلى مهن ارتبطت بالحلوى والمشروبات مثل القطيفاتي صانع القطائف، والقضماني صانع القضامة، والعرقسوسي الذي كان يطوف في الحارات صيفًا مناديًا على شراب العرقسوس.
أما في مجال الأثاث والأدوات المنزلية، فقد عرفت دمشق عائلات امتهنت الصباغة لتعديل ألوان الملابس، والصبّانة لصناعة الصابون، إلى جانب مهنة القباقيبي، التي لم تقتصر على صناعة القباقيب الخشبية، بل شملت معظم أدوات المطبخ الخشبية، مثل مدقّات الكبة، والشوبك، والهاون، والملاعق الكبيرة، والمنخل، وقوالب الحلويات، وحتى صناعة "النمالي" التي كان يُحفظ فيها الطعام وقاية من الحشرات.
وعلى الصعيد الفكري والثقافي، لفت تللو إلى مهنة الصحّاف، أي بائع الكتب، الذي كان مركزه في سوق "المسكية" قرب نهاية سوق "الحميدية"، إضافة إلى مهنة العطّار، التي تطورت من بيع العطور إلى السكاكر ثم الأعشاب الطبية، ما يعكس قدرة هذه المهن على التكيّف مع تغير حاجات المجتمع.

هوية دمشق في عيون الزائرين

لا تقتصر أهمية المهن الدمشقية العائلية على بعدها الاقتصادي والاجتماعي، بل تمتد إلى بعدها الثقافي والسياحي.
بيّن الباحث في التراث الدمشقي الدكتور أنس تللو، أن هذه المهن أسهمت في تكريس صورة دمشق كمدينة للحرف اليدوية الراقية، واستقطبت عبر الزمن زوارًا من مختلف أنحاء العالم، فكم من سائح أوروبي، كما يذكر تللو، سعى لاقتناء قطعة من البروكار الدمشقي، الذي يُعد من أفخم الأقمشة في العالم، أو الأغباني المطرّز بخيوط الذهب والفضة، أو قطع الخشب المصنوعة من الموزاييك المزخرف أو المصدّف اللامع.
"هذه المنتجات لم تكن مجرد سلع، بل تمثل خلاصة مهارة متوارثة، وذائقة جمالية تشكلت عبر أجيال"، بحسب تللو.
ويرى تللو أن ما يميز المهن الدمشقية العائلية هو قدرتها على التحول إلى هوية بصرية وثقافية، جعلت من الأسواق القديمة متاحف حيّة، ومن الدكاكين ورشات ذاكرة، تحكي قصة مدينة حافظت على روحها رغم التحولات.
اليوم، ومع تراجع كثير من هذه المهن أمام الإنتاج الصناعي والتغيرات الاقتصادية، تبقى أسماء العائلات، والمنتجات المتبقية، والشواهد المعمارية، دليلًا على مرحلة شكّلت جوهر الهوية الدمشقية، مرحلة لم يكن فيها العمل مجرد وظيفة، بل صار امتدادًا للعائلة، وركنًا من أركان التراث السوري الذي لا يزال حاضرًا في الذاكرة، وإن غاب عن الحياة اليومية.

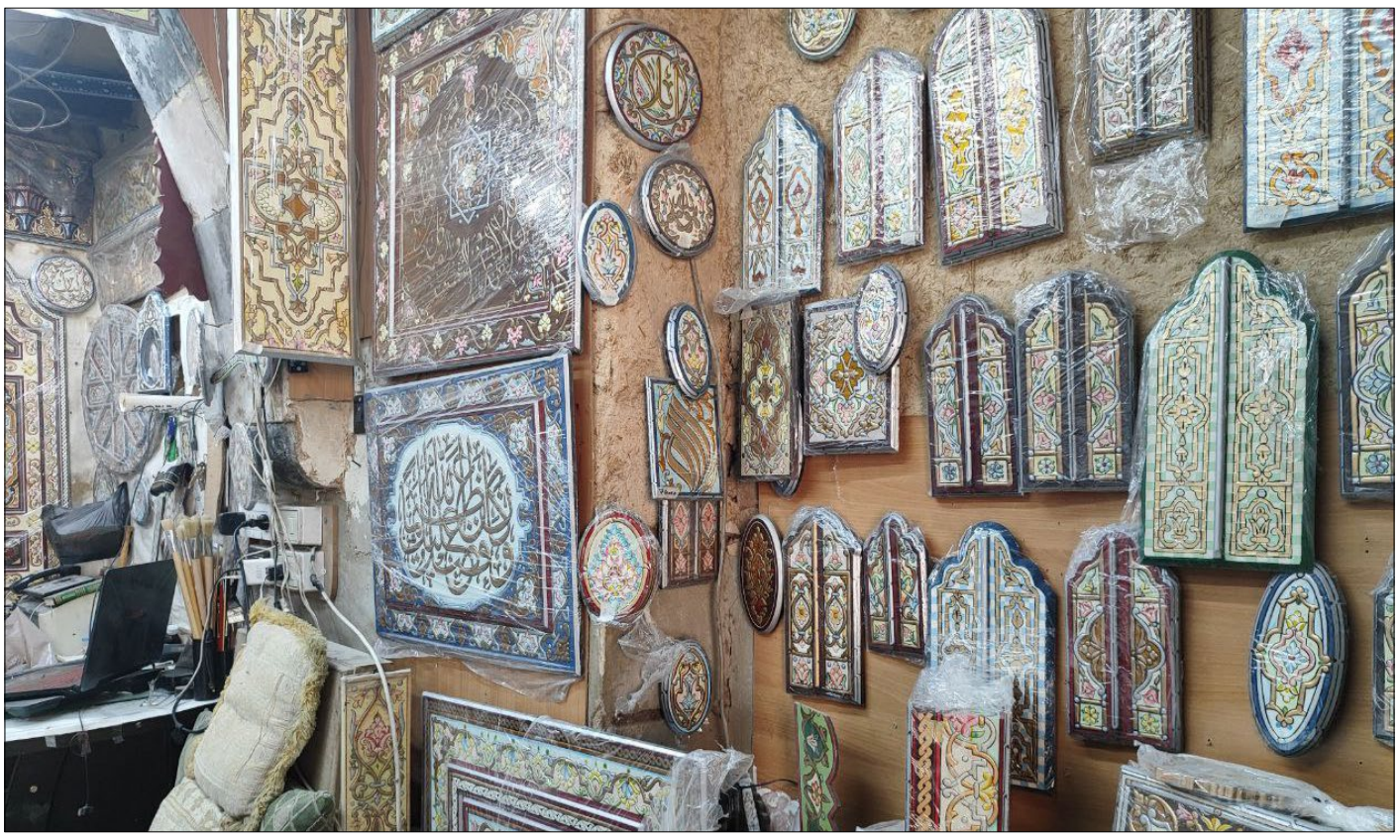
الفن الدمشقي مهنة تراثية عمرها آلاف السنين – 24 حزيران 2025 (عنب بلدي/كريستينا الشماس)

وين الطائفية؟ ما في

خطيب بدلة

كانت الطائفية، في سوريا، سابقًا، تهمة ثقيلة، كل من يتهم بها، يسارع إلى نفيها عنه، وكأنها العر، أو الجرب، وحتى رفعت الأسد، الذي كانت التهمة أقرب إلى شخصيته، نفاها، بحسب ما روي عنه، وقال: أنا بكره الطائفية والسنة.
الطرفة نفسها رويت عن فواز الأسد، وهذا، على كل حال، ليس مهمًا، المهم أن الطائفية نزلت إلى ميدان التداول، مع بدايات الثورة، وبدأ الحديث عن "المظلومية السنية"، يطل برأسه إلى ساحة الشأن السوري، وحينما تشكل "المجلس الوطني"، جرى الحديث عن وجود مسيحيين فيه، وعلويين، ودروز، وشخصيات علمانية سنية، ولكن "الإخوان المسلمين"، والتنظيمات القريبة من "الإخوان" أيديولوجيًا، سيطروا عليه، ثم كان "الائتلاف"، سنة 2012، الأقل أخونة، ولكنهم سيطروا عليه.. وفي سنة 2014، طُرحت فكرة التوسعة، وإضافة أعضاء تغلب عليهم صفة الديمقراطيين، ولكن "الإخوان المسلمين"، ومَن في حكمهم، استعادوا السيطرة على "الائتلاف"، ما دفع بدأ الديمقراطيين للانسحاب، أواسط سنة 2016.
يجدر بي، هنا، أن أسارع إلى توضيح الالتباس الذي نقع فيه، عندما نطلق على المعارضين صفات مثل علماني، ويساري، وديمقراطي، وليبرالي، ففي بلادنا، تكون هذه الصفات مجازية، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالطائفية، فقد تبين لاحقًا، بعد 8 من كانون الأول 2024، أن غالبيتهم يمتلكون قابلية الارتداد إلى الطائفة، ولا سيما الذين ينحدرون من "السنة"، وهذا ينطلق، دون أي شك أو لبس، من فكرة المصلحة، فالمظلومية السنية التي افتعلتها الجماعات الإخوانية، خلال السنوات السابقة، انتهت، وانتقلوا من الدفاع إلى الهجوم، وصار الحكم، من هذه اللحظة، وحتى "يوم القيامة"، بيد السنة، وتعال بقى بص، وشوف، وتفرج، كيف راحوا يتهافتون ارتدادًا إلى طائفتهم، واستماتة في الدفاع عن سلطة الأمر الواقع، بعدما ألبسوها ثياب الثورة، وصاروا يؤلفون سرديات تقنعهم، دون غيرهم، وهي أن وصول "هيئة تحرير الشام" إلى السلطة، تتويج صريح لفكرة انتصار الثورة التي كانوا يمثلونها، خلال سنوات المعارضة.
يمكنك أن تحتج عليّ، الآن، وتقول لي إن معظم المعارضين، الذين تتحدث عنهم، الذين شغلوا مناصب في "المجلس الوطني"، و"الائتلاف"، و"هيئة التفاوض"، ومنصات التفاوض مع تركيا وإيران وروسيا، لم يشاركوا في الثورة، ومعظمهم كانوا يعيشون خارج سوريا.. وهذا، لعمري، كلام صحيح، فأولئك الأشخاص، في الأساس، مارسوا المعارضة على أنها "بزنس سياسي"، ولأن عقلية البزنس تسيطر عليهم، فقد كان سهلًا جدًا ارتدادهم إلى طائفتهم، وحتى المعارضين الذين ينتمون إلى أديان أو مذاهب أخرى، راحوا يتقربون من المعارضين السنة، ويوالونهم، وهنا، في هذه المرحلة، لم تعد الطائفية تهمة، فقد أصبحت سلوكًا علنيًا شائعًا، وقد رأينا، رأي العين، أطباء سوريين، بمرتبة بروفيسور، أمضوا ثلاثة أرباع حياتهم في الولايات المتحدة الأمريكية، أو في أوروبا، بلاد المواطنة، والقانون، والحقوق، يعلنون، بالأفواه الملآنة، أن الحق حصحص، أخيرًا، وعادت سوريا لهم، وإحداهن، وهي سيدة "سبور"، بدت وكأنها مختصة بعلم الإحصاء، وصارت تستعمل ضمير "نحن"، بدلًا من "أنا"، وقالت: نحن السنة نشكل 91% من شعب سوريا، ومن حقـــنا أن نحكم سوريا إلى الأبد!

مؤسسة إعلامية سورية مستقلة تأسست عام 2011، تقدم تغطيات على مدار الساعة عبر موقعها الإلكتروني التفاعلي بأكثر من لغة، وتصدر مطبوعة أسبوعية، سياسية، اجتماعية، منوعة. فضلًا عن مجموعة من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، وعددٍ من الخدمات الأخرى.

للتواصل مع عنب بلدي عبر البريد الإلكتروني:
للاستفسارات: info@enabbaladi.org
للمشاركات: editor@enabbaladi.org
للإعلانات: marketing@enabbaladi.org

www.enabbaladi.net
instagram/enabbaladi
facebook/enab.baladi
EnabBaladiNewspaper